الأمم المتحدة

A/60/PV.5

الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥**
الخميس، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس المشارك: الحاج عمر بونغو أوندمبا ..... (رئيس الجمهورية الغابونية)
الرئيس المشارك: السيد غوران بيرس ..... (رئيس وزراء مملكة السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

بيانات بمناسبة الاجتماع العام الرفيع المستوى (تابع)

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في هذه الجلسة، أود أن أذكّر الأعضاء مرة أخرى بأنه ينبغي للبيانات أن تقتصر على خمسة عشرة دقيقة.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد إسماعيل عمر غيليه، رئيس جمهورية جيبوتي.

الرئيس غيليه (تكلم بالفرنسية): أسمحوا لي في البداية بأن أعرب، نيابة عن حكومة وشعب جيبوتي، عن عميق مؤاساتنا وحزننا لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة المأساة المدمرة الفظيعة واليأس الناتجين عن إعصار كترينة على طول ساحل خليج المكسيك. إن السرعة التي حدثت بها تلك المأساة، وعواقبها الوخيمة، قد صدمتنا وهزتنا جميعا.

واسمحوا لي بأن أهنئ الرئيسين المشاركين بانتخابهما معا لرئاسة هذه القمة، التي تشكل أكبر تجمع للمنظمة من نوعه منذ إنشائها قبل ٦٠ عاما. ورئاستهما المشتركة تعكس أهمية الجهود التي اضطلعنا بها معا. وما من شك في أن ما نحققه، أو نفشل في تحقيقه، في هذه القمة سيكون له أثر عميق على البشرية.

وسأكون مقصرا في واجباتي إذا لم أحي قيادة الأمين العام ورؤيته وتصميمه في حفزنا وتشجيعنا على تنفيذ عدد من الإصلاحات لضمان أن تظل المنظمة ذات صلة وثيقة بأجيال المستقبل. وهو قد اضطلع بقسطه من المسؤولية في ذلك الصدد.

ويجب ألا يقتصر اجتماعنا على تقديم الدعم السياسي فقط. بل ينبغي أن نسعى إلى إحداث تغييرات كبرى طال انتظارها. وأي فشل سيكون تعبيراً عن العجز الجماعي وافتقارنا إلى العزيمة لقبول مواجهة تلك التغيرات الحاسمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51170 (A)
0551170

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن شكرنا للرئيس السابق، السيد جان بينغ، على تفانيه وتصميمه ومصداقيته. فقد استطاع أن ينال ثقة الجميع بكياسة وتواضع ومرونة وذهن متفتح.

ولم يكن تنظيم هذه القمة أمرا سهلا. وهو ليس حدثا واحدا بل نتيجة للجهود الجماعية الجريئة التي أطلقت في مؤتمر القمة للألفية، في عام ٢٠٠٠، وهو بذلك يبرز المسائل الإنمائية الرئيسية لجيلنا، ويلقي الضوء على مصيرنا المشترك و، أخيرا، يوضح رفضنا لقبول الفقر الواسع الانتشار في هذه المرحلة من تاريخنا.

إن إعلان الألفية الذي اعتمد في سنة ٢٠٠٠، ألزم بلداننا بشراكة عالمية للحد من الفقر، وتحسين الصحة وتعزيز السلام وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، فضلا عن ضمانة استدامة بيئتنا. وأكد الإعلان أيضا من جديد إيماننا بالمنظمة، والتزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترامنا للقانون الدولي، من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

ومنذ عام ٢٠٠٠ عانى العالم من العديد من الأزمات وشهد العديد من الأحداث الفظيعة والغضب والحزن والاشمئزاز. وعانى أيضا من الحروب والقلاقل العالمية السياسية والاقتصادية و، أخيرا، التدهور المزعج في السلام الدولي، والتفاهم والتعاون. ومن المؤسف أن الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كفالة الاستجابات الجماعية للمشاكل العالمية قد عانى، بينما أصبحت فعاليتها وأهميتها موضع تساؤل. وبالتالي أصبح انهيار الأمم المتحدة الوشيك موضوع تكهنات محتدمة. وفي مواجهة ذلك الاحتمال المزعج، ابتدر الأمين العام، ببصيرة ثاقبة وتصميم استعراضا شاملا لمنظومة الأمم المتحدة ووضع سلسلة من الاقتراحات الحيوية للإصلاح.

وحث الأمين العام في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005) الدول الأعضاء على استخدام هذه القمة لتعزيز المنظومة العالمية للأمن الجماعي، من أجل صياغة استراتيجية عالمية حقا ومتعددة القطاعات للتنمية وتكثيف الجهود لضمان تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان لجميع الشعوب.

إن العالم المتغير يحتاج إلى منظومة للأمم المتحدة قادرة على التكيف ومستعدة لتوفير استجابات جماعية، وتعمل صوب القضاء على الفقر وتشجيع التنمية المستدامة، وتنهض بحقوق الإنسان، وتعزز الديمقراطية والحكم الصالح، وتعمل لمكافحة الإرهاب وتكون مجهزة بالخبرة التقنية والإدارية لتؤدي بفعالية مهامها على جميع المستويات.

وقد شهد العقد الماضي عقد مؤتمرات ومؤتمرات قمة رئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي رسمت الخطوط العريضة لرؤية استراتيجية للتنمية وحددت أهدافا جماعية متفقا عليها ترمي إلى تحسين حياة سكان العالم. إننا نقدر تماما الجهود المبذولة لضمان التنفيذ الكامل والسريع للأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك المضمنة في توافق آراء مونتيري، التي أدت إلى تجمعات لم يسبق لها مثيل تهدف إلى مساعدة أشد الشعوب حرمانا على التغلب على الفقر.

إن العديد من البلدان النامية لها احتياجات وتحديات خاصة يجب معالجتها من خلال التحقيق الكامل الجيد التوقيت والفعال للأهداف والمقاصد المعتمدة في المؤتمرات الرئيسية، مثل برنامج عمل بروكسل المعني بأقل البلدان نموا. ومن دواعي الأسف أن معظم البلدان الأقل نموا توجد في أفريقيا، وهي أيضا لها احتياجات خاصة. وأفريقيا لا تزال هي القارة الوحيدة التي ليست في طريقها إلى تحقيق أي من أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥. وهي تتطلب

مساعدة عاجلة على سبيل الأولوية في جميع المجالات، بما في ذلك الإدماج في النظام التجاري الدولي. والواقع أنه من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تمكنت قارتنا من مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص. وبالتالي إن تعزيز التعاون في سياق الشراكة الجديدة أمر حتمي.

وخلال العملية التحضيرية التي أدت إلى هذه القمة، أصبح من الواضح تماما أن العديد من الوعود والالتزامات التي قطعت والأهداف التي وضعت في الماضي لن تُستوفى وأن ملايين الرجال والنساء سيظلون يعانون من الجوع والظروف المهينة والفقر الساحق. ولكن ما يجعل عام ٢٠٠٥ عاما خاصا نوعا ما هو الاعتراف المتزايد بين معظم البلدان المتقدمة النمو بأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ظل بطيئا جدا وغير قابل للتنبؤ به وغير متكافئ. ووجود قيادة أقوى ومزيد من التصميم والاتساق شروط لابد منها لتحقيق أهدافنا الإنمائية.

وفي ذلك الصدد، يتعين على المزيد من المانحين اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيد الوطني. وينبغي للمساعدة الإنمائية الرسمية ألا تهدف إلى معالجة آثار الفقر فقط بل ينبغي أن تستهدف بدلا من ذلك تهيئة الظروف التي يمكن أن يزدهر فيها الاستثمار الخاص. والهدف النهائي هو الاعتماد على الذات. ونأمل أن تستكمل جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية بصورة مرضية بحلول عام ٢٠٠٦. ومع النتيجة الإيجابية المتوقعة لهذه القمة فيما يتعلق تخصيص المزيد من الموارد لمكافحة الخراب المتزايد الذي يحدثه فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛ وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتنويع السلع الزراعية؛ وزيادة توفر منافع العلم والتكنولوجيا؛ وتحسين نظم الرعاية الصحية في البلدان النامية، ستكون قطعا على الطريق المؤدي إلى النمو الاقتصادي والتجديد.

ولذلك فإن الأهداف الإنمائية للألفية على درجة من الأهمية البالغة لا تحتمل فشلنا في الوفاء بها. ولا يكفي تقديم المبادرات الرامية إلى الإسراع بالتقدم تجاه الأهداف؛ وما نحتاج إليه هو استراتيجيات لتحقيقها. وفي السنوات الأخيرة شدد كثير من الزعماء عن حق على الارتباط بين الحد من الفقر والأمن العالمي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا تعبئة الجهود الدولية لإنهاء الصراعات المسلحة، وعدم الاستقرار والإرهاب. والفقر يزيد مخاطر عدم الاستقرار بطرق متنوعة. ويتعين علينا معالجة عدم الأمن العالمي بفعالية. والحقيقة أن الحروب والصراعات الداخلية والإرهاب وغير ذلك من دلائل عدم الاستقرار الشديد تتطلب أن تنجح في مكافحتنا للفقر.

و ظل بلدي منذ استقلاله يسعى، باعتبار ذلك مسألة مبدئية وهدفا رئيسيا من أهداف سياسته، إلى تحقيق مجتمع شامل للجميع وقائم على المساواة، يضمن على وجه الخصوص الفرص المتساوية للبنين والبنات والتعليم الأولي للجميع، ويدعم ذلك التحقيق. وقمنا باستثمارات رئيسية في التعليم لضمان أن يتلقى جميع الأطفال – بنين وبنات – تعليما أساسيا مجانيا ذا جودة عالية حتى المستويين الثانوي والجامعي. ونظرا لشح مواردنا، يشكل هذا الالتزام بالنسبة لنا تحديا هائلا بسبب تزايد عدد سكاننا.

لقد ظل العديد من المسائل موضع مفاوضات مكثفة، وفي كثير من الأحيان مثيرة للخلاف بين الدول الأعضاء. وهذا دليل على رغبتنا في إصلاح هذه المنظمة لجعلها أكثر أهمية وأكثر مصداقية وفعالية وكفاءة في العمل النبيل الذي تضطلع به في جميع أرجاء العالم.

وكنا ننظر في مقترحات هامة تشمل تحقيق السلام في عالم محفوف بالخطر؛ وتوسيع مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا؛ وإنشاء لجنة جديدة لبناء السلام لمساعدة البلدان

الخارجة من الصراعات؛ وإنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان ليحل محل لجنة حقوق الإنسان؛ والسعي إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن التدابير اللازمة للحد من الفقر المدقع؛ والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالصحة والتعليم والبيئة والحصول على مياه الشرب النقية وحقوق المرأة. وأخيرا، ظللنا ننظر في الإدارة وإصلاحات الأمانة العامة لتأسيس تغييرات جوهرية وزيادة الشفافية والمساءلة، وتعزيز مدونات السلوك والأخلاق لجميع الموظفين.

إن الوثيقة الختامية تعبر عن اتفاق بتوافق الآراء على مستوى القاسم المشترك الأدنى للمجتمع الدولي. وقد قُبل عدد من المقترحات المبشرة من حيث المبدأ فقط، مع ترك تحديد التفاصيل خلال الدورة الستين. ومن الواضح أن نرى أننا لم نؤد بصورة كاملة مسؤولياتنا عن اتخاذ إجراءات عملية تدعو الحاجة إليها اليوم.

ويجب علينا أن نقر الآن بعجزنا عن الاتفاق على طائفة واسعة من المقترحات. وما من شك في أننا أضعنا فرصة فريدة، ولكن يجب ألا نستسلم. بل يتعين علينا مواصلة الكفاح لتحقيق نتائج ملموسة ودائمة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن أذكر المتكلمين مرة أخرى بالالتزام بمدة الخمس دقائق المتفق عليها.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد فلاديمير فلاديميتروفيتش بوتين، رئيس الاتحاد الروسي.

الرئيس بوتين (تكلم بالروسية): طوال ستة عقود ظل مصير هذا العالم مرتبطا بصورة لا انفصام لها بعمل الأمم المتحدة – المعاصرة، والتي تمثل أحد أبهى رموز الانتصار على النازية.

ولنتذكر أن الالتزام بالمثل العليا المتمثلة في الحرية والإنسانية قد وحد أمم العالم في كفاحها المشترك ضد النازية. ومن الواضح أن إنشاء الأمم المتحدة عبر عن رغبة البشرية المتمدنة في تفادي حدوث حروب جديدة مدمرة وانبعاث الإيدولوجيات البربرية التي تدعو إلى العنف والعدوان أو التفوق العرقي.

وقد شهدت الأمم المتحدة في سني وجودها الستين مناقشات حامية وخلافات مريرة. ولكن المنظمة صارت محفلا فريدا للحوار بين الدول بشأن كيفية بناء عالم أكثر أمنا. وشهدت هذه الجدران ميلاد العديد من الأفكار بشأن الانفراج وشهدت كذلك سعيا مشتركا عن الأسس اللازمة لنظام عالمي جديد خال من المواجهة وإنشاء ذلك العالم. وإذا ما نظرنا إلى الوراء لا يسعنا إلا نعترف على النحو الواجب بهذا الإنجاز الذي حققته الأمم المتحدة.

وفي السياق التاريخي الجديد المعاصر، أصبحت خبرة الأمم المتحدة وسلطتها وشرعيتها العليا تمكنها من الاضطلاع بدور لا غنى عنه وفريد حقا في السياسة العالمية، والتعاون الاقتصادي والإنساني.

وقبل سنتين، أوضحتُ، من على هذه المنصة، أساسيات نهج روسيا لتعزيز فعالية الأمم المتحدة. ولا يزال موقفنا بشأن هذه المسألة متسقا ولم يتغير. والواقع أن هناك حاجة إلى مواءمة هذه المنظمة حتى تواكب الوقائع التاريخية الجديدة. وينبغي أن تكون هذه العملية بناءة، وأن تؤخذ الدروس المستفادة والخبرات الإيجابية التي اكتسبتها الأمم المتحدة بعين الاعتبار. وهذه العملية يجب أن توحد، لا أن تفرق. بذلك، ومن خلال اتفاق عريض، يمكننا مواصلة تعزيز سلطة الأمم المتحدة وشرعيتها، إلى جانب زيادة قدرتها على الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين بمزيد من الفعالية.

وإنني على يقين من أن الإرهاب اليوم بات يشكل التهديد الرئيسي لحقوق الإنسان والحريات والتنمية المستدامة

للدول والشعوب. ولذلك، يجب أن تكون الأمم المتحدة ومجلس أمنها المركز الرئيسي لتنسيق التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، الخليفة العقائدي للنازية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تنسق الأمم المتحدة ومجلس الأمن عملية تسوية الصراعات الإقليمية طويلة الأمد التي يترعرع في ظلها الإرهابيون والمتطرفون من كل لون، مستغلين في ذلك العبء التاريخي للمواجهة الدينية والإثنية والاجتماعية.

وليس بالعمل المتضافر للدول وحده يمكننا مواجهة نظريات صراع الحضارات والاعتداءات الإرهابية؛ فمن الأهمية بمكان أيضاً أن نشرك القدرات الواسعة للمجتمع المدني، ووسائط الإعلام والتعاون الثقافي والإنساني والحوار بين مختلف الطوائف الدينية على قدم المساواة. ولكن، مَنْ غير الأمم المتحدة يمكن أن يضطلع بالدور التنسيقي والتنظيمي في هذا الجهد؟ وفي عملها هذا، يمكن للأمم المتحدة أن تعتمد على دعم الدول الأعضاء كافة وعلى تعاون المنظمات والكيانات الدولية ذات التأثير بغية تعزيز التكامل الإقليمي.

وروسيا تعتزم زيادة مشاركتها في الاستجابة للأزمات الدولية وفي تعزيز التنمية والتقدم. وفي العام القادم، ومن خلال رئاستنا لمجموعة الثمانية، وكومنولث الدول المستقلة ومجلس أوروبا، سنواصل العمل المشترك في هذا المجال.

وفي الختام، أتمنى أن يكلل اجتماع القمة هذا بالنجاح، وأن تزيد الأمم المتحدة من فعاليتها وسلطتها في المجتمع الدولي. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هذه المنظمة ملك لنا جميعاً وليست ملكاً لأحد بعينه. فلنتحلى بالحكمة لكي نحافظ عليها للأجيال القادمة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس مواناواسا (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الوفد الزامبي، أهنئ الرئيسين المشاركين على تنظيم هذا الاستعراض الرفيع المستوى الهام للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة لتوفير وثائق تستند إلى بحث ممتاز للدول الأعضاء وتيسير عقد هذا الاجتماع رفيع المستوى.

في فجر الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠، سرى شعور بالتفاؤل بالنسبة للبشرية، لأن الأمل في التغيير إلى عالم أكثر ديمقراطية وإنصافاً كان مبشراً للغاية. وفي عام ٢٠٠٠، أفضى التفاؤل حيال المستقبل إلى رغبة مشتركة في إعادة هيكلة الأمم المتحدة. والآن، وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ، بات من الواضح أن المجتمع الدولي لم يجد استراتيجية مشتركة لتحقيق الأهداف المنشودة. ووفدي يطالب بجهود تعاونية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتسريع الجهود العالمية.

إننا نحيي وندعم الجهود المبذولة مؤخراً لتوفير مزيد من الموارد للتنمية، ومن بينها الإعفاء من الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والإعلانات الصادرة عن البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية مؤخراً عن إلغاء الديون بالكامل، وجهود بعض البلدان الصناعية التي أوفت بهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدات الإنمائية الرسمية.

واسمحوا لي أن أعرض على هذه الجمعية وضع زامبيا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. فحكومة بلادي ترى أنه على الرغم من أن زامبيا لم تحرز تقدماً كبيراً بشأن جميع الأهداف الثمانية بعد، فقد فعلنا ما يكفي للاعتقاد بأن تلك

الأهداف يمكن تحقيقها. ونحن في زامبيا نرى أن العقد القادم هو وقت الانفراج. ويشجعنا الوعد بإلغاء الديون بالكامل والمترتب على وصولنا في نيسان/أبريل من هذا العام إلى نقطة الإكمال المشار إليها في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذا التطور قد أثار الآن إمكانية تحقيق جانب من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن بصدد إعداد خطتنا الخمسية للتنمية الوطنية القائمة على مدخلات مستمدة من مشاورات أجريت على مستوى المناطق. ونعمل أيضاً مع الفريق القُطري للأمم المتحدة في لوساكا لتحديد خطة التنمية الوطنية على أساس تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتصميمنا على النجاح يقوم على أساس أنه خلال العامين ونصف العام الأخير، سجلت زامبيا نمواً إيجابياً في الزراعة. وبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، مقابل ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣. وفي القطاعات الاجتماعية، سجلنا بعض التطورات الإيجابية في التعليم، مع زيادات في معدلات القيد في المدارس في كل المستويات. ولكن هذا القطاع ما زال يواجه تحديات بسبب عدم كفاية البنية الأساسية للتعليم.

وكان هناك تحسن ملحوظ في قطاع الصحة. فعبء الملاريا، السبب الرئيسي للوفيات، قد انخفض من خلال برامج فعالة وإبداعية لتقديم الخدمات الصحية. ويظل مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عقبة رئيسية في عملية التنمية، حيث استنفد الجزء الأكبر من قاعدة مواردنا البشرية. وقد أعدت حكومة بلادي استجابة متعددة القطاعات للتصدي لهذا الوباء وزادت من تدخلها من خلال الدعوة وتقديم المشورة والعلاج.

أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد، فيسرني أن أبلغ المشاركين بأن زامبيا كانت واحدة من البلدان التي استفادت من توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية. واتفقنا مع شركائنا في التعاون على أساليب جيدة وناجعة للمعونة.

وقد وضعت حكومة بلادي أنظمة حصيفة للمالية والإنفاق العام لضمان الكفاءة والشفافية. وأعلنا ألا تسامح مع الفساد على الإطلاق، ونود أن نرى دعماً أكبر من المجتمع الدولي في العمل التعاوني المطلوب لإنجاح هذا البرنامج.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ألفريدو بالاثيو، رئيس جمهورية إكوادور.

الرئيس بالاسيو (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أعرب عن تضامن شعب وحكومة إكوادور مع إخواننا وأخواتنا في جنوب الولايات المتحدة الذين تعرضوا لأهوال إعصار كاترينا.

وتعيد إكوادور اليوم التأكيد على الالتزام الذي تعهد به رؤساء الدول والحكومات في جمعية الألفية التي عقدت في نيويورك عام ٢٠٠٠. إن الأهداف الإنمائية للألفية هي برنامج الحد الأدنى، وليست برنامج الحد الأقصى، فهي نقطة انطلاق، وليست نقطة انتهاء. وهي التزام أساسي يجب أن تتعهد به جميع حكومات العالم.

وتقترح حكومتي بناء النظام العالمي الجديد على الأساس الثلاثي المتمثل في الاقتصاد والقانون الدولي والبيولوجيا. وعلى الصعيد الوطني، أدرجت هذا المقترح في الوصف الموجز لمواطن إكوادور في القرن الحادي والعشرين، وهو مواطن معافى ومتعلم ومنتج.

وما إن توليت الرئاسة قبل أربعة أشهر، مهدت الطريق للالتزامات المتبادلة اللازمة لإدراج كل خطط وبرامج حكومتنا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. فهذا هو الضمان للتغير الوطني، الذي يجب تثبيت أسسه بقوة خلال فترة تولينا

للرئاسة. ولقد أنشأت الأمانة الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوزاري لضمان التحقيق الكامل لهذه الأحلام والمدن الفاضلة لسياسة دولة ثابتة العزم.

وطلبت من شعبي أن يتفق، قبل كل شيء، على نوعية الدولة التي نريدها، ثم على سبل تحقيقها. والوطن الذي نحلم به يبدأ بإعادة إرساء سيادة القانون وافتتاح عهد دولة ترتكز على الحقوق.

ونظمت حكومتي أربعة مجالات رئيسية لتحقق فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الصحة والضمان الاجتماعي والتعليم والإنتاجية. والشرط الأساسي هنا هو استعادة سيادة القانون، التي تقتضي حماية الحقوق المدنية والسياسية.

واليوم نعمل على تحقيق الإصلاح السياسي للدولة، بما في ذلك إصلاح الدستور والنظام الحزبي والانتخابات. ويجري الآن تنظيم استفتاء على أساس عملية توافق آراء وطني تشمل جميع القوى السياسية والاجتماعية في البلد.

وتنشيط الإنتاج أيضا أمر ملح بشكل مماثل. فهو لا يتحمل أي تأخير. إن معدل النمو السنوي الحالي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٢,٤ في المائة. ونحن بحاجة إلى مستويات نمو سنوية تبلغ ٣,٥ إلى ٤,٥ في المائة حتى نقضي على الركود، وننشط قطاع الإنتاج، والاستثمار في القطاع الاجتماعي، ونعزز القوة الشرائية لشعبنا. ولكن الأهم من كل ذلك أنه سيتعين علينا أن نضاعف تلك الأرقام حتى نحقق تنمية مستدامة لأمتنا.

ولنكون محددين، نحن بحاجة إلى تشجيع النمو القائم على زيادة الاستثمار. ورغم أهمية الاستثمار في قطاع النفط وتحرير التجارة، فإنهما لن يكفيا. فلا غنى عن تعبئة الموارد العامة والخاصة في قطاع الإنتاج غير النفطي، وزيادة فرص العمل في قطاعات مثل السياحة والتصنيع والصناعات الزراعية والتشييد.

والنقطة الرئيسية في الأهداف الإنمائية للألفية في إكوادور هي التأمين الصحي الشامل، الذي يهدف إلى توفير تغطية كاملة للرعاية الصحية لكل السكان قبل نهاية عام ٢٠١٥، والتي تشمل مجمل نطاق مسائل الصحة البشرية. وتبلغ التغطية الحالية في بلدنا ٢٠ في المائة؛ ونتوقع أن ننهي فترة إدارتنا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ عند مستويات تغطية تبلغ ٤٥ في المائة.

ويندرج الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا وتطويرهما أيضا في الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل إجمالي استثمارات أمريكا اللاتينية في هذا القطاع ١,٦ في المائة من الاستثمارات العالمية. وتمثل أوروبا وكندا معا ٣٨ في المائة، وأوروبا وحدها ٢٨ في المائة واليابان ١٤ في المائة. ولكن في أمريكا اللاتينية، التي يسكنها نحو ٤٠٠ مليون نسمة، يبلغ الاستثمار ٠,٥٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد استثمرت إكوادور تاريخيا أقل من ٠,٠٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في هذا القطاع، وهذا أحد الأسباب الرئيسية لتخلفها واتكالها.

لقد أجرينا في إكوادور تشخيصا مبدئيا لمجالات التقدم والتأخر وللوضع الحالي لأهداف الألفية والتحديات المباشرة، وأجرينا أيضا تقييما يتعلق بجدوى التطبيق والتكاليف. ويشرفني ويسعدني أن أقدم هذا التقرير الوطني الأول، الذي يتم الآن تعميم نسخ منه. ولقد أمكن إنجاز هذا العمل بفضل الجهد المنسق لعدد من الوكالات التي أود أن أشكرها، وهي كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في إكوادور، ومانحون متعددو الأطراف، ومانحون ثنائيون مثل إسبانيا، وهولندا وسويسرا، وأمانتنا الوطنية لأهداف الألفية.

وفي التقرير نضع موعدا لمستقبل إكوادور، وهو عام ٢٠١٥. كما أننا نحدد رؤيتنا المثالية لبلدنا في عام ٢٠١٠، الذي سنحتفل فيه بمرور قرنين على الاستقلال السياسي.

إن الاستثمار الاجتماعي والتنمية البشرية ممكنان مع وجود سياسات مستمرة وإرادة جماعية تضمن التوزيع التدريجي والعادل للدخل والاستخدام الملائم للميزانيات.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من فخامة السيد فرانسوا بوزيزي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس بوزيزي (تكلم بالفرنسية): لقد قادتنا أفكارنا عن حالة العالم قبل خمسة أعوام، بعد إجراء تقييم شامل، إلى أن نصمم على بذل كل الجهود الممكنة لتحسين هذه الحالة بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك السبب اعتمدنا إعلان الألفية، الذي التزمنا فيه بأن نعالج معا مشاكل الأمن والسلام والتنمية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبعد مرور خمسة أعوام، كيف نقيس الوفاء بذلك الالتزام؟

وقبل أن أدلي برأيي بشأن المسألة، أود أن أؤكد من جديد على تقديرنا الكبير للطريقة التي أدار بها رئيس الجمعية العامة، السيد جان بينغ، إجراءات الدورة التاسعة والخمسين للجمعية التي اختتمت من فورها. وأود مرة أخرى أن أشيد بالرئيس الحكيم، الحاج عمر بونغو أونديمبا، فضلا عن الرؤساء الآخرين للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا الذين قدموا إسهاما كبيرا في تعزيز التجديد الديمقراطي في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أننا نواصل تقديم الدعم لشقيقنا، الأمين العام كوفي عنان، الذي لا يزال عمله المستمر لتشجيع الدول على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ثابتا ورائعا.

إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ كانت تستبعد أي إمكانية لإحراز تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ففي ذلك الوقت، كانت جميع مؤسسات دولتنا تتخبط بلا هدى وكان البلد في خراب اقتصادي وكانت تحتلنا قوات غير نظامية أجنبية وترك الشباب ليهتم بنفسه وانتهكت الحريات الأساسية. وكنا آنذاك في حاجة ماسة إلى الهبَّة الوطنية التي مكنتنا من التوافق على إنشاء فترة انتقالية، أنهت، بالمساعدة الكاملة من المجتمع الدولي، حالة الانقسام في البلد. وأهم من ذلك، مكنتنا الهبَّة من تنظيم انتخابات عامة بطريقة تتسم بالشفافية والمصداقية – كما أقر بذلك المراقبون الدوليون – بحيث أعيد بلدنا إلى الشرعية الدستورية.

وبالنسبة لي هذه مناسبة لتقديم الشكر الصادق للمجتمع الدولي، بدءا بالأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، اللتين وقفتا إلى جانبنا بينما كنا نسعى إلى العودة إلى الشرعية الدستورية.

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة كي أقول للبلد المضيف إن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أدى هطول الأمطار الغزيرة فيها خلال الأسابيع الستة الماضية إلى إلحاق ضرر كبير، لا يسعها سوى أن تعرب عن شعورها القوي بالشفقة والتعاطف مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي عصف بها مرور إعصار كاترينا عبر خليج المكسيك.

وأود أن أؤكد هنا على أنه لا بد، في مواجهة الصعوبات من جميع الأنواع التي قد تواجهها الدول الأعضاء، الصغيرة أو الكبيرة، أن يبقى التضامن هو كلمة السر؛ وهو ثمن تحقيق السلام في جميع أرجاء العالم.

ويشعر بلدي، الذي يخرج بصعوبة من عقد طويل من الأزمات، بالحاجة إلى التضامن. وبعد الفترة الانتقالية، تبدأ فترة جديدة للتعمير بالنسبة لبلدي. ومن هذه المنصة، أطلق نداء للتضامن هو: أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطي، الذي يبذل أقصى ما في وسعه لتضميد جراح أزمته، بحاجة إلى مساعدة جميع أصدقائنا لكي يباشر بشكل ثابت ودائم السير على الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

ومن المعترف به أننا يجب أن نبذل الجهد الرئيسي. ويمكنني أن أؤكد لكم على أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى مصمم على أن يتسلم زمام مصيره بنفسه. واتخذت الحكومة تدابير جريئة لإعادة إرساء الأمن في جميع أنحاء الأرض الوطنية بأسرها، ولتهدئة المناخ السياسي، ولإعادة تنظيم الخدمة المدنية وتحسين إيرادات الدولة. وبنفس الطريقة، اتخذنا خطوات لإعادة تشغيل مجالاتنا الأساسية للإنتاج. ولكن جميع تلك الجهود تتطلب وقتا لكي تثمر. وبدون تقديم دعم عاجل وقوي من المجتمع الدولي، وخاصة مؤسسات بريتون وودز، يظل خطر تراجعنا إلى المربع الأول خطرا كبيرا.

ومنذ استكمال العملية الانتخابية، لم يتوقف شعب جمهورية أفريقيا الوسطى عن التساؤل بشأن الدعم المالي الضئيل الذي يقدمه أصدقاؤه – نفس الأصدقاء الذين ساعدونا على إحراز نجاح سياسي في انتقالنا التوافقي. وسيكون من المخجل أن نقطع هذا الشوط الطويل على هذا الطريق المثير، لكي نجد أننا غير قادرين على المضي قدما. إن أوقية من الوقاية خير من رطل من العلاج. وبعبارة أخرى، إن الدعم القوي لتعمير بلدنا هو السبيل المعقول الوحيد لتفادي التقهقر، لأنه من الواضح أن الفقر المدقع يشكل السبب الأساسي للتوترات القابلة لإشعال أزمة أخرى.

ولاحظ الأمين العام، في تقريره المقدم في آذار/مارس، أنه ”ما لم يتم النهوض بكل هذه القضايا، لن يتكلل تحقيق أي منها بالنجاح“ (A/59/2005، الفقرة ١٧). وأضيف أنه في معركة التضامن لمكافحة الفقر لا بد من أن نقاتل معا عندما نخرج من هذا الاجتماع العام.

ولا يمكن أن يساور أحدا الشك في الخدمات التي قدمتها الأمم المتحدة لإعادة السلام والأمن في جميع أرجاء العالم وتعزيزهما. وعلى نحو مماثل، لا أحد يعترض على صلاحية الاقتراحات التي قدمها الأمين العام لتنشيط منظمتنا. وبغية منح الأمم المتحدة المزيد من القوة والمصداقية، لا بد أن نغتنم هذه الفرصة التي يتيحها لنا هذا الاجتماع العام لكي نقطع التزاما رسميا باتخاذ قرارات حازمة وجريئة.

إننا، بوصفنا بلدا أفريقيا وعضوا في الاتحاد الأفريقي، نؤيد تأييدا كاملا موقف الاتحاد الأفريقي الذي يطالب بإعادة توازن المسؤوليات في إطار هيئات الأمم المتحدة، بحيث تتمكن القارة الأفريقية من أن تأخذ مكانا أكثر عدلا في إطار هذه الهيئات.

وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، فإن بلدي يؤكد من جديد رسميا التزامه بالعمل الدؤوب لإرساء سيادة القانون. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا سنركز على تعزيز بناء القدرات الوطنية لمؤسساتنا المعنية بحقوق الإنسان وسنمتثل لالتزاماتنا الدولية.

وفي الختام، يحدوني الأمل في أن يحصل شكل أكثر نشاطا للتضامن بين الدول الأعضاء بغية تعزيز السلام والتنمية والأمن وحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أقدم المتكلم التالي، أود أن أطلب إلى الجمعية أن تتفضل بالتزام الهدوء. والرجا عدم الإكثار من الكلام في القاعة، لأنه يؤذي من يريدون الإصغاء. وإذا كان لديكم شيء تناقشونه، فالرجا أن تفعلوا ذلك خارج القاعة، احتراما للمتكلمين.

سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لفخامة السيد برانكو كرفينكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

الرئيس كرفينكوفسكي (تكلم بالانكليزية): إن مخاطبة هذا المحفل تمنحنا شرفا وفرصة لاقتناص هذه المناسبة التاريخية في الذكرى السنوية الستين للتوقيع على الميثاق،

مما يعطي حافزا جديدا للجهود التي تُبذل للتصدي للتحديات والتهديدات القديمة والناشئة على حد سواء.

وقد اجتمعنا هنا اليوم لنجري تقييما عادلا للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والميادين المرتبطة بها. وفي الوقت ذاته، لكي نفي بالأهداف بحلول العام ٢٠١٥، سوف نتطلع إلى المستقبل في تحديد الخطوات والإجراءات التي يتعين اتخاذها أو تعزيزها لتحقيق ما حددناه كأولويات لنا منذ خمس سنوات.

اتفقنا في مونتيري على أن التنمية هي مسؤوليتنا المشتركة وأنها تتطلب جهودنا المشتركة. ونرحب بالمقترحات الإضافية بإيجاد مصادر خلاقة للتمويل وباتفاق وزراء مالية مجموعة الثمانية بشأن اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون.

وجمهورية مقدونيا ملتزمة التزاما قويا بالتنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشرنا تقريرا عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني. ويشير التقرير إلى إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بعدد من الأهداف.

ولا تزال المعركة مع الإرهاب الدولي في صدارة أولوياتنا. ونؤيد بشدة استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب، ونجد من الأمور المشجعة اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب النووي مؤخرا.

وندعم الجهود الرامية إلى تعزيز نظم عدم الانتشار والتحقق القائمة، فضلا عن المبادرات الجديدة في هذا الميدان، كالمبادرة العالمية للحد من التهديد. ولأننا ننتمي إلى منطقة متضررة من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا ندعم بقوة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ولا تزال جمهورية مقدونيا على التزامها بمواصلة التطور الديمقراطي والتنمية الاقتصادية، امتثالا لأولى أولوياتنا الوطنية، وهي العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ ونسلم بأهمية علاقات الجوار الطيبة. ونحن بالتالي نشجع التعاون الإقليمي تحقيقا للسلام والاستقرار المستدامين في جنوب وشرق أوروبا. وفي هذا الصدد، نرى أن آخر مسألة لم تحلّ في منطقة البلقان، وهي الوضع النهائي لكوسوفو، سوف تسويها بلغراد وبريشتينا والمجتمع الدولي، وبذا تتم تلبية شروط الأمم المتحدة. ومن شأن الحل المتعلق بالوضع النهائي أن يأتي بالسلام الدائم والديمقراطية والأمن للمنطقة.

وتعرب جمهورية مقدونيا عن تأييدها القوي للإصلاح الشامل للأمم المتحدة، الذي يرمي إلى المواءمة بين المنظمة وبين الواقع المتغير، وتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات في القرن الحادي والعشرين. كما نرحب باقتراح تعزيز قدرة المنظمة على بناء السلام بإنشاء لجنة بناء السلام لسد الفجوة المؤسسية بين انتهاء الصراع واستئناف التنمية المستدامة، وكذا باقتراح إنشاء مجلس دائم لحقوق الإنسان للنهوض بقدرة المنظمة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونرى كذلك أن صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة سوف يسهم في تعزيز الديمقراطية في كافة أرجاء العالم.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن يشكل جزءا لا غنى عنه من عملية إصلاح الأمم المتحدة برمتها، ويتمثل هدفه

في المواءمة بين المجلس والحقائق الجديدة وجعله أكثر تمثيلا وأكثر كفاءة في صون السلام والأمن الدوليين.

وختاما، لديّ ثقة بأن مداولاتنا ستسفر عن اعتماد وثيقة ختامية ذات توجّه عملي، ينعكس فيها التزامنا القوي بصنع عالم أفضل لجيلنا وللأجيال المقبلة. كما أن لديّ اعتقادا راسخا بأن آثار تنفيذ قراراتنا ستظهر سريعا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالإنكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب يلقيه فخامة السيد جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق.

الرئيس طالباني: يشرفني أن أنقل لكم تحيات وتقدير بلدي العراق، حكومة وشعبا، مستذكرا معكم تاريخ إنجازاته منذ فجر التاريخ، حيث ابتُكرت الكتابة ووُضعت أولى الشرائع، وتجسدت إرادة الإنسان في تأسيس مدنيات كبرى، اتسعت دائرة تأثيرها لتشمل العالم كله، فكانت بحق علامة فارقة في تاريخ البشرية.

إن العراق اليوم ينهض من جديد، شريكا في نظام دولي، نأمل جميعا في أن نعزز مبادئ التوازن والعدالة فيه، وأن نجعل للتنمية بعدا عالميا يعكس مسؤولياتنا المشتركة في مواجهة الإرهاب، والفقر، ومظاهر الخلل البيئي، ومشكلات البطالة والتهميش، والاستخدام غير العقلاني للثروات والموارد، وانتهاكات حقوق الإنسان، مهما كانت مبرراتها، ونوازع العدوان والتدمير، وغيرها من التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر.

إن تجربة العراق طوال أكثر من ثلاثة عقود تعكس معالم تجربة فريدة ودرس تاريخي عميق في دلالته ونتائجه. ويتلخص ذلك كله في عبارة ذات معنى، وهي أن التنمية هي الوجه الآخر للحرية والديمقراطية، وأنها المرادف للنهضة على صعيد الإنسان والمجتمع والدولة. وبالتالي فإن نظام الحكم الصالح الذي يحترم حقوق الإنسان ويقوم على أسس ديمقراطية هو وحده الذي يحقق جوهر التنمية بوصفها توسيعا لخيارات الإنسان.

ومع أن العراق امتلك الموارد الكافية ماديا وبشريا، فإن النظام الدكتاتوري الذي ساد فيه طوال تلك العقود جعل من التنمية مجرد هياكل شكلية. لقد ارتكب ذلك النظام جرائم الإبادة ضد شعبه، ضد العراقيين في كردستان، حلابجه مثلا، وفي الجنوب، الانتفاضة الشعبية مثلا آخر. كما شن الحروب على جيرانه وأخفق في إدارة العلاقات بين القوى التي تمثل المجتمع على أساس ديمقراطي عادل، وأهدر ثروات البلاد جزافا.

لقد كان ذلك النظام عبئا ثقيلا على تاريخ العراق وحاضره ومستقبله، وكان نموذجا سيئا لأنظمة الحكم في عالم قد أدرك أن الدكتاتورية يمكن أن تتحول من خطر محلي إلى خطر إقليمي، وربما عالمي. وهذا هو ما حدث بالضبط بالنسبة للدكتاتورية العراقية.

إننا نحاول اليوم أن نصلح ما دمرته هذه الدكتاتورية في العراق. إن الإصلاح الذي ننشده في الأمم المتحدة يجب أن يشمل كافة الأجهزة بما يعزز دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويحقق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن يلتزم باحترام مبدأ المساواة في سيادة الدول. وإصلاح منهج يقتضي أن يتحقق بتوافق الآراء والمواقف الدولية وان يكون الأساس لتنشيط دور الجمعية العامة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وذلك بوضع الآليات الكفيلة باحترام وتنفيذ قراراتها.

أما بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإننا نرى أن يؤمّن ذلك المزيد من الشفافية ومشاركة أكبر عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في مجلس الأمن. وإن توسيع العضوية يجب أن يحقق العدالة في تمثيل الدول الأعضاء مع وضع ضوابط على استخدام حق النقض والتأكيد على

دقة وعدالة المعايير والمبادئ التي يتم بموجبها اختيار أعضاء مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، فإن تجربة العراق في وجهه الآخر تمثل هي الأخرى درسا عظيما. ففي إقليم كردستان، بشمال العراق، الذي نجح منذ عام ١٩٩١ في الخلاص من سطوة الدكتاتورية، تحققت برامج تنموية ناجحة ترافقا مع نظام برلماني ديمقراطي واستثمار عقلاني للموارد، رغم قلتها، وفاعلية مؤثرة لمنظمات المجتمع المدني، فضلا عن انفتاح اقتصادي وسياسي وثقافي على العالم.

إن تجربة إقليم كردستان العراق تؤكد حقيقة أن التنمية البشرية لا يمكن أن تتواصل وأن تؤدي إلى النتائج المرجوة منها في مجتمع يسوده الظلم وانتهاك حقوق الإنسان. إن الديمقراطية والحرية شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية والبيئة الثقافية. وتأكيدا لإجماع شعبنا على ذلك أحيي الجمعية باللغة الكردية في جمل قصيرة:

(تكلم بالكردية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد)

أود أن أنقل تحيات شعب إقليم كردستان العراق، الذي هو جزء من العراق إلى الجمعية العامة. إنه لمن دواعي فخرنا أن يصبح إقليم كردستان العراق نموذجا للتجربة الديمقراطية وإعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما كان حصنا للعراقيين الأحرار في نضالهم ضد الدكتاتورية. وهذا يبرهن على أن بإمكان شعب ديمقراطي حر أن يكون نموذجا للتنمية من جميع النواحي.

(تكلم بالعربية)

اليوم قد نجح العراق في الخلاص من ذلك النظام بفضل حرب التحرير. وأصبحت تجربة كردستان متاحة لكل محافظة في العراق. غير أن الاستفادة من تلك التجربة تتطلب في الوقت نفسه تصفية تراكمات التخلف التي تشهدها الأجزاء الأخرى من العراق. وذلك لكي تمضي التجربة الوطنية على طريق واضح المعالم والأهداف من خلال إعادة توزيع السلطة طبقا لمبادئ الديمقراطية والتداول الحر لها، وعلى أساس توزيع عادل للثروة يضمن حقوق الجميع بدون تمييز أو تهميش.

غير أن ذلك ليس سهلا. فالعراق اليوم يواجه أعتى وأشرس هجمات الإرهاب والتمرد من قوى الظلام التي تهدر حياة مئات العراقيين وتدمر ثرواتهم وتعمل جاهدة على تعطيل مسيرتهم نحو أهداف مشروعة تتمثل في إعادة إعمار بلدهم وبناء نظام حكم عادل دستوري خاضع للرقابة الشعبية. إن الإرهاب إذ يستهدف الإنسان العراقي، فقد أعلن حرب إبادة على الناس الآمنين. لذلك فإنه يستهدف الإجهاز على كل طموح تنموي، فضلا عن كونه يعمل على جعل العراق قاعدة تهديد مباشر على الصعيدين الإقليمي والدولي ومركزا للإرهاب الأسود الأعمى.

إن مقارعة العراق للإرهاب تتطلب دعما دوليا وعربيا متعدد الأوجه ليس لمصلحة العراق فحسب، بل لمصلحة العالم كله. فهزيمة الإرهاب في العراق هي الشرط الضروري لهزيمته على صعيد العالم كله. وبالتالي، فإن من حق العراق المشروع أن يبني دولته العصرية الديمقراطية الاتحادية، وأن يتطلع في تحقيق ذلك إلى أصدقائه من دول العالم والى منظمات الإقراض الدولية من أجل إلغاء ديونه وإعادة النظر في برنامج التعويضات الحالي وتوفير الخبرات الاقتصادية التي تمكنه من تجاوز الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن التحول إلى اقتصاد السوق.

والعراق، العضو المؤسس والفعال في جامعة الدول العربية، يجدد التزامه بميثاق الجامعة وقرارات القمم العربية وتأييده للشعب الفلسطيني لاستحصال حقوقه المشروعة وفق القرارات الدولية. كذلك لا بد من الإشارة إلى أن التنمية

كجهد مخطط ومنظم تحتاج إلى بيئة آمنة كما تحتاج إلى استثمارات ذات مصادر مختلفة.

إن العراق الذي نهض من رماد الدكتاتورية، بكل ما تعنيه من تخلف ومن إهدار للموارد ومن إساءة للإنسان، يفتح قلبه للعالم كله آملا أن يدرك العالم قيمة وأهمية تجربة العراق وهو يقارع الإرهاب ويرفض خطابه المتخلف ويعقد العزم على إعادة بناء حاضره ومستقبله بإصرار وصبر وأناة على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إننا ومن على هذا المنبر نؤكد بأن العراق قد خرج من عنق الزجاجة بفضل إرادته ووعي شعبه ووفاء أصدقائه ودعم المنظمات الدولية له، وبفضل حرب التحرير التي قامت بها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تجربة العراق غنية بكل الدلالات والنتائج، سواء في فترة مقارعة النظام البائد أو في الفترة اللاحقة التي نعيشها اليوم. ولا يتردد العراق عن التأكيد الواضح والصريح على حاجته الماسة إلى الخبرات والاستثمارات والدعم المعنوي من الأعضاء لجهوده في مكافحة الإرهاب. إن صورة العراق الديمقراطي التعددي الاتحادي لم تتضح بعد. فالديمقراطية والاحترام العميق للآخر وتوزيع السلطة على نحو عادل تحتاج كلها إلى زمن.

أخيرا، إنني من على هذا المنبر الحر أدعو الأعضاء إلى المشاركة في عمليات إعادة إعمار العراق على أساس من الشراكة والشعور المشترك بالمسؤولية والاحترام المتبادل والتوزيع العقلاني للمصالح، والوعي بأن إعادة إعمار العراق هي الهزيمة المؤكدة للإرهاب الذي أصبح خطرا على الحضارة والإنسانية. كما أنها المدخل الضروري للتأكد من أن أعمال الإرهاب تجعل الأسرة الدولية كلها تواجه مصيرا مجهولا.

أشكر الجمعية وأتمنى لها التوفيق، فالفشل والنجاح حالتان نتشارك فيهما جميعا ونتقاسم المسؤولية عن طيب خاطر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ألكساندر لكشينكه، رئيس جمهورية بيلاروس.

الرئيس لكشينكه (تكلم بالروسية): يجتمع رؤساء الدول هنا في الأمم المتحدة ليلقوا نظرة صادقة على عالم اليوم. علينا أن نجيب، معا، على أهم سؤال: هل نحن نقود بلداننا والبشرية على الطريق الصحيح؟ علينا أن نجيب عن السؤال لأنفسنا ولأممنا. وإلا فلن تسنح لنا فرصة الخروج من المأزق الحالي.

لقد مرت خمس عشرة سنة منذ تفكك بلدي، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وقد غير ذلك الحدث النظام العالمي بصورة جذرية. كان الاتحاد السوفياتي، على الرغم من كل أخطاء وتخبطات زعمائه، مصدر أمل ودعم لعديد من الدول والشعوب. وحقق الاتحاد السوفياتي توازنا في النظام العالمي. واليوم نرى العالم أحادي القطب، مع كل العواقب المترتبة على تلك الحقيقة. ويوغوسلافيا، التي كانت مزدهرة ذات يوم، دُمرت واختفت من خارطة أوروبا. وأفغانستان التي عانت طويلا أصبحت مرتعا للصراعات والاتجار بالمخدرات. والمذابح الدموية في العراق مستمرة حتى يومنا هذا. لقد تحول ذلك البلد إلى مصدر لانعدام الاستقرار في المنطقة بأسرها.

ويُلوح باستخدام السلاح ضد إيران وكوريا الشمالية، وكذلك بالنسبة لكولومبيا وكوبا ودول أخرى.

بيلاروس أمة كغالبية الأمم الممثلة في هذه القاعة. لقد خرجنا من تحت أنقاض الحرب الباردة لنصبح دولة

متقدمة في العلم والتكنولوجيا، دولة يقطنها حوالي ١٠ ملايين نسمة مثقفين يتحلون بروح التسامح.

إننا نريد من العالم، شأننا في ذلك شأن الآخرين، أن يُحقق السلام والاستقرار. ولا شيء أكثر من ذلك. وسنتكفّل بتحقيق بقية الأمور بأنفسنا من خلال جهودنا الذاتية.

إن بلدي خال من أية صراعات. فمختلف الأمم والجنسيات تتعايش في سلام في بيلاروس، وكل واحد يمارس عقيدته وله أسلوبه في الحياة الخاص به. ونحن لا نتسبب في مشاكل لجيراننا، لا من خلال ادعاءات إقليمية ولا بمحاولة التأثير على اختيارهم لأسلوبهم في التنمية. وقد تخلينا عن أسلحتنا النووية وتنازلنا طوعا عن حقوقنا في أن نصبح دولة نووية خلفا للاتحاد السوفياتي. وأقمنا اتحادا دائما وناجحا مع روسيا بوصفها أقرب جيراننا. إننا نبني بلادنا، مستخدمين فطنتنا وعلى أساس تقاليدنا الخاصة بنا. ولكن من الجلي أن اختيار شعبنا لا يعجب البعض. فهو لا يعجب أولئك الذين يكافحون من أجل فرض سيطرتهم على عالم أحادي القطب. هل يستطيع أي شخص أن يتساءل كيف يجري ذلك؟

إذا لم تكن هناك صراعات، فإنهم يخترعون صراعات. وإذا لم تكن هناك ذرائع للتدخل، فإنهم يتخيّلون ذرائع. ومن أجل ذلك اختاروا شعارا جذابا للغاية: ألا وهو الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ليس بمفهومهما الحقيقي لحكم الشعب وكرامة الفرد، ولكن حسب التفسير الوحيد والحصري لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وللأسف فإن الأمم المتحدة، بالرغم من أنها تخصّنا جميعا، فإنها سمحت لنفسها أن تكون أداة لهذه السياسة. إنني أقول ذلك بمرارة وألم شديدين بوصفي رئيسا لبلد من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، ضحى بأرواح ثلث شعبه خلال الحرب العالمية الثانية في سبيل حريتنا وحرية أوروبا والعالم أجمع.

ولكن كيف يجوز للأمم المتحدة أن تهتم بمشاكل خيالية، في الوقت الذي لا تستطيع فيه أن تنظر في كوارث ونكبات حقيقية ذات حجم وطبيعة لا يستطيع أي كيان غير الأمم المتحدة، بوصفها مجتمعا من الأمم المتحضرة، أن يواجهها ويعيد العدالة والنظام؟

قبل فترة وجيزة، وفي قاعة مجاورة، عُرضت علينا خرائط ورسوم بيانية تصوِّر وجود أسلحة دمار شامل في العراق. هل تم العثور على تلك الأسلحة؟ كلا، إنها غير موجودة. وفي الوقت نفسه، تم تدمير العراق تدميرا كاملا بالقنابل وسُوي بالأرض؛ ويعاني الشعب من أشد درجات اليأس.

هل جرت محاكمة مفتوحة ومستقلة تحت إشراف الأمم المتحدة للسجناء في غوانتانامو؟ كم عدد السجناء هناك، ومن هم؟

وقد دُمرت أفغانستان بالصواريخ والقنابل تحت ذريعة البحث عن بن لادن. هل تم القبض على الإرهابي الأول في العالم؟ أين هو الآن؟ إنه طليق السراح، ولكن يجري تخريج مئات وآلاف الإرهابيين الدوليين في أفغانستان والعراق. لقد احتلت القوات الأجنبية أفغانستان، ولكن زاد إنتاج المخدرات بمقدار عشرة أمثال ما كان عليه. هل دخلت تلك القوات البلد من أجل تحقيق ذلك الغرض؟

لقد وُضع زعيما يوغوسلافيا والعراق المدمرتين وراء القضبان لاتهامات لا أساس لها وسخيفة وبعيدة عن الواقع. لقد تحولت محاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش إلى مهزلة طويلة. وتُرك صدَّام حسين تحت رحمة المنتصر، مثلما كان يجري أثناء العصور الهمجية. ولا يوجد من يدافع عن حقوقهما

سوى الأمم المتحدة. إن دولتيهما غير موجودتين؛ لقد تم تدميرهما.

وتعصف متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) وغيرها من الأمراض بأفريقيا وآسيا. وأصبح الفقر والحرمان سلاحا حقيقيا وليس سلاحا افتراضيا من أسلحة الدمار الشامل؛ وعلاوة على ذلك، فهو سلاح عنصري انتقائي. من يستطيع أن يوقف ذلك؟

من الذي سيصر على وقف الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولاتها ضد كوبا وفنزويلا؟ إن هذين البلدين سيقرران على نحو مستقل أسلوب الحياة فيهما.

لقد أصبح الاتجار بالأشخاص تجارة مزدهرة. ويُعتبر الاستعباد الجنسي للنساء والأطفال شيئا شائعا، شيئا عاديا تقريبا. من الذي سيحميهم ويُقدم مستهلكي هذه السلعة الحية إلى العدالة؟

باختصار، هذه هي الحالة المزعجة للتحول إلى نظام العالم أحادي القطب.

هل أنشأنا الأمم المتحدة من أجل ذلك الغرض؟ ألم يحن الوقت لكي تضع الأمم المتحدة حدا لفضائح الفساد الداخلي وتبدأ في معالجة الكرب والبؤس المنتشرين في العالم؟ في رأيي، إن الإجابة على هذا السؤال واضحة للغاية.

فلنكن صادقين للنهاية. إننا لا نستطيع أن ندفن رؤوسنا في الرمال مثل النعامة. ففي النهاية، نحن الأمم المتحدة. ولذلك، يعود إلينا الأمر في أن نضع بين أيدينا مصير العالم. يجب أن ندرك أن العالم الأحادي القطب عالم ذو مسار واحد، عالم ذو بُعد واحد. يجب أن ندرك أن تنوّع وسائل التنمية قيمة ثابتة في حضارتنا؛ وهي القيمة الوحيدة التي تضمن تحقيق الاستقرار في هذا العالم.

إن حرية اختيار سبيل للتنمية هي الشرط الأساسي المسبق لإقامة نظام ديمقراطي عالمي. وهذا بالتحديد السبب الذي من أجله أنشئت هذه المنظمة.

ويحدوني الأمل في أن يفهم أقوياء العالم هذا أيضا. وإلا فإن العالم الأحادي القطب سيضربهم من جديد في نهاية المطاف.

وإذا اتفقنا فيما بيننا على هذه النقطة الأساسية، فإننا سننجح في تنفيذ مبادئ تعدد القطبية والتنوّع وحرية الاختيار، سواء في الحقيقة أو في وثائق الأمم المتحدة التي يجب أن نمتثل لها. وسنحمي العالم من الإرهاب، وسنحمي النساء والأطفال الضعفاء من الاستعباد. وسنوفر الحماية لكل من لا يحظون بها.

وحينئذ تصبح الأمم المتحدة منظمة من أمم متحدة فعلا. إن هذا، وليس الزيادة العددية في عضوية مجلس الأمن، هو بالتحديد جوهر إصلاح الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار، رئيس شيلي.

الرئيس لاغوس إسكوبار (تكلم بالإسبانية): تحضر شيلي هذا الاجتماع العام بمزيج من الأمل، ولكن يجب أن نقول أيضا إنه أمل ممزوج بالإحباط. فلنكن واضحين حول هذه المسألة. إننا لم نحقق ما كنا نصبو إليه بحلول الذكرى السنوية الستين لمنظمتنا.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة، بالطبع، بدور رئيسي طوال العقود القليلة الماضية. وإن مساهمتها في تسوية ١٧٠ صراعا وفي ٦٠ بعثة من بعثات حفظ السلام منذ عام ١٩٤٨ لخير دليل على ذلك الوجود الأساسي.

ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة وجدول الأعمال الدولي الحالي هما أكثر من هذا. لقد أكدنا على ضرورة العمل على إجراء إصلاح شامل، على أساس ثالوث الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وهذا الثالوث سيركّز تركيزا شاملا على الفرد البشري.

وبالنسبة لشيلي ليست التعددية مجرد مفهوم أو شعار، بل هي واقع سياسي. وهي جزء من السياسة المحلية عندما يتعامل بلد مفتوح، مثل شيلي، مع العالم. ويبدو أن المصالح الوطنية لدولة صغيرة نسبيا مثل شيلي يمكن حمايتها بشكل أفضل عن طريق نظام متعدد الأطراف وفعال: نظام للحقوق والواجبات، نتقدم فيه جميعا إلى الأمام، ونتولى فيه مهام نظام دولي أكثر إنصافا وأكثر توازنا.

ولأننا نؤمن بهذا البُعد من الحقوق والواجبات، فقد ذهبنا إلى هايتي بمجرد أن أطلق مجلس الأمن مناشدته الأولى. لقد كان هناك التزام أخلاقي وسياسي بالمساعدة على بناء السلام في أفقر بلد في قارتنا. واليوم يحدونا الأمل في أن تعقد الانتخابات حسب الأصول ويتحقق التعاون الدولي في الوقت المناسب.

ونحن نعمل بنفس الروح من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد تمكنا من الوفاء بتلك الأهداف من خلال سياسات عامة واضحة، ولا سيما بتقديم الدعم إلى القطاعات الأكثر حرمانا، تلك المحرومة من حقوقها الطبيعية في هذا العالم.

واليوم، يتردد في هذه الجمعية، سؤال هو: متى وكيف سنرسي سياسة تقوم على المنافع العامة العالمية تسعى، على المستوى العالمي، إلى تضييق الفجوات بين الفقراء والأغنياء وتتحرك صوب تحقيق المزيد من المساواة؟

لقد جاءت العولمة لتبقى. ولأنها حقيقة واقعة، ينبغي أن تتوسّع لصالح الأغلبيات العظمى في إطار ميثاق مدني عالمي.

إن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، التي وُضعت في صورتها النهائية بصعوبة بالغة قبل ساعات قليلة من افتتاح الاجتماع، يجب أن تُشيع فينا الاهتمام والرضا. وبالرغم من أن تلك الوثيقة لا تفي تماما بكل توقعاتنا، فإننا ننظر إليها بوصفها نقطة انطلاق على طريق التغيير الذي تحتاجه المنظمة. وليست تلك الوثيقة هدفا في حد ذاتها. إنها بداية الطريق. ومعظم النص بيان لخطة إنمائية، يقتضي تنفيذها تحالفا عالميا.

ونرحّب بوجه خاص بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي نأمل في أن نتمكّن من إعداد كل التفاصيل الخاصة به قبل نهاية هذه الدورة للجمعية العامة. ونأمل أن تدرس في مجلس حقوق الإنسان هذا حالات جميع الدول الأعضاء بنفس القدر من الشفافية.

وعندما يتم إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق الديمقراطية، فإنهما سيعملان على توجيه أنشطتنا في المستقبل. وفي ذلك الصدد، ينبغي المضي قدما لإنشائهما بشكل متزامن. وسيسهم أحدهما في إعادة البناء والمصالحة في البلدان الخارجة من الصراع، وسيعزز الثاني القدرات الوطنية على تنفيذ المبادئ والممارسات الديمقراطية. وقد أسهمت شيلي إسهاما أوليا وهي تؤيد إنشاء الصندوق.

ويجب أن نترجم إدانتنا القوية للإرهاب بكل أشكاله وتجلياته إلى زخم سياسي حاسم نحو استكمال الاتفاقية الشاملة الخاصة بالإرهاب قبل نهاية هذه الدورة.

إن هذه المبادرات، بالإضافة إلى الإنجازات الحالية وفي المستقبل، سوف تعطينا الأمل وتوجهنا نحو تنفيذ المهمات المتبقية كإنشاء مجلس أمن يعكس الحقائق السياسية

لعالم اليوم، وليس العالم الذي كان قائما في نهاية الحرب العالمية الثانية. وبعد مرور ستين عاما منذ ذلك الوقت، فإننا بحاجة إلى مجلس للأمن يعكس عالم اليوم.

وأخيرا، أود القول إن شيلي تلتزم بكل ما لديها من إرادة سياسية بالمضي قدما نحو الاضطلاع بهذه المهمات لكي يعلن عن إنشاء عالم تكون فيه تعددية الأطراف إطارا لتحقيق التناغم في التعايش الدولي. وما زال هناك متسع من الوقت لكي تصبح هذه الدورة منعطفا تاريخيا، ولحظة للشروع بالإصلاح الحتمي للمنظمة الذي سينقل الأمم المتحدة بقوة إلى مستقبل مفعم بالكفاءة والأهمية. وهذا ما يحتاجه الجنس البشري ويطلبه في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد الحاج يحيا أ. ج. ج. جاميه، رئيس جمهورية غامبيا.

الرئيس جاميه (تكلم بالانكليزية): قبل خمسة أعوام، اجتمعنا في هذه الجمعية واعتمدنا إعلان الألفية. ولقد حددنا ضمن جدول زمني جملة من الأهداف الإنمائية التي سيؤدي تحقيقها إلى تحسن جوهري في حياة مئات الملايين من المحرومين في العالم. والآن، مع استعراض السنوات الخمس الأولى، ما زال التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية راسخا، وما زلنا متفقين بكل تركيز وإرادة على أن هذه الأهداف قابلة للتحقيق بحلول الموعد المحدد في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن عدد الإصابات، وخاصة في ما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ليس مشجعا تماما لأنه أحرز تقدم ضئيل جدا نحو تحقيق الأهداف الأساسية.

وغني عن القول إنه ما زال يتعين علينا عمل الكثير، ولا سيما في مجال حشد الموارد لتمهيد السبيل أمام تحقيق تقدم أسرع وأيسر نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في العالم النامي. ويجب أن نحسن تدفقات ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك بلوغ الهدف الذي تم إقراره وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي.

ويجب أن نسعى إلى الحد من التسرب في اقتصادات البلدان النامية وأن نفتح الأسواق بشكل أوسع لسلع البلدان النامية من أجل تحفيز معدلات أسرع للنمو والتنمية في تلك البلدان. وعلينا أن نفعل المزيد من أجل تخفيض الديون الخانقة لاقتصاداتنا الضعيفة والهشة أصلا، وأن نصمم على أن نحقق فورا الإلغاء الكامل لديون أقل البلدان نموا. وإذا كنا نريد أن نتجنب الفشل في مسعانا من أجل عالم عادل وأكثر سعادة، أو أن نرى ارتفاعا مذهلا لتكاليف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فلا بد لنا من تجاوز الالتزامات ومجرد الكلام، وكفالة أن تكون الموارد اللازمة للبلدان النامية كافية ويمكن توقعها ومتوفرة بدون مزيد من التأخير.

وعلى العالم أن يتخذ مبادرات من أجل إصلاح الخلل في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، لأن هذا المجال أصبح مصدرا للقوة والفرص في عصر العولمة. ولذلك، علينا أن نفعل كل ما يلزم لتضييق الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب. وبهذه الطريقة وحدها يمكن للنوايا النبيلة التي جرى التعبير البليغ عنها في نيويورك، ومونتيري، وجوهانسبرغ، أن تجد تعبيرا لها بطريقة تمس وتغير حياة شعوب العالم المحرومة بحيث تتمكن من العيش في عالم أفضل وخال من اليأس والتدمير.

وفي ما يتعلق بالتقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أود أن أبلغ هذا الاجتماع بأن التزام غامبيا بتلك الأهداف ليس موضع شك. فالأهداف الإنمائية للألفية توفر المعايير لجميع جهودنا في التنمية، وقد أدمجت في ورقة استراتيجيتنا للحد من الفقر وفي استراتيجيات التنمية الوطنية. وفي ذلك الصدد، تمكنا من استخدامها كعناصر

مكونة في نظام رصدنا للفقر. إننا نحقق تقدما ثابتا، وأحيانا سريعا، نحو بلوغ الأهداف.

وقد بينت تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن غامبيا من بين البلدان القلائل التي انطلقت في المسار الصحيح لتحقق، بحلول عام ٢٠١٥، أهداف خفض وفيات الأطفال، والوفيات النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وغيرها من الأمراض، وتحقيق استدامة البيئية من خلال استعادة الموارد البيئية الضائعة وزيادة الوصول إلى مياه الشرب النقية.

وإذ نستمر في هذا المسار، فإننا نسلم بأن حق الوصول العالمي إلى الصحة الجنسية والإنجابية، وحماية الحقوق الإنجابية، ضروريان من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن غامبيا تعد أيضا واحدة من بين أربعة بلدان في أفريقيا تقدمت بشكل أسرع مما حدده الجدول الزمني في تحقيق التعليم الابتدائي الشامل والمساواة بين الجنسين في التعليم بحلول العام ٢٠١٥. وقد تمكنا من إحراز هذا النجاح بالرغم من العقبات الكبيرة، وذلك بفضل اعتماد حكومتي منذ العام ١٩٩٤ سياسات وبرامج سليمة وملائمة للنمو الاقتصادي والتنمية من أجل تحسين ظروف حياة شعب غامبيا.

ولا يفوتني القول، إنه على الرغم من الإنجازات التي أشرت إليها، فإن التحديات التي تنتظرنا هائلة. فما زالت غامبيا تواجه تحدي نقص الموارد لتنفيذ ورقة استراتيجية تخفيض الفقر، والنقص في الأموال لتمويل التنمية الزراعية، والنقص في حرية الوصول الفعال إلى الأسواق، وسلسلة أخرى من الصعوبات. ومما يزيد من تعقيد هذه المشاكل أيضا أننا ننفق ٤٠ في المائة من ميزانيتنا لتسديد الدين.

وينبغي لنا جميعا في هذا الاجتماع أن نواصل إعطاء أولوية عليا لحل الصراعات المستمرة في القارة الأفريقية، خاصة وأن السلام والأمن يشكلان شرطين أساسيين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي التزمنا بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

وإزاء تلك الخلفية، نحن، في غامبيا، نلتزم من دون تحفظ بالتوصل إلى أن تكون أفريقيا قارة سلام واستقرار، خالية من الصراع. ولذلك أدعو المجتمع الدولي بأسره إلى تهيئة فرص خاصة لأفريقيا، عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين سياسات التجارة وممارساتها، على أن تكون أقل قيودا، وكذلك بزيادة أحجام المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بقدر كبير.

إننا على وشك ولوج العقد الحاسم، المؤدي إلى السنة التي اتخذناها هدفا، أي عام ٢٠١٥، تحدونا آمال كبار في تحقيق الالتزامات الكثيرة التي تعهدنا بها سابقا والتي سنتعهد بها الآن. إن عالمنا هذا عالم لا بد من أن نسترعي فيه الاهتمام بصورة متواصلة ومطردة وفي كل مناسبة لحقيقة مؤلمة، حقيقة الفقر والجوع والمرض. يجب ألا نفوت فرصة إثارة اهتمام العالم بهذه المشكلات وبتصميمه على مواجهتها. ولي أمل في أن تعزز من جديد الشراكات التي بنيناها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسنعمل معا على تأدية رسالتنا النبيلة، على أن تكون الأمم المتحدة بمثابة الركن الأساسي، وقد باتت قوية ومُصلحة ونشطة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب صاحب الفخامة السيد أحمد توماني توري، رئيس جمهورية مالي.

الرئيس توري (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أحيي وأن أهنئ الشخصيتين البارزتين، المعنيتين لترؤس أعمال هذه الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة. وأوجه تحياتي وتهانيّ أيضا إلى الأمين العام، الأخ كوفي عنان، لما يقوم به من عمل جبار على رأس هذه المنظمة. وأنتهز

هذه الفرصة لتهنئة رئيس جمهورية غابون كذلك، للمهارة التي اضطلع بها بمهامه في رئاسة الجمعية العامة. اسمحوا لي أيضا بأن أضم صوتي إلى صوت مقدمي الشكر للأستاذ جفري ساكس ولجميع زملائه في فريق الألفية.

بعد خمس سنوات من مؤتمر قمة الألفية، نرى حقيقة أن تقدما ملموسا قد أحرز، لكن بعض البلدان، لا سيما بلدان أفريقيا، لا يزال كثير من سكانها يعيشون في فقر مدقع، بل في ظروف محفوفة بالمخاطر. وفي مالي، اعتمدت الدولة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، إطارا استراتيجيا لمكافحة الفقر، وهو إطار يعبر عن إرادتنا أن نتخذ إجراءات للتنمية أحسن تنظيما، وتحظى بتوافق للآراء أوسع نطاقا، وبالتالي أشد فعالية، وقادرة على أن تحد بسرعة من الفقر بصورة مستديمة. إن التقرير المرحلي عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في مالي يقيس ويقيم منجزاتنا وما واجهنا من عقبات، وقد اغتنمنا هذه الفرصة كذلك لتحديد ما يزال يتعين عمله لتحقيق الأهداف.

إن أهداف الألفية هي أضمن طريقة لتسريع تقدمنا في سبيل الرفاه الذي نتوخاه منذ فترة بعيدة، ونرجو الحصول عليه. ومالي تؤيد كل التأييد ما تصدر عنه الأهداف الإنمائية للألفية من رؤيا وخيارات استراتيجية، أي تكثيف الاستثمار، لا سيما في رأس المال البشري، والبنى التحتية الأساسية، لأن كل شيء إنما يبنى بذلك. ونود، في نهاية المطاف، تهيئة بيئة، تربط فيها الطرق ما بين المجتمعات المحلية، ولا يعود الإنتاج الزراعي فيها رهنا بتقلب الأحوال الجوية، بيئة تسهل الانتفاع بالمياه وبسلع أساسية كالطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ولا بد لنا أن نذكر في الوقت نفسه أن مشاريع التنمية في القطاعات المستهدفة بحاجة إلى تمويل مستقر وواف، يمكن التكهن به ودائم. ويقر توافق آراء مونتيري بأن التنمية مسؤولية مشتركة، تبدأ بجهود البلدان النامية أولا، يدعمها التزام شركائنا. ولذلك، يجب على شركائنا، عند متابعة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والقرار الذي اتخذته مؤخرا مجموعة الثمانية، بإلغاء ديون متعددة الأطراف لعدة بلدان بما يشمل مالي – أن يسرعوا الخطى في سبيل زيادة ملموسة لمساعداتها الإنمائية الرسمية، بما يحقق ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. إننا نقدر من جديد تقديرا كبيرا البلدان التي حققت هذا السقف أو تجاوزته. وتبدو المساعدات الإنمائية الرسمية لنا أشد ضرورة الآن منها في أي وقت مضى، إن كان يراد لنا إنشاء بنى تحتية للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وللاستثمار الخاص دور يؤديه لإدارة النمو السليم اللازم لتوليد زخم اقتصادي في القارة الأفريقية. وأفريقيا بحاجة إلى موارد جديدة. نحن بحاجة أيضا إلى إجراء حوار متواصل مع شركائنا لتكييف تخصيص هذه الموارد بما يلائم احتياجاتنا المستجدة. واسمحوا لي بالإعراب عن مدى ترحيبي بالمقترح الذي تقدم به أصلا رئيس جمهورية فرنسا، جاك شيراك، بغرض فرض ضريبة على تذاكر السفر بالطائرة، لتعبئة موارد إضافية، لا بد منها للتنمية.

أما بالنظر إلى إصلاح الأمم المتحدة، فإن الاتحاد الأفريقي قدم اقتراحات متسقة ومتوازنة ومنصفة، من شأنها أن تضفي على مجلس الأمن طابعا أكثر تمثيلا للأسرة الدولية ككل، وللواقع الجيوسياسي الراهن.

ولا يمكن تحقيق التنمية إلا في سياق السلم والأمن. ولا شك في أن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية سيسهم في ذلك إسهاما جليلا. ومالي تلتزم التزاما بالغا بالقيم الديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان. وسنعقد، بعد بضعة أسابيع، اجتماعا هاما في باماكو، لاستعراض تنفيذ الإعلان الخاص بممارسات الديمقراطية والحقوق والحريات في البلدان الناطقة بالفرنسية بعد مضي خمس سنوات عليه. وعلاوة على ذلك، ترحب مالي، بصفتها الرئيس الحالي

لمجتمع الديمقراطيات بتدشين صندوق الديمقراطية كما ترحب باقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء مجلس لحقوق الإنسان.

وختاما، أود أن أكرر بأن هذا الاجتماع الرفيع المستوى ينعقد في ظرف حاسم على نحو خاص. إن شعبنا مل من الوعد ومل الخطابات بصورة أخص. ومسؤوليتنا إزاء أجيال المستقبل مسؤولية جُلى. إن صبر الشبيبة ينفد يوما بعد يوم بالنسبة إلى تعليمهم ولا سيما إلى عمل يوظفون فيه.

وستواصل مالي دعوتها إلى إنشاء عالم تسوده عدالة ويسوده توازن بقدر أكبر. وإني أؤمن بأن من الممكن وجود هذا العالم الآخر، وأن لدينا وسائل بنائه.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لفخامة السيد لويس إناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

الرئيس دا سيلفا (تكلم بالبرتغالية؛ وقدّم الوفد نصا بالانكليزية): تعد الأهداف الإنمائية للألفية إنجازا عظيما للإنسانية المعاصرة. فهي تمثِّل انتصارا لقيم التضامن الإنساني على اللامبالاة الأخلاقية والإغفال السياسي إزاء المستبعدين. وهي تدل على أننا حققنا مستوى أعلى من الوعي الجماعي. وهي نابعة من إيماننا بضرورة أن نكافح عدم المساواة، بينما نحترم التنوع ونقدِّره. وهي تعبّر عن رؤية للديمقراطية لا يمكن بمقتضاها أن تكون الحقوق السياسية بمعزل عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنها تؤكد الحاجة إلى زيادة إنتاج الثروات، شريطة أن نجعل فوائدها متاحة للجميع، وألا نقضي إطلاقا على مصادر الحياة، بل بالأحرى نحميها ونجددها. وهذا بالتأكيد يتطلب إيجاد علاقات جديدة وخلاقة ومسؤولة بين البشر والطبيعة، وبين كل إنسان مع سائر البشر.

وباختصار أقول إن أهداف الألفية تعبر عن مُثُل حضارة يُبنى فيها السلام على أساس العدالة. وليست هناك أهداف أخرى يمكن أن تكون أكثر منها عدلا أو أكثر صحة. والتحدي الماثل أمامنا هو جعلها حقيقة. وللقيام بذلك، نحتاج إلى ما هو أكثر من الروتين والآليات والإجراءات. وفي معظم البلدان، لن يتسنى الوفاء بتلك الأهداف في ظل ما هو قائم حاليا من خطط التمويل والقيود وتدفقات المعونة. ويتعين علينا أن نتخذ خطوات فورية وشجاعة في هذا الصدد. ولا بد من التوسع كثيرا في الموارد المتاحة لمكافحة الفقر والجوع؛ كما نحتاج إلى توفير فرص إنمائية للبلدان الفقيرة.

وإذا ما أمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تتوصل إلى الرؤية الاستراتيجية المطلوبة، ستدرك أن تلك الوضعة الجديدة، هذا الجهد الإضافي، ليس عادلا فحسب، بل إنه أيضا ضرورة مطلقة؛ وإلاّ فإنني أخشى أن يظل السلام والأمن الدوليان مجرد سراب.

لقد قلت دائما – وأود أن أكرر الآن – إن كل بلد يجب أن يؤدي ما عليه. وفي البرازيل سعينا جاهدين لتنفيذ نفس التدابير التي ما برحنا نطرحها في الساحة الدولية. ولا نفترض أننا قدوة للآخرين، ولكن الذي يدفعنا هو حماس كبير وعزم سياسي. وقد اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها معايير إلزامية لكل السياسات العامة. وأنشأنا جائزة وطنية تمنح لأفضل الممارسات في مجال التضامن الاجتماعي، في البلديات والكنائس وقطاع الأعمال والحركات الاجتماعية.

وأود هنا أن أسلِّط الضوء في عجالة على مبادرات حكومتنا في أربعة مجالات: الحرب ضد الجوع، والحق في العمل، والنهوض بالمساواة بين الأعراق وبين الجنسين، والحفاظ على البيئة.

واليوم، أصبح برنامج ”خفض الجوع إلى حد الصفر“ – الذي يعتبر معاش الأسرة أداته الأساسية – يصل

إلى ٧,٥ ملايين أسرة، أي حوالي ٣٠ مليون برازيلي. ومع نهاية فترة ولايتي، ستكون جميع الأسر التي تعيش تحت خط الفقر قد أدرجت في هذا البرنامج. وفي نهاية المطاف، ستكفل البرازيل لكل أبنائها الحق في تناول الطعام يوميا.

لقد قطعنا شوطا طويلا، واكتسبنا المصداقية التي تؤهلنا لاتخاذ خطوات أكثر طموحا لتحقيق العدالة الاجتماعية. واستأنفت البرازيل معدلا مطردا للنمو، بخلق الوظائف وتوزيع الثروات. ففي غضون الشهور الـ ٣٢ الماضية، أنشأنا ٣,٢ ملايين وظيفة جديدة في القطاع الرسمي، بالإضافة إلى مئات الألوف من الوظائف التي أنشئت في مجال الزراعة الأسرية.

وفي جميع سياساتنا العامة، تغلغل الاهتمام بحقوق المرأة وتعزيز المساواة العرقية. وأنشأنا أمانات خاصة على المستوى الوزاري لضمان أن تكون حكومتنا قادرة عمليا على تمكيننا من بلوغ أهداف الألفية. وقد تأثرت كثيرا بمثال واحد بالذات: فالفقراء من السود والسكان الأصليين يستطيعون الآن أن ينتظموا في الجامعات بفضل برنامج عملنا الإيجابي الذي يقدم الدعم المالي لفقراء الطلاب. مثال آخر، هو أننا أنهينا الممارسة التي دامت قرونا من التمييز ضد المرأة الريفية، والتي لا تسمح إلاّ للرجال بامتلاك الأرض. والآن، يمكن للرجال والنساء على السواء أن يتمتعوا بالحق في ملكية الأرض. وكان الائتمان الزراعي أيضا حكرا على الرجل، والآن يمكن للمزارعين من الرجال والنساء الحصول على قروض.

وفيما يتعلق بالبيئة، يسرني أن أبرز الانخفاض المستمر في معدل إزالة الأحراج في منطقة الأمازون والفرص الجديدة التي بزغت لسكان المنطقة البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة، نتيجة خطة الأمازون المستدامة، وهي مشروع ابتكاري يستهدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية ذات توجه إيكولوجي.

لقد أصبحت البرازيل بلدا أكثر إنتاجية وأكثر حرصا على البيئة. ونحن مستعدون وراغبون في توحيد قوانا مع سائر الدول حول العالم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل منفعة الفقراء والإنسانية جمعاء في كل مكان في العالم.

وأود أن أختتم كلمتي بإبراز نقطة واحدة أشرت إليها البارحة في بياني إلى مجلس الأمن: هناك حاجة ماسة إلى إصلاح تلك الهيئة لجعلها أكثر اتساما بالطابع الشرعي والتمثيلي؛ وإلاّ، فإن الأمم المتحدة لن تتمكن من الاضطلاع بدورها التاريخي.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لفخامة السيد جيمس أ. ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل.

الرئيس ميشيل (تكلم بالانكليزية): يتوجه وفد بلادي إليكم بالتهنئة، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، ويعرب عن تهانيه لسلفكم، السيدجين بينغ، على حُسن إعداده لمؤتمر القمة العالمي التاريخي هذا. ونتوجه بالتهاني أيضا للأمين العام، السيد كوفي عنان، وللعاملين معه، على تحضيرهم وتنظيمهم الممتازين لمؤتمر القمة، فلولاهما لظل ذلك الحدث الكبير مقيدا في طموحاته وأثره.

إننا نجتمع في الولايات المتحدة بعد أسبوعين من وقوع إعصار كاترينا الذي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح، وفي أضرار مادية جسيمة. واسمحوا لي أن أعرب، مرة أخرى، عن عميق تعازينا وخالص مواساتنا لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لكل مَن تضرروا بتلك الكارثة.

في أواخر العام الماضي، وبعد تسونامي في المحيط الهندي، والآن، وبعد الإعصار في أمريكا، نتذكر أن الكوارث الطبيعية لا تعرف حدودا. وتلك المآسي، حيثما تضرب، تشدد على أهمية الاستجابات الجماعية، وفي حالة البلدان التي لا تملك سوى موارد محدودة للإغاثة والطوارئ، تبرز الحاجة إلى تنسيق الجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة.

ومما له نفس القدر من الأهمية المهمة الجماعية المتمثلة في الاستثمار في الاستعداد للكوارث الطبيعية والتقليل من الضعف تجاهها، من أجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجالات تقييم المخاطر، ومراقبة الخطر، وأنظمة الإنذار، وتبادل المعلومات والمعرفة والتدريب. دعونا نعزز فعالية جهودنا الجماعية قبل هذه الحوادث المأساوية وخلالها وبعدها.

معظمنا يطالب بأمم متحدة أقوى وأكثر فعالية: منظمة عملية تركز على النتائج، وذات بيروقراطية أقل وتتمتع بقيم جديدة مبنية على نظرة استراتيجية جديدة لما يجب أن تكون عليه التنمية من التركيز على الإنسان. ومهما تكن تحفظاتنا وانتقاداتنا وثيقة الصلة بالنسبة للوضع الحالي، فإن للأمم المتحدة سجلا من الإنجازات لا يمكن تجاهله خلال ٦٠ عاما من وجودها. ويجب ألا ننسى تلك الحقيقة، وأود أن أثني على الأمم المتحدة لنجاحها في النهوض بالمعايير والمقاييس المقبولة التي تحكم العلاقات الدولية وفي مواجهتها للمشاكل التي تؤثر على الإنسانية.

وفي عالم متغير، ومليء بالتحديات، ولا يمكن التنبؤ بما سيحدث فيه في أغلب الأحيان، وحيث أن مهمة حماية المصالح الوطنية ازدادت تعقيدا، لا يزال ميثاق الأمم المتحدة يعطينا إحساسا معيّنا بالاتجاه المشترك الذي نحتاجه من أجل تعديل أولوياتنا ومواصلة التفكير بطريقة عالمية.

إن التنمية بالفعل عملية متعددة الأوجه تؤدي إلى النمو الحقيقي والحصول على المهارات، والتقنيات، والأسواق، والتمويل، والمجالات الأخرى ذات الصلة. نحن نرحب بالقرارات والتعهدات الهامة التي اتخذها مؤتمر قمة البلدان الصناعية الثمانية في هذه المجالات، ونثني عليها، وخاصة تلك التي تهدف إلى زيادة الموارد لمساعدة التنمية ومكافحة الأمراض المعدية بالإضافة إلى إلغاء الديون.

في الاجتماع الدولي الذي عقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير من هذا العام، قام قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية بوضع خطة عمل مشتركة لمعالجة التحديات الطويلة الأجل، من الاحترار العالمي إلى التجارة الدولية والتنمية المستدامة. وقد تم التأكيد على أهمية وجود علاقة منسقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة ليست مجرد قضية بيئية بل هي في لب جميع أشكال التنمية ويجب أخذها في الاعتبار في عملية التخطيط بأسرها، بما في ذلك الأطر المالية والإنمائية. وفي هذا السياق، ينبغي الاعتراف بجهود الدول التي وصلت إلى مركز الدخل المتوسط وينبغي الثناء عليها. ومن المهم دعم هذه الدول بقوة لمساعدتها على إدارة المرحلة التالية من تنميتها.

إن تناقص أو عدم اهتمام العالم المتقدم النمو بهذه البلدان أمر بطبيعته غير عادل، خاصة عندما تترك هذه الدول دون أي خيار سوى أخذ المزيد من القروض من أجل المحافظة على موجودات التنمية الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن وضع الدخل المتوسط للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية يموه مدى ضعفها. وأود أن أعرب عن عميق قلقي إزاء فقدان المعاملة التجارية التفضيلية لبعض بلداننا، وكذلك التأثير الذي سيكون له على قدراتنا التصديرية. لذلك نحن ندعو الدول النامية بأن تأخذ هذه القضية في الاعتبار بشكل جدي في الاجتماع القادم لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ.

لذلك السبب، فإن الاقتصادات الصغيرة – وبشكل خاص اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية – تتجه إلى الأمم المتحدة لتطلب منها أن تعمل بصفتها صانع قرار يتمتع بكامل الصلاحيات في القضايا الاقتصادية، لتسهم في إيجاد نظام عالمي جديد يُولى فيه اهتمام أكبر للحالات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ولنقاط ضعفها.

إن السلامة والأمن شرطان أساسيان لأي استراتيجية أو خطة عمل تركز على التنمية المستدامة. وتؤيد سيشيل تأييدا كاملا اعتماد الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب. إننا جميعا ندرك أهمية تطوير الإمكانيات المحلية لمكافحة الإرهاب، ونطالب بالمزيد من المساعدة والعون في هذا المجال. وإذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار، وكذلك من وجهة نظر عامة، نأمل، في القريب العاجل، أن يُعطى تجمعنا دون الإقليمي للتعاون، لجنة المحيط الهندي، مركز مراقب في الأمم المتحدة.

وتوافق سيشيل على أن القرار بشأن تعزيز الجمعية العامة وإعادة تنشيطها قد حان وقت اتخاذه. كما أننا نوافق على أن دور الجمعية العامة المركزي بصفتها الهيئة التمثيلية الرئيسية التي يتم فيها التداول وصنع القرار في الأمم المتحدة بحاجة إلى إعادة تأكيد. وفي نفس الوقت، نحن نرى، أن إصلاح الأمم المتحدة، مهما كان أساسيا، لا ينبغي أن يحول انتباهنا عن القضايا الأخرى الملحة المدرجة في جدول أعمالنا، خاصة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية كجزء من جهودنا لمكافحة الفقر في العالم ولتحقيق الكرامة والسعادة لرجال ونساء جميع بلدان العالم.

اسمحوا لي أن أؤكد لكم، من جديد، أن سيشيل تؤيد تأييدا كاملا مشروع إعلان هذه القمة وتوصي بحزم بتنفيذه العاجل. كما أننا نود أن نؤكد من جديد إيماننا بأن الأمم المتحدة هيئة لا يمكن استبدالها وهي ضرورية لإدارة العلاقات الدولية من خلال الروح الوحيدة التي ينبغي أن تسود هذه العلاقات، وهي روح العدالة، والاحترام المتبادل والتعاضد. إنه بتلك الروح يجب أن نعمل معا من أجل جعل عالمنا أكثر أمنا وازدهارا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي.

الرئيس نكورونزيزا (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشير إلى ضحايا الكارثة الطبيعية التي ضربت جنوب الولايات المتحدة حديثا. نود أن نعرب عن عميق مؤاساتنا لحكومة وشعب الولايات المتحدة.

واسمحوا لنا أيضا أن نهنئ الرئيسين المشاركين للاجتماع الرفيع المستوى، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين بمناسبة انتخابهم لرئاسة تداولاتنا.

في إعلان الألفية، الذي تم اعتماده قبل خمس سنوات، وقّع زعماء العالم على ميثاق عالمي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على حقوق وكرامة الإنسان. ولذلك الميثاق ثمانية أهداف. والطرق التي سلكناها والسرعة التي نحقق بها تلك الأهداف تختلف من بلد إلى آخر بشكل كبير. وفيما يتعلق ببلدي، فإن الحرب التي قلبت الأوضاع في بوروندي لأكثر من ١٠ سنوات قد منعتنا من تحقيق كل الأهداف.

وبالطبع حدثت تأخيرات، ولكننا لم نفقد كل شيء. ولا نزال نأمل في تحقيق معظم الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وقد أظهر أبناء بوروندي رغبتهم الطاغية في قلب صفحة الحرب والتزامهم بالتعمير والتنمية.

وفي هذا السياق الجديد المتمثل في تحقيق المزيد من الأمن والمزيد من الشرعية أعلنت حكومة بوروندي التزامها

بوضع استراتيجية لمكافحة الفقر. ونحن نعلم أننا يمكن أن نعول على المساعدة من المجتمع الدولي.

ونحن سعداء بأن بوروندي قد استفادت من إعفاء الديون في إطار المبادرة المعنية بالدول الفقيرة المثقلة بالديون. ولكن بسبب الحالة السائدة في بوروندي، ندعو إلى إعفاء الديون إعفاء كاملا.

وفيما يتعلق بهدف كفالة التعليم الأولي الشامل، فإننا خلال تولينا الرئاسة قررنا توفير التعليم الأولي المجاني لجميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة، بدءا من عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وبالنسبة للسنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نخطط لبناء مدرسة أولية واحدة على الأقل في كل قرية صغيرة. وهذا يعني بناء ٨٠٠ فصل دراسي في عام ٢٠٠٦ ويعني تعيين ٢ ٠٠٠ مدرس جديد والحصول على مواد تعليمية تقدر قيمتها بمبلغ ١٥ مليون دولار.

وفيما يتعلق بالهدف المتمثل في المساواة بين الجنسين، فإن حكومتنا حققت تقدما جوهريا. إذ تمارس المرأة الآن مسؤوليات كبيرة في تسيير شؤون بلدنا. وتشغل المرأة ٣٥ من المائة من المناصب في المؤسسات العامة، بما في ذلك مناصب هامة مثل رئيس الجمعية الوطنية ونائبي رئيس في مجلس الشيوخ. وفي مستوى الوزارة فإن منصب النائب الثاني لرئيس الجمهورية تشغله امرأة.

وعلاوة على ذلك، فإن من بين ٢٠ وزارة توجد سبع وزارات تديرها نساء، بما في ذلك وزارة الخارجية ووزارة العدل. وأخيرا، حققت المرأة فتوحات كبيرة في الإدارة المحلية، حيث أسندت مناصب عديدة من مناصب الحكام والإداريين المحليين إلى المرأة.

وفي مجال الصحة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقد التزمت حكومتنا بوضع سياسة لتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية للجميع بقدر كبير، وكذلك بالسعي إلى تنفيذ خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز، أحد جوانبها الرئيسية تعزيز القدرات على الوقاية من الإيدز وعلاجه.

وأحد الشواغل الرئيسية الأخرى لحكومتنا هو ضمان وجود بيئة مستدامة في بلد يستخدم فيه أكثر من ٩٠ في المائة من الأسر الحطب بوصفه مصدرهم الوحيد للوقود. وبالتالي هناك ضغط شديد على مواردنا الطبيعية وتدهور للبيئة نتيجة لذلك. ورغم ذلك، فإنه من الممكن تحقيق الأهداف الأولية للألفية.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن في بوروندي والمنطقة دون الإقليمية، فإنه يسعدنا أن نلاحظ أن السلام يسود في جميع أرجاء بوروندي تقريبا. وعلى الصعيد الإقليمي، تسعدنا الجهود المبذولة لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية.

ونحن نتابع على نحو وثيق وبشكل نشط الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في المستقبل القريب في نيروبي.

إن مسائل الأمن والاستقرار الاجتماعي ومكافحة الفقر مترابطة ترابطا وثيقا. ويجب علينا كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في الصراع والفقر. ونحن نحتاج إلى السير على كلا القدمين وتقديم فوائد ملموسة وسريعة للسكان المحرومين والضعفاء الذين شردوا وأعيدوا إلى أوطانهم وتم تسريحهم أو هم عاطلون عن العمل، بغية حرمان الذين يعارضون عملية السلام من مصدر سخط يستغلونه.

ولكن في الوقت نفسه، ينبغي لنا إدماج تلك الجماعات المحرومة في برنامج واسع النطاق لإعادة التأهيل والإنعاش الاقتصادي، وفرص الحصول على الأرض، والعمل والخدمات الصحية، إلخ.

يجب علينا تحسين الأحوال الاجتماعية بسرعة لزيادة فرص تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وما نحتاج إليه هو دعم كل السكان لعملية السلام وبرنامج التنمية الاقتصادية. والمجتمع الدولي صاحب مصلحة في هذه الحالة. ولذلك نوجه نداء حثيثا إلى المجتمع الدولي لضمان تكيّف مستوى وجودة التزاماته في فترة ما بعد انتهاء الصراع مع التوقعات الجديدة والحالة السياسية الجديدة.

وما من شك في أن المجتمع الدولي سيزيد حجم ونوعية مساعدته للوفاء بالتوقعات العاجلة لشعب اختار السلام والتغيير الديمقراطي.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد هو جينتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية.

الرئيس هو جينتاو (تكلم بالصينية): في هذه اللحظة الجليلة والهامة، يجتمع الزعماء الوطنيون والممثلون من جميع أرجاء العالم للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة. وكان تأسيس الأمم المتحدة حدثا يشكل مطلع عهد جديد في التاريخ البشري.

وخلال الستين سنة الماضية، ظلت الأمم المتحدة تضطلع بدور هام وقد أحرزت إنجازات هائلة في صون السلم في العالم، وتعزيز التنمية المشتركة والدفع بالتقدم البشري إلى الأمام.

وفتح القرن الجديد أفقا ساطعا لتطور الجنس البشري. وفي هذه الفترة ذات الأهمية التاريخية التي توجد فيها الفرص والتحديات جنبا إلى جنب، لا يمكن للبلدان أن تقيم بالفعل عالما متجانسا ينعم بالسلم الدائم والازدهار المشترك إلا عندما تتضافر معا على نحو وثيق.

وأود أن أتشاطر معكم بضع ملاحظات في هذا الصدد.

أولا، يجب علينا أن نغرس مفهوما جديدا للأمن يتضمن الثقة المشتركة والمنفعة المشتركة والمساواة والتعاون وأن ننشئ آلية منصفة وفعالة للأمن الجماعي.

ويتعين علينا تشجيع الجهود الرامية إلى التسوية السلمية للنزاعات والصراعات الدولية ورفع مستوى التعاون على مكافحة الإرهاب بعزم وطيد.

والأمم المتحدة، بوصفها مركز آلية الأمن الجماعي، يجب أن تضطلع بدور أقوى وليس أضعف في هذا الصدد.

ثانيا، يجب على الأمم المتحدة اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجال الإسراع بالنمو في البلدان النامية، حتى يصبح القرن الحادي والعشرون حقا قرنا لتحقيق التنمية للجميع.

ويتعين علينا العمل بهمة ونشاط لإنشاء وتحسين نظام تجاري متعدد الأطراف ومنفتح ومنصف وغير تمييزي، وزيادة تحسين النظام المالي العالمي.

وينبغي لنا أن نكثف الحوار العالمي بشأن الطاقة والتعاون وأن نعمل بشكل مشترك للحفاظ على أمن الطاقة واستقرار سوقها. كما ينبغي النهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها بفعالية، وكفالة تمتع الجميع بفرص وحقوق متساوية في التنمية. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل مسؤولية أكبر عن تحقيق تنمية عالمية متسقة ومتوازنة في العالم.

ثالثاً، علينا أن نحترم حق كل بلد في اختيار نظامه الاجتماعي وأسلوبه للتنمية بشكل مستقل، وأن نشجع البلدان على السعي إلى الانتعاش والتنمية وفقاً لظروفها الوطنية. وينبغي لنا أن نسعى للحفاظ على تنوع الحضارات

في إطار من التكافؤ والصراحة، وتعزيز الحوار والتواصل بين الحضارات وبذل الجهود المشتركة لبناء عالم متناغم تتعايش فيه كل الحضارات وتتواءم فيما بينها.

رابعاً، علينا أن نجري الإصلاحات الرشيدة والضرورية للحفاظ على سلطة الأمم المتحدة وتحسين كفاءتها وتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة. وإصلاح الأمم المتحدة يجب أن يتم من كل الأوجه والأبعاد. ويجب أن تتضمن أولويات الإصلاح التزاماً أقوى بمسألة التنمية من جانب الأمم المتحدة. وينبغي أن يستهدف إصلاح مجلس الأمن، كأولوية، زيادة تمثيل البلدان النامية، وبالأخص البلدان الأفريقية، حتى يمكن لعدد أكبر من البلدان، لاسيما الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تشارك في صنع القرارات في مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد أن الصين ستواصل إعلاء راية السلام والتنمية والتعاون، وستمضي على طريق التنمية السلمية دون كلل. وكعهدنا دائماً، سنجعل تنميتنا جزءاً من التقدم المشترك للبشرية. وبدلاً من أن تضر تنمية الصين بأحد أو تهدده، فإنها لا تخدم غير السلام والاستقرار والرفاه المشترك في العالم. فلتتضافر جهودنا ولنعمل معاً من أجل بناء عالم يسوده الوئام والسلام الدائم والازدهار المشترك.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد سيزار أنطونيو غاسبيروني، حاكم جمهورية سان مارينو،بالنيابة عن حاكمي الجمهورية.

السيد غاسبيروني (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): بعد أن حددنا في هذه القاعة ذاتها قبل خمس سنوات الأهداف الرئيسية التي يتعين تحقيقها في مستهل القرن الحادي والعشرين، ها نحن نجتمع الآن مرة أخرى لكي نناقش ونقرر كيف يمكن بلوغ تلك الأهداف. وما من شك في أن نجاح هذه العملية التي بدأت منذ خمس سنوات – أو فشلها – يتوقف علينا وحدنا.

فتحديات إعلان الألفية، الواردة في تقرير الأمين العام، المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، طابعها يتجاوز الحدود كما أن حلولها المحتملة تتجاوز المؤسسات.

ونجتمع هنا لأننا ندرك أن هذه التحديات لا يمكن أن يتناولها كل بلد بصورة منفردة. والتعاون الوثيق بين الحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الممثلة لكل قطاعات المجتمع المدني أمر أساسي.

وبهذه الروح، فإن جمهورية سان مارينو – وتقاليدها التي تعود إلى عصر كامل من الحرية والديمقراطية والسلام والتضامن– ما فتئت تؤمن بتعددية الأطراف، لاقتناعها بأنه في عالمنا الحديث ليست هناك حدود يمكن أن توقف مسار الأحداث الإيجابية أو السلبية على حد سواء. فكلنا ضحايا محتملين لآفات كالإيدز والتدهور البيئي والجريمة المنظمة والإرهاب والتخلف. والتعاون الدولي هو السبيل الوحيد أمامنا للتصدي للديناميات المدمرة في عالم اليوم ودحرها.

إننا نرى أن العالم يحتاج إلى تعددية الأطراف اليوم أكثر من أي وقت مضى. والأمم المتحدة خير تعبير عن ذلك. فالعولمة، في أكثر معانيها إيجابية، أي تقاسم التكنولوجيات والموارد والتنمية، يمكن أن تضمن نمواً اقتصادياً متوازناً ومنصفاً، لا سيما للبلدان الفقيرة.

وللأسف، فإن التنمية التي جلبتها العولمة لم تمس سوى نسبة ضئيلة من سكان العالم حتى الآن، بينما لا تزال البقية الباقية من البشر تعاني من أكثر آثارها سلبية فحسب. والنتيجة النهائية لذلك زيادة اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

وفي مثل هذه الظروف، لا يسعنا إلا أن ندعم اعتماد آليات تجلب فوائد العولمة للجميع. وإلى أن يتحقق هدف التكافؤ هذا، علينا أن نؤيد تأييداً كاملاً المقترحات التي تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى مساعدة البلدان النامية ومعاونتها.

وفي هذا السياق، نثني على القرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية في تموز/يوليه الماضي بزيادة المعونة المالية وإلغاء ديون ١٨ دولة من أفقر دول العالم.

وجمهورية سان مارينو تكثف تعاونها ومساعدتها الإنسانية، في حدود إمكانات دولة صغيرة، للقضاء على الفقر وكفالة التنمية المتكافئة لكل الشعوب، تمشياً مع إعلان الألفية.

وبحسب المرء أن يلقي نظرة على التقرير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ليدرك أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف التي حددناها قبل خمس سنوات وأن الكفاح ضد الفقر ما زال ضرورة أساسية أخلاقياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

ومن المؤسف أنه في بداية الألفية الثالثة، ما زال مئات الملايين من البشر يعانون من الجوع. وبينما انخفض الفقر المدقع في آسيا، ازداد الوضع سوءاً في أفريقيا، وخاصة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. فلا بد للمجتمع الدولي من أن يكثف جهوده لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تلك المنطقة بالذات.

ومن غير المقبول أن يموت حوالي ١١ مليون طفل سنوياً، أي ٣٠ ٠٠٠ طفل كل يوم، قبل سن الخامسة بسبب سوء التغذية أو الافتقار إلى الرعاية الصحية الأساسية، وأنه ما زال أكثر من ١١٥ مليون طفل لا يستطيعون الاستفادة من الوصول المكفول إلى التعليم الابتدائي.

وفي ظل هذه الخلفية، لا بد من التزام أكثر مسؤولية من جانب المجتمع الدولي لضمان أن يتمتع كل البشر وكل الشعوب بالحقوق الأساسية وبالكرامة، كشرط مسبق وضروري لبناء السلام.

وتحقيقاً لذلك، نرى أن على هذه القمة أن ترسي المبادئ التوجيهية لدولنا لكي نتخذ إجراءات فعالة وناجعة بشكل مطرد.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من فخامة السيد بيدرو فيرونا رودريغس بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر.

الرئيس رودريغس بيريس (تكلم بالبرتغالية والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يبدو لي أننا، نحن الذين كنا يوما محتلين، لدينا ما يكفي من الأسباب للاحتفال، وكلنا أمل، بهذه الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة. وفي الحقيقة، وانطلاقا من المبادئ المؤسسة للأمم المتحدة واستلهاما لقيمها الجوهرية، نجحنا في التغلب على السيطرة الأجنبية وفي إقامة دول مستقلة أصبحت اليوم عناصر فاعلة تماما في المجتمع الدولي. لقد كانت عملية شاقة ومؤلمة، ولكنها كانت ضرورية. ولو لم تكن الأمم المتحدة قد دعمت طموحاتنا وأضفت الشرعية عليها لأصبحت العملية، بلا شك، أكثر إيلاما ولاستغرقت وقتا أطول بكثير.

ربما لا تكون الأمم المتحدة قد حققت كل الأهداف والمقاصد المناطة بها، كما قيل في أحيان كثيرة. ولكننا مدينون لها بالفضل. فإسهامها الهائل في تحقيق الحرية والتضامن والانفتاح والتقارب بين الشعوب والدول وبين الرجال والنساء لا يرقى إليه الشك.

ولتلك الأسباب وغيرها أعتبر أنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يعطي أولوية لتحسين وتعزيز منظمتنا العالمية

ومؤسساتها. فبذلك يضمن مستوى أفضل من الحكم العالمي الديمقراطي التشاركي الفعال، وهو ما سيوفر قدرا أكبر من الأمن البشري، ويفضي بدوره إلى التنمية المستدامة.

إننا نعيش اليوم في عالم مترابط لا يتجزأ. لذلك يجب أن نبني مجتمعا دوليا لديه مسؤوليات وقيم ومكاسب مشتركة. ومن المعروف أيضا أن العالم الآن يقف عند مفترق طرق يتسم بفجوة تتسع تدريجيا بين أغنى البلدان وأفقرها. ومع ذلك، من الممكن أن يكون هناك عالم أكثر توازنا وأقل تفاوتا، بالنظر إلى مواردنا المادية والتكنولوجية والقدرات الكامنة الهائلة التي تملكها البشرية وكوكب الأرض.

ومن ذلك المنظور، تم قبل خمس سنوات وضع الأهداف الإنمائية للألفية لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية. وتلك الأهداف، لئن كانت مناسبة التوقيت وطموحة، فإنها أيضا أهداف إنسانية ونبيلة. ولكن يمكننا أن نرى أنه من أجل تحقيق تلك الأهداف قبل عام ٢٠١٥ كما هو مزمع، ما زال هناك الكثير مما يلزم فعله، وسيتعين على البلدان المساهمة والمستفيدة أن تبذل معا جهودا مكثفة. وستكافأ تلك الجهود بالتوازن الاجتماعي والرفاهية، اللذين هما عاملان أمنيان يحتاجهما الجنس البشري بشدة. وبالتالي تصبح تهيئة البيئة المشجعة للتنمية الاقتصادية لأشد البلدان فقرا أمرا ملحا. علاوة على ذلك، وكما يسلم التقرير الخامس عشر للتنمية البشرية، ما زالت السياسات التجارية الظالمة تمنع ملايين البشر في أفقر البلدان حول العالم من استئصال الفقر، وبالتالي فإنها تبقي على تفاوتات بشعة هي، إن قيلت الحقيقة، تفاوتات مرفوضة أخلاقيا.

وهنا، في بداية هذا القرن، ليس الوباء الأشد فتكا، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلا ناقوس إنذار لنا جميعا. فمن الضروري أن نكافح بحزم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأن نعبئ الموارد المطلوبة لمعالجته ولتشجيع البحوث من أجل اكتشاف لقاح له، وذلك من خلال العمل المشترك بين الدول ومجتمع شركات الأعمال والمجتمع العلمي. وهذا مجال آخر يتجلى فيه بشكل مأساوي عدم التكافؤ في الفرص. علاوة على ذلك، يجب ألا نتجاهل مدى ارتباط ذلك بالفقر، الذي يعصف بحياة شريحة واسعة من سكان العالم.

والظواهر الطبيعية توجه أيضا انتباهنا إلى المخاطر الكامنة في إهمال المحافظة على الطبيعة.

لقد أفرز العالم المعاصر تهديدات يجب التصدي لها في الوقت المناسب من أجل أمننا جميعا – لا سيما تهديد الإرهاب الدولي المجهول الهوية. إن القضاء على الإرهاب يقتضي العزيمة واستراتيجية عالمية وشاملة ومنسقة، استراتيجية تشمل مسؤولية ومشاركة كل الدول، الكبيرة والصغيرة. لذلك فنحن جميعا مسؤولون عن أمن بعضنا البعض، وهو ما يسلم به تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565). إن الحكم الفعال والتشاركي على المستوى العالمي، وعلى أساس القانون الدولي والتعاون الديمقراطي فيما بين الدول، هو أفضل ما يمكن أن يساعد على حل المشاكل المعقدة التي تواجهها البشرية اليوم.

إن الأفكار السخية والحالمة هي التي حركت العالم. ومن ثم، وفي مواجهة كل التحديات، يجب أن نبني مستقبلا يقوم على الأساس الأخلاقي للقيم العالمية والمعرفة الثابتة – أي ما أنجزته البشرية جمعاء. ومن بين تلك القيم كرامة الإنسان وكرامة الشعوب، القيمة التي لا تنسجم مع الجوع والعوز والجهل. تلك القيم لا يمكن أن تزدهر تماما في عالم لا يشجع الإدماج واحترام التنوع الثقافي وتساوي الفرص في التقدم ورفاهية الجميع وحقوق الإنسان الأساسية التي تقوم على الحرية والمساواة والتضامن الإنساني.

أخيرا، يحدوني الأمل أن الإصلاحات التي تدعو إليها منظمتنا العالمية، رغم تعقيدها والتناقضات المتأصلة فيها، سننجح في تنفيذها والوفاء بالالتزامات التي ستمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد، الأهداف التي تجسد هذا الأمل العظيم لأكثر الناس حرمانا في هذا العالم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى فخامة السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا.

الرئيس ساكاشفيلي (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم أن أخاطب هذه المؤسسة وأن أتشاطر معكم الكيفية التي نستطيع بها، بوصفنا أسرة دولية مؤلفة من أمم مسؤولة، أن نفعل المزيد للنهوض بالتنمية واستئصال الفقر وتحقيق أمن واستقرار أكبر، داخل بلداننا وفي شتى أنحاء العالم على حد سواء. فعلى امتداد الستين عاما الماضية ظلت الأمم المتحدة الهيئة الدولية الرائدة المسؤولة عن تعزيز تلك المثل، ويمثل وضع الأهداف الإنمائية للألفية خطوة رئيسية إلى الأمام في ذلك المسعى.

اليوم، بعد ٦٠ عاما من تأسيس الأمم المتحدة، وبعد ٦٠ عاما من اجتماع يالطا، يجب أن نغير الأمم المتحدة حتى نحل مشاكلنا الأكثر إلحاحا، بما في ذلك الفقر والبيئة السليمة، وقبل كل شيء الأمن الدائم. وهذه ليست ولاية سهلة، وتكتسي هذه المسائل بالنسبة إلى بلدان مثل جورجيا، خاصة مسألة الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها وتحسينها، أهمية خاصة.

منذ ثورتنا الوردية قبل عامين، خطت جورجيا خطوات عظيمة نحو الحد من عدم المساواة الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان، والعناية بالمرضى والضعفاء وتعزيز التنمية المستدامة، وكلها عناصر هامة للأهداف الإنمائية للألفية. وفي الحقيقة إننا تمكنا في الفترة القصيرة التي تولينا فيها السلطة من إحراز تقدم نحو كل هدف تقريبا.

إن الاقتصاد يتحسَّن، بل إن الدراسة الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي مؤخرا تضع جورجيا بين البلدان الرائدة الثلاثة في مجال المناخ الإيجابي للأعمال وسرعة وكفاءة عملية الإصلاح. وتلك النتائج تحققت بفضل قوة شعب جورجيا ونتيجة مباشرة لما يمكن أن تحققه الديمقراطية عندما تكون مسؤولة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ولكن على الرغم من هذا التقدم الملموس الذي حققناه، فالوضع في جورجيا ليس مثاليا. ولدينا عمل أكثر نقوم به إذا ما أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن العائق الذي يقف أمام التقدم الديمقراطية والاقتصادي لجورجيا اليوم يعود إلى الصراعات التي لم تُحسم بعد على أرضنا. وما زال مئات الآلاف من اللاجئين في أبخازيا وأوستيا لا يستطيعون العودة إلى ديارهم أو لا يتمتعون بالحقوق الأساسية للحرية والتحرك الآمن.

وفي أبخازيا، طُرد مئات الآلاف من الناس بالقوة من ديارهم في عمليات طرد جماعي وتطهير عرقي. وجورجيا لن تقبل أبدا نتائج التطهير العرقي في أي مكان في العالم، وأي حُجج في محاولة لإضفاء الشرعية على نتائجه هي حُجج غير أخلاقية وتمثل سابقة خطيرة للمستقبل. وفي الواقع، وحتى هذه اللحظة التي نتحدث فيها، تباع المنازل التي عاش فيها هؤلاء الناس وطُردوا منها أمام مرأى من العالم ومراقبي الأمم المتحدة ورغما عن مالكيها. والأمر الذي يسبب صدمة أكبر هو أنه في كثير من الحالات، يشتري مسؤولون حكوميون كبار من بلد مجاور هذه المنازل بينما العالم يصمت ولا يفعل شيئا في هذا الشأن.

إن تنمية جورجيا ليست وحدها التي تضررت من هذه الأقاليم غير الخاضعة لسلطة القانون – والتي أصبحت

ثقوبا سوداء خطيرة ومأوى للمجرمين، وتجار البشر، ومهربي المخدرات، والإرهابيين، والمصادر الأخرى للتهديد الإجرامي – بل إن هذه المناطق تهدد أيضا الاستقرار الدولي. ولا يمكن بعد الآن السكوت على هذه التهديدات أو تجاهلها.

إن حكومتنا ملتزمة التزاما راسخا بتسوية هذه الصراعات بالطرق السلمية وبسط السيطرة السلمية الكاملة على وحدة أراضينا المعترف بها دوليا. نحن نؤمن بأن منطق القرن التاسع عشر المتمثل في الاستيلاء على الأراضي ومصادرها لم يعد مقبولا اليوم، بل إن الرسالة المتمثلة في الشمول العرقي، والتسامح، والاندماج، والحماية القوية لحقوق الإنسان في المنطقة أقوى بكثير من الدبابات والطائرات الحربية وأشكال القوة العسكرية الأخرى.

نحن ملتزمون بتحسين معيشة مواطنينا، بصرف النظر عن الدين، أو الأصل العرقي، أو مكان الإقامة. باختصار، نحن ملتزمون بإنشاء جورجيا السلمية، والديمقراطية، والحرة والموحدة. ونحن ندفع عملية السلام بتقديم خطط شاملة للسلام في جنوب أوستيا وأبخازيا، حيث نتحرك بمبادراتنا نحو الأمام بفعالية.

لقد قدمنا خطط عمل إيجابية ترمي إلى النهضة التعليمية والمهنية لممثلي الأقليات. ونحن فخورون جدا بتلك الخطط. فهي خطط فعالة وعملية، وجورجيا أصبحت دولة أمة يندمج فيها الناس من كل الأصول العرقية والعقائد. وهذا واحد من الأسباب الرئيسية لشعوري بالفخر في هذه اللحظة.

ونحن نأمل أيضا في أن يتعاون معنا الاتحاد الروسي بطريقة بنَّاءة وإيجابية حتى نترك وراءنا الصراعات التي ورثناها من عهد استبدادي مضى وغياب القانون الذي ساد في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي.

ولكن من أجل مكافحة الأخطار التي يشكلها عدم الاستقرار، فنحن نحتاج إلى مجتمع دولي وأمم متحدة يمكن أن يفعلا أكثر من مجرد الكلام عن الحلول؛ نحن نحتاج إلى أمم متحدة تستطيع تحقيق هذه الحلول، وذلك يعني وجود أمم تستطيع حل هذه الصراعات أمم متحدة لا تقف متفرجة بينما ينتهك القانون الدولي، بل تضع حدا للعملية المستمرة لضم إقليم أبخازيا بالقوة ومن غير قانون وبطريقة غير أخلاقية.

ولهذا فإن جورجيا ملتزمة تماما بفكرة جعل الأمم المتحدة مؤسسة أقوى وإصلاحها بحيث تستطيع مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ينبغي أن تحتل قضية حل الصراع في بلدي وفي جميع أرجاء العالم أولوية أعلى في الأمم المتحدة. وهنالك الكثير مما ينبغي عمله ولا بد من إبداء المزيد من الشجاعة من قِبَل أجهزة مثل مجلس الأمن، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة حقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، إذا ما أردنا أن نعالج واحدا من أكبر أسباب الفقر البشري.

وعلى وجه التحديد، ينبغي أن ندعم زيادة الشفافية في اتخاذ القرار وجعل مجلس الأمن جهازا أكثر تمثيلا. وعلينا أن ندعم تعزيز وتغيير لجنة حقوق الإنسان حتى تستطيع مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان بفعالية أكثر.

وينبغي أن ندعم وجود دور أكبر للتدخل لصالح بناء السلام، وخاصة في المناطق المتضررة من الصراعات التي لم تُحسم بعد، وكذلك إنشاء لجنة لبناء السلام ذات ولاية تركِّز على حل الصراع وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية. وينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا لوقف انتهاكات حقوق الإنسان الجماعية ولوضع حد للمناخ الذي يسمح بهذه الانتهاكات لحقوق

الإنسان ويتسامح معها، بصرف النظر عن المبادئ التي تستخدم لتبريرها.

ولا يمكن أن تكون الأخطار أكبر مما عليه اليوم. ويحتاج المرء أن ينظر فقط في أرجاء العالم ليرى حجم الدمار الكبير والعنف الذي يولده الصراع بصورة يومية. كما يمكن أن نرى الخراب والدمار اللذين تسببهما الكوارث الطبيعية.

وإذا كانت هناك أولوية واحدة يمكن أن توحد المجتمع الدولي، فينبغي أن تكون الالتزام العالمي بالسلام والأمن. وهذه مسؤولية بعيدة من أن تكون لجورجيا وحدها، بل تقع على عاتق كل الزعماء فيما يتعلق بالأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل.

وإذ انظر إلى المستقبل، أود أن أعبِّر عن التفاؤل، لأنني أؤمن بقوة هذه المؤسسة العظيمة ولأنني قادم من منطقة لديها إمكانيات كبيرة، وحيث أنه بعد انهيار إمبراطورية الشر، الاتحاد السوفياتي، تغيَّر الكثير وحدثت فيها التنمية وما زالت تحدث حتى اليوم. وإن ظهور القادة الديناميكيين والحركات الديمقراطية الجديدة دليل على الأثر الإيجابي للديمقراطية مما يجعل الحكم يتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة.

إن موجة الحرية تنتشر ولا يستطيع شيء إيقافها، والديمقراطية في تصاعد في منطقتنا، وكذلك التنمية والرخاء، ولكن الاثنين يتطلبان الأمن والاستقرار لاستدامتهما. ولذلك نحن نحتاج إلى أمم متحدة أكثر قوة وأكثر فعالية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة الأونرابل لودويغ سكوتي، عضو البرلمان ورئيس جمهورية ناورو.

الرئيس سكوتي (تكلم بالانكليزية): تهنئ جمهورية ناورو السيد يان إليسون بانتخابه وترحب به. ونحن على ثقة بأنه سيدير أعمال الجمعية العامة بكفاءة واقتدار.

وتود ناورو أيضا أن تهنئ سلفه، السيد جان بينغ، لنجاحه في تحمُّل المسؤوليات الجسام التي يتطلبها هذا المنصب.

أسست البشرية الأمم المتحدة قبل ستين عاما لتخدم الجنس البشري. واليوم نمت أسرة الأمم المتحدة لتصبح في مجموعها ١٩١ من الدول الأعضاء المتنوعة، التي يربطها جميعا هدف مشترك يتمثل في توفير الرخاء والكرامة للبشرية ولضمان الحقوق المتساوية لكل الناس ولكل الأمم.

إن ناورو فخورة حقا بأن تكون عضوا في الأمم المتحدة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ كل دولة عضو، وكذلك الأمانة العامة، بالإنجازات العديدة والتقدم المحرز في تدعيم ركائز الأمم المتحدة الأربع، وأعني السلام، والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

في الوقت نفسه، أود أن اذكر الجميع بأنه لا يسعنا أن نشعر بالرضا عن الذات بل يجب أن نبقى متيقظين وواقعيين في جهودنا الرامية إلى كفالة الأمن الجماعي والرفاه لشعوبنا. وما زال هناك شوط طويل يتعين أن نقطعه، والمسؤوليات التي نواجهها في هذه الألفية الجديدة تزداد صعوبة وتعقيدا.

ومن خلال اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، أكد القادة من جديد على التزامهم بتعزيز التنمية المستدامة والازدهار العالمي للجميع. وبينما تحقق نمو ايجابي وإنجازات في بعض البلدان، فإن بلدانا أخرى، وخاصة البلدان المتخلفة النمو والدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ناورو، لم تحقق نجاحا يذكر. وإن بلدي في الواقع، ما زال يعاني من القلاقل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة من أعوام من ضعف القيادة وسوء الإدارة.

وبالرغم من أن حكومتي ملتزمة التزاما قويا بتحقيق التنمية المستدامة وأنها بدأت بتعزيز الحكم ومكافحة الفساد

ووضعت تشريعات مسؤولة لإرساء سيادة القانون وضمان الشفافية، فإنني أسارع إلى الاعتراف بأن ناورو تتطلب تقديم مساعدة عاجلة لإنعاش اقتصادها وتحقيق استقراره. ولذا، فإننا نرحب بالتنفيذ العاجل لاستراتيجية موريشيوس، التي تعترف بالاحتياجات الخاصة وأوجه الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدنا وتعالج هذه الاحتياجات الخاصة وأوجه الضعف. ويشمل ذلك إنشاء وجود للأمم المتحدة في بلدي، ناورو، وغيرها من الدول الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ بغية المساعدة في احتياجات التنمية، بما فيها بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ونناشد الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية أن تتفهم حاجتنا الماسة. ونناشد البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل مسؤولياتها وأن تتصدى للتحدي المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو الذي أكد عليه من جديد توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢. ونلتمس من البلدان المتقدمة النمو أن تقدم تلك المساعدة، التي ستمكن في نهاية المطاف البلدان المتخلفة النمو من أن تصبح قادرة على البقاء الذاتي وتحسين مستوى المعيشة للعديد من الأشخاص.

ولا يمكن لناورو أن تشدد بشكل كاف على رغبتها في تحقيق السلام والأمن. كما أن ناورو تعترف بأنه لا يمكن تحقيق سلام حقيقي أو أمن بدون حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. وبالتالي لا يمكننا أن نستمر في التغاضي عن رفاه ٢٣ مليون من السكان الذي يعيشون في جزيرة تايوان. وينبغي أن نشجع إجراء حوار سلمي لتسوية مسألة مضيق تايوان، التي تضر بالسلام والأمن ليس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فحسب، بل أيضا السلام والأمن في بقية العالم.

وتسلم ناورو بأن هناك، في عالم اليوم المتغير دائما والمتصف بالعولمة، العديد من التهديدات الخطيرة للسلام والأمن الدوليين. ولا تتطلب تلك التهديدات أن نتخذ إجراء عاجلا وجماعيا فحسب بل تتطلب أيضا ردا أكثر تنسيقا وتصميما. ولذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة حتى تتمكن من التصدي للسلسلة الكاملة من تحديات عصرنا. ونحن في ذلك الصدد، نرحب بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان ونؤيد توسيع مجلس الأمن لكي يشمل منح العضوية الدائمة في المجلس لألمانيا والهند واليابان والبرازيل. وفضلا عن ذلك، فإننا نشيد بالتدابير المستمرة للإصلاح التي يتخذها الأمين العام بغية جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة وبغية إنجاز ذلك في أقصر موعد نهائي ممكن.

وأود أن اختتم بياني بتوجيه سؤال إلينا جميعا. إلى متى يمكننا أن نستمر في التأكيد من جديد على التزاماتنا لشعوبنا وتجديد هذه الالتزامات قبل أن تتحقق رغبة هذه الشعوب في التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان؟ وتعلمنا الأمثال أن ”المفتخر بعطية زور إنما هو سحاب وريح وليس من مطر“ (الكتاب المقدس، سفر الأمثال ٢٥: ١٤).

ونحن، قادة العالم، مطالبون في هذا الوقت بأن نعود إلى الالتزامات السابقة وأن نضمن تنفيذها. فلنكف عن الآمال الزائفة والوعود الفارغة ولنجلب، بمطابقة أقوالنا لأفعالنا، المطر والبركات لعالمنا ولسكانه.

وأرجو من الله أن يبارك الأمم المتحدة في هذه المداولات لتحقيق غد أفضل لسكان هذه الكرة الأرضية. وسنتقدم بمشيئة الله أولا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

الرئيس ساسو نغيسو (تكلم بالفرنسية): قبل خمسة أعوام، وفي مناسبة مؤتمر قمة الألفية، ألزمنا أنفسنا بضم قوانا لدحر الفقر. ويبقى ذلك الاحتشاد العالمي حول الأهداف الإنمائية حدثا ذا نطاق لا مثيل له منحنا الأمل في إمكانية الانتصار على الفقر. وأدى توافق آراء مونتيري إلى تعزيز ذلك الأمل بتحديد آليات لتمويل التنمية على أساس إقامة شراكة ايجابية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

واليوم، بينما يمكن ملاحظة إحراز تقدم كبير في المكافحة العالمية للفقر، فإن أي تفاؤل تحد منه حالات التأخير في أفريقيا خاصة، حيث ما زالت العديد من البلدان تكافح لكي تساير السرعة العالمية.

ومن الواضح أنه بدون تحقيق زيادة كبيرة للموارد المالية، لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المواعيد النهائية المحددة.

ولذلك السبب فإن من المشجع بشكل بالغ ملاحظة جميع المبادرات التي أعلنت أو تم الاضطلاع بها في جميع أرجاء العالم بغية إحراز تقدم في بعض أصعب المسائل، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والديون. وعلى نحو خاص، نحن نفكر في الجدول الزمني الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وقرارات مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد مؤخرا في اسكتلندا، وجميع الاقتراحات الأخرى، بما فيها اقتراحات الرئيس جاك شيراك، والرئيس لولا دا سيلفا ورئيس الوزراء توني بلير، من حيث أن هذه المبادرات ترمي إلى إنشاء آليات دولية للتمويل يمكن التنبؤ بها. وتلك مبادرات مشجعة ينبغي دعمها وتعزيزها.

ولن يمكّننا سوى العمل الفوري والجماعي من منع التهديدات الجديدة ومواجهة التهديدات الموجودة، وبخاصة الإرهاب، الذي يجد مرتعا خصبا في المجتمعات المهمشة وبين صفوف الأفراد المهمشين وفي استمرار الفقر المدقع. والكوارث الطبيعية الأخيرة فيها كذلك تذكار مأساوي بأن العالم واحد في ضعفه وأن الوقت قد حان للعمل بشكل جماعي ومتضامن. وهكذا يجب علينا أن نلتزم بالعمل الجماعي من أجل حماية بيئتنا بشكل أفضل. ويؤكد الكونغو مجددا من جانبه عزمه على مواصلة بذل الجهود لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، التي يتوقف تحقيقها إلى حد كبير على إيجاد شراكة عالمية فعلية. وقد شكل مؤتمر قمة برازافيل بشأن حوض الكونغو جزءا من هذه العملية.

أما فيما يتعلق بوسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، فأود أن أخبر الجمعية العامة بأن منطقتنا دون الإقليمية قد عقدت العزم اليوم بقدر ربما لم يسبق له مثيل على العمل من أجل منع نشوب الصراعات، والحل السلمي للمنازعات، وبناء السلام، الذي لا يزال عاملا قويا من عوامل التنمية.

وفي هذا السياق، نود مرة أخرى أن نناشد المجتمع الدولي زيادة دعمه المقدم لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، التي ينبغي إعلانها منطقة خاصة للتنمية وإعادة الإعمار.

وينبغي أن يكون الاحتفال بالذكرى الستين لمولد الأمم المتحدة مناسبة لها هيبتها، ومناسبة لاتخاذ القرارات الجريئة، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط تعددية الأطراف. ويساورنا القلق لأن أي تأخير في هذه العملية قد يؤدي إلى جمود في المستقبل، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه مخاطر جمة.

بيد أن آمالنا ستذهب أدراج الرياح ما لم نضع نصب أعيننا حتمية السلام والأمن، فهما الصخرة التي ستمكننا من مقاومة تهديدات كالإرهاب، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وسباق التسلح، وأسلحة الدمار

الشامل. ومن ثم فقد كان السلام، والأمن، والتنمية، وكرامة الإنسان، والبيئة، والإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة هي المواضيع الرئيسية لمناقشاتنا على مدى الأشهر القليلة الماضية.

وبما أننا لم نكمل بعد مفاوضاتنا بشأن تلك القضايا الحاسمة، فلعلنا على الأقل نضع بعض علامات إرشادية يمكن أن تبين الطريق إلى المناقشات المقبلة. وليس لبلدي بصفة خاصة، ولا لأفريقيا بصفة عامة، ما يكسبه من التقاعس. ونحن نؤمن بالسير قدما للأمام في أمل. فتلك هي الطريقة الوحيدة التي سنقدر بها على صون تراثنا المشترك في مواجهة المخاطر العديدة التي تنتظرنا. فلنعمل بينما يوجد لدينا بعض الوقت للعمل.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لفخامة السيد نامبار إنخبايار، رئيس منغوليا.

الرئيس إنخبايار (تكلم بالانكليزية): إن هذا التجمع غير المسبوق لقادة العالم لَفرصة تاريخية لتلبية آمال الملايين في أرجاء المعمورة التواقين للحياة بدون خوف وعوز، والتمتع بمزيد من الكرامة، وقدر أرحب من الحرية. وهو يبرهن من جديد على التزامنا القوي بالمنظمة العالمية وبالعمل الجماعي سعيا لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وقد ثبت أن الأمم المتحدة، رغم كل أخطائها، لا يمكن الاستغناء عنها. فقد منعت الحروب وأطعمت الجياع. وقد أنهت الاستعمار وساعدت الدول على التنمية. والأمم المتحدة هي بيتنا المشترك، وقضيتنا المشتركة، ومستقبلنا المشترك. وهذه المنظمة هدية ثمينة تركها لها جيل أوصل عالمنا بحماقته إلى حافة الفناء ووجد في هوة اليأس ما يلزم من الشجاعة والحكمة للاتحاد في عزمه على إيجاد مكان أكثر أمانا وأكثر رخاء وعدلا. لقد أتيحت لنا فرصة لجعل هذه الرؤية واقعا، وعلينا التزام بأن نحقق ذلك.

وينبغي أن نسترشد في جهودنا بتعددية الأطراف الفعالة، والأمم المتحدة هي في الصميم منها. ويلزمنا نظام للعلاقات الدولية ديمقراطي حقا وممثل للجميع، يستند إلى احترام مقاصد الميثاق ومبادئه. ولكي تكون تعددية الأطراف فعالة، يلزمها القدرة الكافية والاستعداد للعمل.

ويلزمنا أن نبني عالما أكثر رخاء، يستبعد منه الفقر وتصبح فيه التنمية شيئا بديهيا. يلزمنا أن نبني عالما أكثر أمانا، ينهزم فيه الرعب، ولا تقع الأسلحة الفتاكة في أيدي من لا يجب أن يحملوها، وتستخدم التكنولوجيا للنهوض بحياة الإنسان. يلزمنا أن نبني عالما عادلا لا يغض الطرف عن محنة سكانه وآلامهم، بل يكفل احترام القواعد والتمتع بالحقوق. يلزمنا عالم ينعم بمزيد من الحرية ومزيد من الكرامة.

ولتحقيق هذا الهدف، يلزمنا برنامج مصمم على قدر احتياجاتنا وإصلاح للأمم المتحدة يستطيع أن يعجل بتحقيقه. ومنذ خمس سنوات، اتفق قادة العالم في الإعلان بشأن الألفية على مجموعة واسعة النطاق من الالتزامات والتعهدات، تشكل خطة شاملة للتنمية. وكان الاتفاق الذي تم التوصل إليه هناك بشأن التنمية تاريخيا بالفعل. ويجب أن نكفل تحقيقه.

ونحن في منغوليا ملتزمون التزاما عميقا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اتخذ برلمان منغوليا في نيسان/أبريل الماضي، قرارا محددا بتأييد تلك الأهداف على الصعيد الوطني. وعهد هذا القرار إلى كيانات الدولة ذات الصلة بتنفيذ ورصد الأهداف الإنمائية للألفية، ونص على تخصيص الموارد الضرورية لذلك في ميزانيات الدولة السنوية. وأعلن عن إضافة هدف إضافي رقم ٩، بشأن تعزيز حقوق الإنسان وتنمية الحكم الديمقراطي.

والعمل الوطني وحده، رغم أهميته الأساسية، يمكن أن تثبت عدم كفايته. ذلك أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في كثير من البلدان النامية تعوقه قيود كبيرة تتعلق بالقدرة. وثمة حاجة كبيرة إلى دعم المجتمع الدولي في تلك البلدان. ويجب لذلك أن يتحول إنشاء شراكة عالمية بين البلدان المتقدمة نموا والبلدان النامية، على النحو الذي أكده توافق آراء مونتيري ثانية، إلى حقيقة واقعة.

وعلى الرغم من حدوث تحول مشجع في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى العامين الماضيين بعد عقد من الانخفاض المطرد، لا يزال العالم بعيدا إلى حد كبير عن بلوغ الهدف القديم المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة. وهنا أود أن أعرب عن تأييدي لتوصية الأمين العام بأن تتلقى البلدان النامية التي تضع استراتيجيات وطنية صالحة ومتسمة بالشفافية والمساءلة، اعتبارا من عام ٢٠٠٥، زيادة كافية في المعونة، من نوعية كافية، وتصلها بالسرعة الكافية، تمكينا لها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا أن نشجع بقوة مصادر التمويل الجديدة والمبتكرة، بما فيها مرفق التمويل الدولي، وتحويل الديون وتخصيصها لتنفيذ برامج الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد آن الأوان لاتخاذ قرارات جريئة. وآن الآوان لإيجاد حلول شاملة. وينبغي لنا أن نتحلى بالإرادة السياسية الكافية لصياغة شراكة حقيقية بغية إزالة التباين المذهل بين الالتزامات التي قطعناها والأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها. لا يسعنا أن نفشل في احترام التزاماتنا إذا ما كنا جادين في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لهاتين العمليتين – بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أنحاء العالم وإصلاح الأمم المتحدة – أن تسيرا بصورة مترادفة، والأمم المتحدة المعززة والمنشّطة شرط مسبق هام.

إننا بحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنسيق وتوجيه الاستجابات العالمية بصورة شاملة، أي، في كل أركانها الثلاثة: التنمية، والأمن وحقوق الإنسان، والديمقراطية. وكل الإصلاحات متساوية في الأهمية. ولا يمكن لأي مسألة أن تكون رهن مسألة أخرى. وتعد وثيقتنا النهائية أساسا هاما للاضطلاع بإجراءات حاسمة. وقد تم البدء بتنفيذ العملية. إن الدورة الستين للجمعية يجب أن تتمخض عن نتائج لضمان التنفيذ السلس. ونجاح الإصلاح لن يقاس بالعبارات. بل سيقاس بقدرة الأمم المتحدة المتجددة على تحقيق التنمية للفقراء، والسلام بين المتحاربين والعدالة للمظلومين. وسيقاس بأعمالنا. فلنرتقِ إلى مستوى ذلك التحدي، لا سيما وأننا نحتفل بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة.

إن الاحتفالات السنوية تثير ذكريات عن الماضي وتصورات للمستقبل. وإننا في منغوليا إذ نستعد للاحتفال في عام ٢٠٠٦ بالذكرى السنوية الـ ٨٠٠ لقيام الدولة المنغولية، نتطلع إلى الوراء إلى إرث دولة منغوليا الغني لنستخلص منه العبر من أجل المستقبل. وإن رجل الدولة الحكيم، جنكيز خان، حول مرة وإلى الأبد وجه القارة الأوروبية الآسيوية، فجمع بين الشرق والغرب. وأدخل أيضا التجارة الحرة والتسامح الديني وأنظمة البريد والاتصالات. وأنشأ العديد من ممارسات فن الحكم الأساسية الهامة – النظام الضريبي الليبرالي ونظم الإدارة والإشراف السليمة والمساواة أمام القانون – وكفل صون الحصانات الدبلوماسية. ولكن حتى هذا اليوم لم تصبح ممارسات فن الحكم ومبادئ السلوك فيما بين الدول حقيقة عالمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أملنا الخالص في أن تشاركنا بلدان العالم في احتفالنا في العام المقبل.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن ثقتي بأن اجتماع القمة هذا سيلهمنا ويوجهنا إلى العمل الجماعي صوب

مستقبل أكثر أمنا ومساواة ورفاهية في السنوات المقبلة. ومنغوليا تقف مستعدة لتضطلع بمسؤولياتها في ذلك المسعى الجماعي النبيل.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): في عام ٢٠٠٠ انتهزنا فرصة بدء ألفية جديدة لنلتزم رسميا بإعلان الألفية، الذي تمخض عن الأهداف الإنمائية للألفية ومقترحات إصلاح الأمم المتحدة. ونجتمع هنا بعد خمس سنوات في مؤتمر استعراض الألفية، لتقييم التقدم الذي أحرزناه صوب بلوغ الأهداف التي حددناها بأنفسنا ولاتخاذ أي قرارات إضافية مطلوبة لمساعدة البشرية في المضي قدما بسرعة أكبر نحو تحقيق تلك الأهداف.

لذلك يبدو من البديهي أنه ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا سؤالين أساسيين. أحدهما هو: ماذا أخبرنا الاستعراض عن السنوات الخمس الماضية؟ والسؤال الثاني: ما هي القرارات التي اتخذناها بالتالي في ضوء النتائج التي سلط ذلك الاستعراض الضوء عليها؟

إحدى الحقائق التي تبرز بصورة جلية في الاستعراض هي، في الواقع، أننا لم نحرز التقدم الحاسم الذي اعتقدنا أننا سنحرزه فيما يتعلق بالمسألة الحيوية المتمثلة في إصلاح الأمم المتحدة. لذلك لم يكن لدينا خيار سوى إرجاء القرارات التي كان يجب علينا أن نتخذها إلى تاريخ آخر.

والميزة الوحيدة فيما يتعلق بذلك الأداء الهزيل هي التأكيد المتجدد للجمعية العامة، في ختام دورتها التاسعة والخمسين، على التزامنا

> ”بدعم الأمم المتحدة بهدف تعزيز سلطتها وفعاليتها، فضلا عن تعزيز قدرتها على التصدي بفعالية ... للنطاق الكامل من تحديات هذا العصر.“ (القرار ٣١٤/٥٩، الفقرة ١٤٦)

ولكن تبرز بوضوح حقيقة أخرى في الاستعراض تتمثل في أن نهجنا في مواجهة التحدي المتمثل في تكريس وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان فاترا وضعيفا وقاصرا. وفي ذلك الصدد، وتوضيحا لذلك الواقع، يقول مشروع الوثيقة الختامية صراحة إن أفريقيا ”تعد القارة الوحيدة التي لم تسر في اتجاه تحقيق أي من أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥“ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨). لكن تحديدا بسبب التحدي الكبير والفريد الذي تشكله القارة، تضمَّن إعلان الألفية فصلا خاصا بعنوان ”تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا“.

ويقول مشروع الوثيقة الختامية بحق إننا

> ”لذلك نؤكد من جديد التزامنا بالعمل على التوصل إلى توافق آراء أمني يقوم على الاعتراف بأن العديد من التهديدات تتسم بطبيعة مترابطة، وبأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر متآزرة، وبأنه ما من دولة يمكن أن تحمي نفسها على أفضل وجه بالتصرف منفردة تماما، وبأن الدول جميعها تحتاج إلى نظام أمن جماعي فعال ويتسم بالكفاءة، عملا بمقاصد ومبادئ الميثاق.“ (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢)

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن سبب عدم إحرازنا التقدم الذي كان ينبغي لنا إحرازه خلال السنوات الخمس الماضية يكمن بالضبط في عدم إحرازنا ما وصفه مشروع الوثيقة الختامية بتوافق آراء أمني. إننا لم نحقق توافق الآراء الأمني ذاك بسبب التباين الكبير في أوضاع المعيشة والمصالح بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن الاختلال الهائل في توازن القوة الذي يحدد العلاقة بين الدول الأعضاء.

إن الاحترام الصادق والحقيقي للمقترح الأساسي الذي ينبغي أن يحدده توافق الآراء الأمني عن طريق مشروع الوثيقة الختامية من شأنه أن يخدم مصالح الفقراء على أحسن وجه. وإن تصرفات الأغنياء والأقوياء توحي بقوة بأنهم ليسوا مقتنعين بتاتا بأن توافق الآراء الأمني ذاك من شأنه أن يخدم مصالحهم. لذلك يستخدمون نفوذهم لإدامة اختلال توازن القوة في الشؤون العالمية. ونتيجة لذلك لم نحرز أي تقدم كان ينبغي أن نحرزه في إصلاح الأمم المتحدة. وبسبب ذلك لم نحقق النسبة المطلوبة من تحويل الموارد من الذين يملكونها بغية تمكين فقراء العالم من أن ينتشلوا أنفسهم من بؤسهم. وذلك يعني، ببساطة، أن منطق استخدام القوة يعزز قوة الأقوياء، ويديم بالتالي ضعف الضعفاء.

هذا هو المزيج السام الذي تمخض عن الوثيقة التي ستصدرها قمة استعراض الألفية إلى شعوب العالم. لذا ينبغي ألا ننـدهش عندما لا يعتبرنا البلايين من الناس أبطالا وبطلات. ولن نتحلى بصفة البطولة إلا بعد أن نضمن أن يكون، عند اختتام الدورة الستين للجمعية العامة، لدى البلايين الذين نمثلهم، سبب وجيه ليقولوا إننا تصرفنا بالفعل لكفالة التنفيذ التام لإعلان الألفية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): أنقل أخلص الأمنيات وأحر التهاني من الشعب الهندي إلى الجمعية العامة ونحن تجتمع خلال دورتها التاريخية الستين. وتكنّ الهند كل الاحترام للأمم المتحدة. فإن مُثُل الأمم المتحدة تواكب الروح الحضارية لشعبنا. وهذا هو المفهوم الهندي القديم ''vasudhaiva kutumbakam'' الذي يعني أن العالم أسرة واحدة. لقد كانت تلك هي فكرة المصير المشترك التي شجّعت قبل خمس سنوات الجمعية على اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق مواساتنا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها وتعاطفنا معهما بمناسبة الدمار الشامل الذي سببه إعصار كاترينا.

في نهاية القرن الماضي، كان هناك اعتراف متنام بأن التحديات المعاصرة المتمثلة في تفشي الأمراض الوبائية وتدهور البيئة والإرهاب تتطلب ردا عالميا. وفي الوقت نفسه، ساد شعور جديد بالأمل والتفاؤل. فالمجتمع العالمي يرحب بالتقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا، الذي جعل من الممكن مواجهة تلك التحديات بصورة لم تحدث من قبل. وإننا على ثقة من تعبئة الإرادة الجماعية والحكمة لدى الأمم من أجل التبشير بعصر جديد من السلام والازدهار.

وبعد مرور خمس سنوات، فإننا نجد أن المجتمع الدولي كريم في وضع الأهداف ولكنه شحيح جدا في الوفاء بها. ويجب لذلك أن نبذل جهودا أكبر من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد يكون ذلك هو الاستثمار الأنسب في مستقبل البشرية. ولن يؤدي الفشل في ذلك إلا إلى جعل مهمتنا في المستقبل أكثر صعوبة وأبهظ كُلفة.

ونواجه في العالم النامي تحديا مزدوجا، فهناك التحدي المحلي الذي يتمثل في إدارة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بيئة تتسم بالتوقعات المتزايدة وأوجه التفاوت المتنامية، والتحدي المتمثل في تهيئة بيئة دولية تؤدي إلى تحقيق طموحاتنا في مجال التنمية. وهذان التحديان مترابطان. والنجاح أو الفشل فيهما سيؤثر علينا جميعا.

ونعرب عن ترحيبنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن مشروع الوثيقة الختامية التي سنعتمدها غدا. إنها بمثابة خارطة طريق للعمل الذي ينتظرنا لإعادة توجيه المنظمة كي تتمكن من مواجهة تحديات الوقت الحاضر. وستشارك الهند بكل ترحيب في تلك العملية.

إننا جميعا، المشاركين هنا، ندرك أن الأمم المتحدة في حاجة إلى إصلاح عاجل وشامل. وتقتضي إدارة التكافل العالمي وجود مؤسسات دولية قوية ونظام متعدد الأطراف يرتكز على القانون. ويجب أن يقوم إصلاح الأمم المتحدة على أساس ذلك المبدأ. كما يجب أن يشمل هذا الإصلاح توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة. ولسوء الحظ تعاني الأمم المتحدة من عجز في مجال الديمقراطية. فهيكلها وعملية صنع القرار فيها يعكسان عالم سنة ١٩٤٥، وليس عالم سنة ٢٠٠٥. وما لم تصبح الأمم المتحدة أكثر تمثيلا للعالم المعاصر وأكثر صلاحية لمعالجة شواغلنا وطموحاتنا، فإن قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل وحتى التزاماتها بموجب الميثاق، ستظل محدودة.

في النظام الديمقراطي يحمي حكم القانون والشفافية مصالح المواطن العادي. وعلى المستوى العالمي أيضا، من الضروري أن نضمن أن القواعد المتعددة الأطراف التي تحكم تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال تأخذ في الحسبان بشكل كاف احتياجات وطموحات البلدان النامية. وينتظر العالم بزوغ ''برنامج جديد'' يحفِّز التنمية ويوجد فرص عمل على النطاق العالمي. ويجب مواجهة التحدي المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والأوبئة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية الفتاكة. إننا بحاجة إلى تفكير جماعي وعمل منسّق لمواجهة التحدي المتمثل في ضمان أمن الطاقة، حتى حينما نواجه العواقب المترتبة على تغير المناخ. ويجب أن نحوّل فيض المؤاساة العالمي وتعبئة الموارد في مواجهة الكوارث الوطنية إلى جهود أكثر استدامة للتعامل مع الكوارث التي قد تكون أقل مأساوية على المدى القصير ولكنها أشد دمارا على المدى الطويل. ويجب أن نجدد جهودنا لحماية العالم ضد الانتشار النووي ولتعزيز نزع الأسلحة النووية على نطاق العالم بدون تمييز. إن الفشل في مواجهة التحديات العالمية التي ذكرتها، في الوقت المناسب، يمكن أن يحوِّلها في نهاية المطاف إلى كوارث جامحة.

يشكّل الحكم الديمقراطي، سواء داخل الدول أو في مؤسساتنا العالمية، سلاحا قويا في مواجهة آفة الإرهاب العالمية. ويجب ألا نتهاون مطلقا مع الإرهاب. كما يجب أن نرفض رفضا قاطعا قبول أي فكرة تقول بأن هناك ما يبرر وجود أي سبب لارتكاب الإرهاب. لا يوجد على الإطلاق أي سبب يمكن أن يبرر القتل العشوائي للرجال والنساء والأطفال الأبرياء. ومنذ عدة سنوات، تواجه الهند إرهابا عبر حدودها موجها ضد وحدتها وسلامتها الإقليمية. لن نذعن أبدا للإرهاب، ولن نتفاوض أبدا معه، سواء كان في جامو وكشمير أو في أي مكان آخر.

في عام ١٩٤٧، قال أول رئيس للوزراء في الهند، السيد جواهر لال نهرو، ''لقد قيل إن السلام لا يتجزأ؛ مثله مثل الحرية، والازدهار، وأي كارثة في هذا العالم الواحد الذي لا يمكن بعد الآن أن يتحول إلى أجزاء منعزلة''. واليوم فإن لتلك الكلمات منطقها القاهر. ففي هذا العالم الواحد توجد أمم متحدة واحدة. وإذا خذلنا الأمم المتحدة، فإننا نكون قد خذلنا الأجيال المقبلة، التي تتوقع أن ترث تركة أكثر استنارة عما هي عليه الآن.

توفّر العولمة فرصا جذابة لتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم، شريطة تمكين الضعفاء والعجزة من أن يصبحوا شركاء فعليين في عملية التقدم. لذلك يجب على

المجتمع الدولي أن يتحلى بالشجاعة اللازمة لتسخير إمكانات العولمة لمنفعة البشرية جمعاء.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد ميليس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

السيد زيناوي (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أكون هنا لحضور هذا الحدث الهام الذي يتميز بأهمية كبيرة من حيث التحديات التي نواجهها في تعزيز التنمية والسلام، وكفالة الحكم الرشيد وتوطيد احترام حقوق الإنسان. إن عقد هذا الاجتماع بعد خمس سنوات منذ الالتزام التاريخي الذي قطعناه معا باعتمادنا إعلان الألفية، يتيح لنا فرصة لتكريس أنفسنا من جديد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على المبادرة التاريخية التي اتخذها قبل خمس سنوات، وأعمال المتابعة التي جرى الاضطلاع بها. ونحن ممتنون جدا كذلك للعمل المتفاني والقيِّم الذي قام به الأستاذ جيفري ساكس وزملاؤه في مشروع الألفية.

وبالإضافة إلى ذلك، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى الأمين العام، ومن خلاله إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، على التقرير التجديدي (A/59/565) الذي شكّل أساسا لتقرير الأمين العام المعنون ”في عالم من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، الذي يستحق الثناء الكبير، ويتضمن مقترحات حيوية لإصلاح الأمم المتحدة.

وينبغي أيضا أن أحيي وزير الخارجية جان بينغ، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، على كل جهوده خلال هذه الفترة الهامة من حياة الأمم المتحدة وعلى مشروع الوثيقة الختامية (A/60/L.1)، التي لا أشك في أنها ستسهل المداولات الجادة في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى.

قبل خمس سنوات، انطلقنا في رحلة تاريخية تستغرق ١٥ عاما، وكنا نحمل آمالا كبيرة إلى حد معقول. وبعد أن قطعنا ثلث الرحلة، أصبح جليا أنه بدون جهود مشتركة إضافية يبذلها الجميع، سيكون من المستحيل للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا، كإثيوبيا، أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة مايتصل منها بدحر الفقر المدقع – الفقر الذي يقتل.

ومن جهة أخرى، أظهرت السنوات الخمس الماضية أنه حتى في بلدان على شاكلة إثيوبيا، فإن غالبية الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتنفيذ بشكل واضح. إن هذه الأهداف لا يمكن اعتبارها قطعا غير قابلة للتحقيق أو لها غايات غير واقعية. وفي الواقع، وفي الحالة الخاصة بنا، على سبيل المثال، فإن مكافحة الفقر بكل أبعادها، والقائمة على أساس التزام واضح واستراتيجية محددة بوضوح، قد سبقت صياغة الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، كان المطلوب في حالتنا هو مواءمة استراتيجيتنا لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع الأهداف الإنمائية للألفية، ونحن على قناعة بأنها لا تمثل طموحات مبالغ فيها.

وبالفعل، بيّنت تجربتنا خلال السنوات الخمس الماضية أنه بالحشد الأنجع للموارد الوطنية وبالدعم الدولي الضروري وفقا للالتزامات المقطوعة، فإن بلدانا مثل إثيوبيا يمكنها بدون شك تقريبا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن لا شك في أن بلدانا كإثيوبيا تحتاج إلى تعاون دولي فعال يتماشى مع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية وفي

مونتيري، وهذا شرط أساسي لاتخاذ المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع أنه من الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تقع على عاتق البلدان المعنية، إلا أن واجب الشركاء أيضا أن يجعلوا من الممكن للبلدان المنخفضة الدخل التي أظهرت استعدادها للاضطلاع بمسؤولياتها أن تفلت من شرك الفقر. وفي ذلك الصدد، يتضمن تقرير مشروع الألفية مقترحات قيمة سيؤدي تنفيذها بدون شك إلى بلوغ الأهداف الإنمائية قبل حلول العام ٢٠١٥ بوقت طويل. وهناك حاجة إلى مواءمة المساعدة الإنمائية وتخفيض الدين، والمسائل المتصلة بالتجارة، مع الأهداف الإنمائية للألفية لكي تتمكن البلدان المنخفضة الدخل من بلوغ الغايات المحددة التي تستند إليها هذه الأهداف.

إنني أشعر بارتياح كبير إزاء التقدم المحرز في مؤتمر قمة غلين إيغلز لمجموعة الثمانية. وأرحب كذلك بالتقدم المحرز هنا في اجتماع القمة التابع للأمم المتحدة بشأن بناء توافق في الآراء حول مكافحة الفقر. ولكن يساورني قلق عميق لأنه يبدو أحيانا أننا نتراجع عن التزاماتنا كما يبدو حاصلا في ما يتعلق بالإلغاء الكامل لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأعتقد أننا يجب أن نتجنب التراجع، وأن نتجاوز إعادة تأكيد المواقف المتخذة بتوافق الآراء لكي نبدأ العمل الجدي على تنفيذها. وإنني أشعر بخيبة الأمل لأننا لم نحرز المزيد من التقدم بشأن المسائل الأخرى المعروضة علينا. ولكنني مطمئن، كغيري من المتكلمين الذين سبقوني، حيال أننا أحرزنا بعض التقدم ورسمنا مسارا واضحا نحو إحراز مزيد من التقدم.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزام إثيوبيا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالقيام بكل ما يلزم للإسهام في الإصلاح الناجح للأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): قبل أن نستمر، أود أن أطلب من الأعضاء التزام جانب الهدوء بقدر الإمكان، وخاصة في الجانب الواقع خارج القاعة. وأرجو الالتزام بالحد الأدنى من تبادل الحديث احتراما للمتكلمين.

تستمع الجمعية الآن إلى دولة الأونرابل السيد ديتريل لويلين دوغلاس، رئيس الوزراء، وزير المالية والتنمية المستدامة، والإعلام والتكنولوجيا، والسياحة والثقافة والرياضة في سانت كيتس ونيفس.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالانكليزية): قبل خمسة أعوام، توصل زعماء العالم إلى اتفاق جريء حول مخطط للقضاء على الفقر، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وتشجيع المساواة الجنسانية وتمكين المرأة، والحد من وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المتصلة بها، وكفالة الحفاظ على البيئة وتطوير الشراكة العالمية من أجل التنمية. وتظل هذه الأهداف أساسية لقدرتنا الذاتية على تحسين الحالة الإنسانية وتحول مجتمعاتنا. ومع أنه قد يكون من الضروري ترشيد الأساليب لبلوغ هذه الأهداف، إلا أن تحقيقها ينبغي ألا يكون موضع تفاوض. إن العدالة الاجتماعية وواجب التنمية شرطان لا غنى عنهما لأي حضارة تقدمية.

وبانقضاء خمسة أعوام، يجب أن نسأل أنفسنا: ما الذي يمكن الإمساك به كنتيجة لقيادتنا؟ للأسف، ما زلت أسمع الأعذار المألوفة. ولكن، بالإضافة إلى ذلك، نستمع إلى جوقة عدم الرضا عن الأمم المتحدة التي تطغى على الأصوات الحزينة للفقراء، والمهمشين، والمرضى والمحتضرين، الذين، مع الأسف، لا يبدو أنهم يحصلون على الفرصة التي يستحقونها.

وأستمع إلى أعذار قديمة جرت إعادة تسويقها بأشكال جديدة، ولكن هدفها النهائي مماثل للنوايا القديمة الرامية إلى تقويض توافق الآراء الذي سبق أن حفز العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكأني بالعناية تدخلت لنقوم، في آن معا، باستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبالنظر في مسألة إصلاح الأمم المتحدة مع الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشائها. وإني أضم صوتي إلى الأصوات المطالبة بإصلاحات استراتيجية في الأمم المتحدة، وهو ما قامت به حكومتي طوال العقد الماضي. طلبنا تكرارا إلى الأمم المتحدة أن تعزز دورها في التنمية وأن تتجاوب تجاوبا أكبر مع احتياجات الأكثرية وأن تكون عارفة بها، لا أن تظل أداة في يد الأقلية.

وعلى الأمم المتحدة – بعد ستة عقود – أن تتغير. ولكن يجب أن نستوحي التغيير نحو الأفضل. ولا بد أن ينبع هذا التغيير من التغيير الذي طرأ على حقائق زمننا. لكن مجرد استحداث التغيير بما يمكِّن النظام القائم من العمل بصورة أفضل لأقلية وحسب، لن يعزز دور الأمم المتحدة وجدارتها بالثقة، بل سيضعف هذه المنظمة الدولية في نهاية المطاف.

وعلينا إحداث تغيير في تكوين مجلس الأمن وفي نمط العمل المعتاد، في الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي ألا نسمح لمزاعم وجود قصور في البنية المؤسسية للمنظمة أن تتحدى أو تشكك في مجالات، يتم فيها حاليا إحراز تقدم. ولا بد من أن تتجاوب الأمم المتحدة تجاوبا أوثق مع مجموعة أعضائها ككل، ويجب أن يكون لها معنى ما في نظر مواطني العالم. وبمقدار ما تحتاج البلدان الصغيرة، كسانت كيتس ونيفس، إلى رؤية تقدم في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وإصلاح الأمم المتحدة، خطت حكومتي خطوات كبيرة في بلدنا. فالتعليم الابتدائي والثانوي في بلدي إلزامي ومجاني. ونحن مستمرون في تقديم الوجبات المدرسية والزي الموحّد والكتب المدرسية والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات لأقل الطلاب إمكانية مادية كي لا يتخلفوا عن المسيرة. إن الحق في التنمية هو، في نظر حكومتي، مسألة أخلاقية وإنسانية بقدر ما هو واجب سياسي، في نظري، بصفتي زعيما سياسيا.

وبصدد مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أنشأت سانت كيتس ونيفس مع شقيقاتها بلدان الجماعة الكاريبية، ''شراكة بلدان منطقة البحر الكاريبي''. إنها آلية نجحت منطقتنا عن طريقها برسم وتنفيذ استراتيجية إقليمية لمكافحة الإيدز وبالقضاء على الممارسات التمييزية التي تجعل منه وصمة، ولتوفير العلاج والرعاية، والمساومة للحصول على أسعار مخفّضة للأدوية اللازمة لمن يعانون هذه الآفة. وأؤكد اليوم أن منظمتنا قد نوّهت بها الأمم المتحدة كمثال يُحتذى، لامتيازها في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن نرحب في هذا الصدد بالتزام جمهورية الصين (تايوان) مؤخرا بالتبرع إلى الشراكة الكاريبية، كوجه من أوجه تعبيرها الواضح عن دعم مكافحة بلدان منطقة البحر الكاريبي لهذا الوباء المتفشي، وذلك رغم استبعاد تايوان من مجلس الصحة العالمي ومن هيئتنا هذه.

وتواصل وزارتنا ''للشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية'' عملها على حماية حقوق الشباب والمسنين وتمكين المرأة، بحيث تغني مدخلاتهم وخبراتهم القيِّمة عملية الحكم والتنمية.

وفي هذه السنة، اتخذت سانت كيتس ونيفيس، التي بقيت تعوّل على إنتاج السكر للحصول على العملة الأجنبية والتنمية طوال ما يزيد على ٣٥٠ عاما – اتخذت قرارا مؤلما وعمليا، كما اتخذت الخطوات اللازمة في سبيل التخلي عن إنتاج السكر. وقد أصبح هذا القرار ضرورة رغم الزعم بأن

من المفترض أن ينتشر الازدهار في البلد على أوسع نطاق من جراء العولمة وتحرير الأسواق. والحقيقة هي أن بلدانا فيها قوى عاملة أكبر حجما وعوامل إنتاج أوفر وتنعم بثروة كبرى لا تزال تحاول التبرير المنطقي لمنحها الدعم بشكل إعانات مالية لمزارعيها وتفرض قيودا تحد من النفاذ إلى أسواقها أو تمنع هذا النفاذ. والآن أخذت تظهر في بلدنا، التكاليف الباهظة نفسيا واجتماعيا واقتصاديا، المترتبة على هذا القرار.

حبذا لو رأينا مزيدا من تخفيف عبء الدين عن كاهل البلدان المثقلة بالديون، وقد شجعنا في هذا الصدد إعلان مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في تموز/يوليه من هذا العام. ومما يخدم مصالح الأمم الفقيرة بصورة أفضل أن تقوم البلدان المتقدمة النمو باعتماد سياسات تجارية أقرب إلى الإنصاف، تكون مطّلعة على قيود القدرات وتعامل الاقتصادات الضعيفة أو الصغرى معاملة خاصة تفضيلية. وبالإضافة إلى هذه المشكلة الاقتصادية المموّهة، المتنامية، يهدد خطر تصاعد أسعار النفط شبه اليومي بزيادة تقويض القاعدة الاقتصادية الهشّة في بلدان كبلدي.

لقد اتخذنا خطوات لتنويع اقتصادنا ولإعادة تدريب بعض قطاعات السكان لمواجهة تحديات العالم الآخذ بالتغير. ولكن يبدو أن على البلدان الفقيرة أن تعتمد مجموعة قواعد مغايرة. وعلى ذلك، تخطو حكومة بلدي وشعبها خطوات ملموسة في سبيل تحقيق بعض أهداف الألفية.

غير أننا لا نزال بحاجة إلى مساعدة في بعض المجالات. إن سياسات بلدان معيّنة تقوض بغباء، جهودنا المبذولة لتحقيق الأهداف المحددة. وفي صميم المناقشة الدائرة حول إصلاح الأمم المتحدة، تقوم ضمنا فكرة مفادها أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتمتع بسلطة أكبر للتدخل في الدول المنهارة. ومع ذلك، ليس هناك مجهود مواز للفكرة، بغية تمكين الأمم المتحدة من مساعدة الدول، التي تشهد تمزقا اقتصاديا مأساويا وأنواع الظلم الاجتماعي والصعوبات السياسية. وثمة خطر أن تتحقق نبوة بذاتها تقول إن المشاكل تؤدي إلى انهيار الدول.

ويمكن أن يكون لنا خمس سنوات أخرى من المناقشات الجوفاء. ويمكننا أن نقطع وعودا فارغة أو نقدم اعتذارات واهية بصدد عدم اتخاذ أي إجراء في عدة مجالات أساسية. أو يمكننا عقد النية على المضي قدما، بأن نلتزم من جديد بفعل ما هو حق وما هو لصالح جدول الأعمال الجماعي لهذه المنظمة.

وأنا أعرف في أي جانب من جوانب التاريخ سيقف بلدي في نهاية المطاف.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد سامدخ هون سن، رئيس وزراء حكومة كمبوديا الملكية.

السيد هون سن (تكلم بالكمبودية؛ وقام وفد كمبوديا بالترجمة الفورية): إن التقرير المتميز ”في جو من الحرية أفسح“ الذي أعدّه صاحب المعالي السيد كوفي عنان وزملاؤه يعرض علينا رؤيا عالمية ومقترحات عالمية لنقوم معا ببناء التضامن بين البشر، في عالم أعدل وأرقى حضارة. إن ما نتخذه اليوم من إجراءات سيحدد مصير البشرية وكوكبنا الأرض.

لقد فتحت كمبوديا صفحة جديدة في تاريخها، وأدارت ظهرها بحزم لظلمات الماضي القريب. ومآسيه، وخرجت إلى فجر مستقبلها الجديد. وترسخت الآن جذور الديمقراطية، وأحرز النظام العام وسيادة القانون تقدما ملموسا، وأصبحت حقوق الإنسان مشمولة بحماية كاملة. وهناك نمو اقتصادي رائع باد للعيان. وحققنا أيضا تقدما كبيرا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في كمبوديا،

وخصوصا في قطاع التعليم وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، نعرف أنه في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية يظل الطريق أمامنا أطول وأوعر من الطريق الذي قطعناه حتى الآن. وفي الوقت الراهن، تعكف حكومة كمبوديا الملكية بنشاط على إعداد خطتها الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، والتي ستحدد معالم الطريق في كمبوديا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

واسمحوا لي أن أثير بعض القضايا المتعلقة بمستقبل عالمنا الهش في القرن الواحد والعشرين.

أولا، فيما يتعلق بالتحرر من الفاقة، نشاطر الأمين العام تماما تحليله للصلات المتداخلة بين حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والأمن والتنمية وعلينا أن نعمل على جميع الجبهات في وقت واحد. وما لم يحدث تقدم في جميع هذه القضايا المترابطة، لا يمكن لأي منها أن يحقق النجاح.

وينبغي أن تبقى قضايا التنمية في صميم اهتمام المجتمع الدولي. والإرادة السياسية القوية شرط أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والشراكة العالمية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يجب أن يكون أساسها الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة، وتقاسم المسؤوليات، والشفافية. ويتعين على الدول والمؤسسات التي تقدم المعونة أن تتحرك بسرعة لتترجم إعلانات باريس وروما المنمقة إلى واقع: فعليها أن تدعم بحزم وصرامة الملكية الكاملة للدول المتلقية للمعونة، لكل من عملية وأولويات التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولا بد من وضع حد لجداول الأعمال الخفية الموجهة سياسيا، والأيديولوجيات المراوغة الرامية إلى ممارسة نفوذ قسري على الدول المتلقية، فهي لا تفيد إلا في معاقبة الفقراء. والواقع أنه بينما يتراجع هذا الاتجاه، يتزايد عدد الشروط المرتبطة بالمعونة.

إن معظم المساعدات لم يصل بالفعل إلى من هم في حاجة حقيقية إليها، حيث أن جزءا كبيرا منها ينفق على مساعدات ودراسات تقنية، وكذلك على بعض القطاعات التي لا تتسق مع الأولويات الإنمائية في البلدان المتلقية. وأصبحت المعونة مشروطة بمتطلبات المانحين. وفي النهاية، كانت النتيجة أن معظم أموال المعونة عاد بالفائدة على اقتصادات البلدان المانحة أو على استشاريين من بلدان أخرى، حتى رغم كونهم غير أكفاء أو على غير دراية بالبلدان المتلقية. وفي الوقت ذاته، ينبغي للبلدان النامية أن تتخذ إجراءات لتنفيذ الإصلاحات اللازمة، وخصوصا في مجالات تعبئة الإيرادات المحلية وتعزيز الحكم ومحاربة الفساد.

ونرحب بقرار دول مجموعة الـ ٨ بشطب ديون ١٨ بلدا من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية بما يبلغ ٤٠ مليار دولار. ومع ذلك، نرى أن ذلك مجرد جهد للإنقاذ وليس حلا. والتنمية الناجحة تتطلب عمليات نقل صاف متزايد للموارد لاستخدامها في استثمارات حقيقية في البلدان الفقيرة، في شكل منح نرى أنها تتناقص سنة بعد سنة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون الطرائق مرنة لتمكين البلدان الفقيرة من استخدام القروض في تنفيذ مشروعات تعود بعظيم النفع على اقتصاداتها الوطنية، وتكون لها قدرة على إدرار إيرادات كبيرة على المستوى المحلي، دون أن تؤثر في الوقت ذاته على قدرتها على السداد والتنمية الاقتصادية الكلية. ونحتاج أيضا إلى التخلص سريعا من عادة إنتاج مجلدات من التقارير الورقية لتقديم المساعدات الغوثية أو الإنمائية إلى الفقراء. ولا بد من أن تترجم إلى واقع روح مونتيري والالتزام بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويجب أيضا إقامة نظام تجاري عادل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان الفقيرة، حتى تتمكن

البلدان الفقيرة من أن تحقق بالكامل إمكاناتها الذاتية، وتعظم ميزاتها النسبية وتسخرها للنمو.

ونرحب بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يتعلق بتحقيق خدمات الصحة الإنجابية على مستوى العالم قبل عام ٢٠١٥. وفي سياق ضمان الإدارة البيئية السليمة، ترحب كمبوديا بإعلان بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى تثبيت الاستقرار في انبعاث غازات الدفيئة.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة التحرر من الخوف، أقول إن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا لأي تقدم. فهو لا يقضي فحسب على المكاسب، ويعيد عقارب الساعة إلى الوراء، بل إن مجرد تحويل الموارد الشحيحة لغرض التصدي للإرهاب يعني وجود القليل من الموارد المتاحة لمواجهة تحديات التنمية ومن ثم ضمان غد أفضل للجميع. وبينما نتخذ تدابير صارمة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، يجب علينا في الوقت ذاته أن نعالج أسبابه الجذرية. وعلينا أن نضع نهاية للظروف التي يستغلها الإرهابيون. وعلينا أن نقضي على إحباطات الفقراء والمستبعدين في كوكبنا، ونعيد الكرامة إلى من فقدوها، ونكفل أن يسود الحوار والتعاون بين الحضارات والثقافات والأديان. والهدف، في جوهره، هو أن يعيش المرء حياة متوازنة يسودها التسامح، ويكون في سلام مع نفسه، وفي وئام مع جيرانه ومع سائر البشر، ومع الطبيعة ومع الكون.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن تحديات عصرنا تتطلب إجراءات سياسية نابعة من الذكاء والشجاعة والقلب. وكمبوديا على أهبة الاستعداد لتشارك في الجهود العالمية التي ستقودنا على طريق التنمية والأمن والحرية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي الأونرابل تويلايا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة ساموا المستقلة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالانكليزية): قبل خمس سنوات، في فجر الألفية الجديدة، أعلنا، نحن الزعماء، بكل شجاعة، التزامنا المشترك ببذل جهد عالمي أكثر قوة، لضمان أن يكون للناس جميعا حق في العيش في كرامة، بعيدا عن الفاقة والخوف. ولم تكن هذه مجرد أهداف من وحي الخيال أو مجرد تطلعات؛ بل كانت احتياجات إنسانية اساسية يمكن تحقيقها في فترة حياتنا. وكان تفاؤلنا متأصلا في ثقافة أساسها تقاسم المسؤولية، وإيمان بالقيم الإنسانية السوية. فنحن قبل كل شيء، وبصفتنا أعضاء في الأسرة العالمية، نشاطر الانتصارات والمآسي والآمال والنكسات؛ كما أن مصالحنا مترابطة بشكل متبادل.

إنها مناسبة تاريخية وفرصة نادرة. ونحن نجتمع معا لإجراء تقييم ذاتي صادق لأدائنا خلال السنوات الخمس المنصرمة. ومهمتنا ليست التحسر على الفرص التي فاتتنا، أو الحكم على أداء بعض زملائنا الأعضاء أو لوم الآخرين على فشلنا. كلا، إننا نجتمع لكلي نفكر في الماضي، ونجري جردا للحاضر، ونمضي قدما لتحقيق هدف مشترك.

وعلينا أن نتجاوز قواعد المصالح الضيقة وأن نعمل للاستفادة من تنوع وجهات نظر عضويتنا. توجيه الاهانات والمواقف المتصلبة لا مجال لهما في استعراضاتنا، عوضا عن ذلك، علينا أن نجدد بالأقوال والأفعال تعهدنا باحترام إعلان الألفية نصا وروحا.

إن الحكم قد صدر فالاستعراض أظهر إننا حققنا بعض النجاحات، إلا أننا لم نحقق بعض التوقعات. هناك خوف وقلق يمكن تفهمهما في بعض الدوائر، بالضبط كما يوجد سبب للتفاؤل الحذر بأن إعلان الألفية سيطبق بالكامل. دعونا نتذكر أنه ليس هناك أي وصفة عالمية أو وصفة سحرية بمقدورها الحصول على النتائج المرجوة لجميع

الدول الأعضاء إذا لم تبادر البلدان إلى ترتيب أمورها الداخلية أولا.

وتؤمن ساموا بإعلان الألفية وبتعهداته العالمية التي تهدف إلى تحسين مستقبل الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. إن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي نتجت عن الإعلان هي معايير عملية محددة بزمن معين نحتاج إليه لمتابعة تقدمنا في مرحلة التطبيق الحرجة.

ومن أجل تحقيق الأهداف، قمنا بتبني نهج تكاملي من خلال استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية، التي تضم بروتوكولات دولية أخرى. وإن بعض الأهداف الإنمائية للألفية مثل الهدف المتعلق بالصحة ثم وضعها بشكل يعكس مخاوف وأولويات ساموا العاجلة.

وكجزء من التزامنا بإعلان الألفية قمنا، في وقت سابق من هذا العام، بتقديم تقريرنا المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية. وقد قدمنا أيضا تقريرنا الموحد إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وإن تقريرنا عن وضع حقوق الطفل قد تم إنجازه وسيقدم إلى الأمم المتحدة في الأيام القليلة المقبلة.

وما زالت حكومتي واثقة بأن معظم الأهداف سيتم بلوغها في الإطار الزمني المقترح. ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة وتتم مواجهتها من خلال المبادرات السياسية والتشريعية وخلق الشراكات الإبداعية مع مجتمع المانحين والمجتمع المدني.

إلا أن ساموا لا يمكنها أن تمضي قدما لوحدها. إن بلوغ الأهداف لن يكون سهلا بدون دعم شركائنا في التنمية. فالتنمية المستدامة تتطلب جهودا مستمرة والتزاما ثابتا. كما تتطلب الشراكة مع الأوساط المانحة ثقة وتفاهما متبادلين.

وبصفتنا دولة جزرية صغيرة نامية وبلدا من أقل البلدان نموا، فإن ساموا تؤكد من جديد على الصلاحية المستمرة لاستراتيجية موريشيوس وبرنامج عمل بروكسل بصفتهما نهجين شاملين لمجابهة الأخطار والتحديات المعينة التي تواجهها تلك المجموعات من الدول. إلا أن تبني برامج عمل دون أن يضاف إلى ذلك الموارد المكملة لجهود الأعضاء يمكن أن يقوض بسهولة مسار تلك الدول لمواجهة تحديات الحد من الفقر.

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة ازدياد الكوارث الطبيعية الأشد تدميرا وغير المسبوقة في تاريخ المنظمة الذي يمتد لستين عاما. سونامي، وأعاصير وزلازل، وفيضانات أدت إلى خسائر بشرية لا تحصى وخلفت الكثير من الحزن والألم. تلك الأحداث الجسيمة أظهرت قوة الطبيعة الرهيبة. لكن الاستجابة الغامرة التي أبداها المجتمع الدولي في مساعدة الضحايا أثبتت مدى عمق التعاطف الإنساني. إن بلدي سعى، ضمن موارده المحدودة، للمساهمة بكل ما يستطيع لدعم تلك الجهود.

والتغير في أنماط المناخ العالمي وازدياد حوادث المناخ القاسي ضاعفا من مخاطر الكوارث الطبيعية. فالكوارث الطبيعية لا تميز بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ومع ذلك، تبقى تلك البلدان المستضعفة والمهمشة عادة الأكثر تضررا بالنتائج الفورية لتغير المناخ. ومن باب المفارقة، إن غالبية تلك البلدان لا تساهم مباشرة في أسباب تغير المناخ.

ويساور الدول الجذرية الصغيرة النامية قلقا حقيقيا وعاجلا تجاه استمرار بقائها في مواجهة التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ. وإننا نناشد حدوث تغيير ما في المواقف بين أولئك الذين يملكون إحداث تغيير لاحترام التماسنا والقيام بعمل جريء لمواجهة هذا الخطر الداهم.

إن زعماء العالم، بحكمتهم الواضحة، قد أكدوا من جديد على إيمانهم بأمم متحدة قوية ومصلحة، مؤسسة متعددة الأطراف تتمتع بالحيوية وقادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بفعالية وعملية لتحقيق إعلان الألفية.

وتؤيد ساموا توسيع فئتي عضوية مجلس الأمن لكي يعكس ذلك الوقائع الجغرافية والسياسية المعاصرة. وهناك حاجة ملحة إلى الديمقراطية والشفافية في إجراءات المجلس وطرائق عمله من أجل تسهيل زيادة المشاركة وإقامة علاقة فعالة مع الجمعية العامة. ويجب على الجمعية، من ناحية أخرى، أن تعمل بجد لكي تسترجع ثقة العالم بوضعها وكونها أعلى هيئة تمثيلية لإجراء المداولات وصنع القرار في المنظمة.

إن الإصلاحات الإدارية المفيدة يجب أن تضم الأمانة العامة. وينبغي إعادة النظر في مساءلتها وفي هياكلها الإدارية لتعكس ولايتها والوقائع الحالية، وجعلها أكثر فعالية وتجاوبا. وينبغي أن يُمنح الأمين العام المرونة والموارد الضرورية ليقود أمما متحدة قوية من أجل المزيد من الشفافية والمساءلة.

إن ساموا إذ تعترف بأن التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان تشكل الدعائم الثلاث للأمم المتحدة تؤيد إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. ونأمل أن يعمل رفع منزلة حقوق الإنسان ضمن التسلسل الهرمي للأمم المتحدة على منح المجلس رؤية أعظم ومنزلة أفضل وهكذا يعزز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وإن اقتراح إنشاء لجنة معنية ببناء السلام ضمن نظام الأمم المتحدة لتقديم دعم أكبر إلى الدول الخارجة من حالات ما بعد الصراع والتوجه نحو التعافي وإعادة الإدماج هو جانب إيجابي آخر من جوانب الإصلاح العام الذي ندعمه والذي نأمل أن يتحقق قريبا.

وساموا، بصفتها الرئيس الحالي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، تؤيد قيام علاقة أقوى وأكثر رسمية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. هناك خطة لمنطقة المحيط الهادئ سيتم إقرارها في منتدى جزر المحيط الهادئ لاحقا هذا العام تؤسس الإطار لتعزيز الإمكانات الإقليمية والوطنية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والركن الأساسي في بلوغ أهداف خطة منطقة المحيط الهادئ هو التعاون مع الأمم المتحدة من خلال شراكات ذات منفعة متبادلة مع المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ.

وتؤمن ساموا إيمانا عميقا بالقانون الدولي والعدالة والحماية الحيوية التي يمنحها القانون لجميع الدول، خصوصا منها المستضعفة والصغيرة. لذلك نحن نرحب بدخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ وبالعمل الهام الذي تقوم به حاليا باعتباره جزءا من مساهمتها لتأمين عالم أكثر عدلا وسلما.

إن الوثيقة الختامية لاجتماع قمتنا ستوفر خارطة طريق متفق عليها للإسراع في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج الإصلاح لتنشيط الأمم المتحدة.

ونحن ندرك أن الأعمال حتما لا تجاري الالتزامات التي قطعت، ولكننا نجد التشجيع من خبرتنا أننا على الرغم من الانتكاسات، يمكن أن نحرز أيضا تقدما عندما نستطيع العمل بشكل تعاوني. ولهذا فإن تجمعنا كأمم متحدة مسألة حيوية لمستقبل عالمنا.

الرئيس المشارك (تكلم بالانكليزية) (السويد): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بأهمية مراعاة طول بياناتها. وكما يلاحظ الأعضاء، فإن العديد من المتكلمين سيضطرون إلى إلقاء بياناتهم أثناء فترة الغذاء المعتادة نسبة لطول البيانات التي ألقيت. وأطلب من المتكلمين ممارسة أقصى درجات التقيد بتقصير بياناتهم.

ويمكن الحصول دائما على النصوص المكتوبة وهذا يمكن الآخرين من أن يلقوا بياناتهم في الموعد المحدد المعتاد.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة الأونرابل السيد نافينتشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

السيد رامغولام (تكلم بالانكليزية) (موريشيوس): نحن اتفقنا على أن نجتمع هذا العام لنستعرض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك نتائج المؤتمرات العالمية والاجتماعات ذات الصلة. ويلاحظ وفد بلدي بارتياح أنه وبعد مفاوضات طويلة، استطاعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحقيق توافق آراء واسع، ليس بشأن استعراض إعلان الألفية فحسب، بل أيضا بشأن إجراء إصلاح واسع النطاق للمنظمة لتتكيف بصورة أفضل لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

إن المقترحات الواردة في الوثيقة الختامية تضع أساسا لتهيئة مناخ دولي دائم وممكن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا وخاصة عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ووضع جدول زمني لبلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى المبادرات الرامية إلى زيادة جودة المساعدة وآثارها.

ويشيد وفدي بمجموعة الثمانية لإبرازها حاجة أفريقيا إلى الحصول على موارد إضافية. وإن التوصيات المحددة فيما يتعلق بأفريقيا في الوثيقة الختامية، إذا ما تقدمت بطريقة صحيحة ستعني إحراز أفريقيا لتقدم أسرع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويرحب وفد بلدي ايضا بالمقترحات التي قدمتها مؤخرا مجموعة الثمانية التي قادت إلى إلغاء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون. وفي حين أنها حقيقة ثابتة أن القدرة على تحمل الدين ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، هناك أيضا حاجة ملحة لأن تضع مؤسسات بريتون وودز إطارا للقدرة على تحمل الدين للدول المنخفضة الدخل وكذلك للدول المتوسطة الدخل.

ومن دواعي سروري أن ألاحظ بأن الوثيقة الختامية تضمنت إجراءات محددة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموا، والدول غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن هناك التزاما اتخذ لتعزيز التعاون الدولي والشراكة بصورة أكبر لتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

وفي حين أن جميع المقترحات محل ترحيبنا فإن وفد بلدي يرى أن هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا ما أردنا الاستدامة لتنميتنا. ولهذا أؤمن بضرورة التأكيد على تعزيز التجارة كآلية للنمو والتنمية. ويرغب وفد بلدي في التأكيد على الحاجة إلى زيادة الفرص واندماج الدول النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة، في نظام السوق العالمي. وإن الحاجة إلى مناخ دولي عادل يضاعف المكاسب الإنمائية للدول النامية في إطار تحرير التجارة لا يمكن المبالغة في تأكيد أهميتها.

ولكن التطورات الأخيرة أصبحت معادية بصفة خاصة للدول النامية. وفي الواقع أن بعض البلدان بما فيها بلدي، لا تواجه فقط انحسارا حادا في المعاملات التفضيلية التقليدية والتاريخية التي تستند على أساس الترتيبات المتعلقة بالطلب مع الاتحاد الأوروبي فحسب، ولكن تواجه أيضا منافسة شرسة وحواجز جديدة أمام الاتجار بمنتوجاتنا. وفي نفس الوقت، يطلب منا تحرير أسواقنا أمام الشركات الأجنبية. وإذا استمر هذا التوجه دون كابح، فإن عددا كبيرا من الدول النامية وعددا من الدول المتوسطة الدخل سيواجه صعوبات. ومما له أهمية قصوى أن نسمح للبلدان النامية، بما في ذلك أضعف البلدان، ممارسة تجارتها بصورة متكافئة.

يوم أمس دعا رئيس الولايات المتحدة بوش إلى ختام ناجح لجولة مفاوضات الدوحة الإنمائية بغية تعزيز الرخاء والفرص لكل الشعوب، ونحن نؤيد تماما نداءه.

ومن دواعي سرورنا أيضا التركيز على الاستدامة البيئية والضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات عالمية للحد من آثار تغير المناخ. ونود أن نجدد دعوتنا إلى القيام بعمل عاجل للحد من انبعاث غازات الدفيئة الذي يقول الخبراء إنه وصل إلى مستويات خطيرة بالفعل. وفي الوقت الذي نرحب فيه بدخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ، نرى من الضروري انضمام جميع الدول إلى هذا البروتوكول بأسرع وقت ممكن. والمطلوب منا الآن وضع إطار عمل دولي أكثر شمولا بشأن تغير المناخ فيما بعد مرحلة انتهاء بروتوكول كيوتو عام ٢٠١٢. إن تغير المناخ لم يعد احتمالا بعيدا، بل هو يحدث الآن، ومن المؤسف إن أقل البلدان مسؤولية عن انبعاث هذه الغازات هي أكثرها معاناة.

إن الكوارث الطبيعية الأخيرة، مثل كارثة تسونامي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر وإعصار كاترينا، أطلقت موجة غير مسبوقة من التضامن في أرجاء العالم. وحكومة بلدي تعبر عن تعاطفها وتضامنها مع جميع الدول التي عانت من هذه الكوارث.

ولكن علينا أن نتعلم من هذه الدروس. ومن الأهمية بمكان أن الاستثمار في الحد من خطر الكوارث، ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بضرورة توفير التمويل المناسب في هذا الميدان بغية تمكين أضعف الناس من الاستعداد الأفضل والتكيف ضد الكوارث الطبيعية.

وفي نفس الاتجاه، نحن نرحب بجهود اللجنة الدولية الحكومية المعنية بالمحيطات لوضع شبكة عالمية من نظم الإنذار المبكر في جميع أنحاء العالم.

ويؤيد وفد بلدي بقوة التوصية الواردة في الوثيقة الختامية المتعلقة بالإرهاب وعلى وجه التحديد التوصية بالتوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية دولية شاملة معنية بالإرهاب. ومن الأهمية بمكان أيضا معالجة جذور أسباب الإرهاب. وموريشيوس تدعم دائما جميع المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ويسرني أن أعلن أن موريشيوس وقعت بالأمس على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وتؤيد موريشيوس بنفس القدر مبدأ ”المسؤولية عن الحماية“ كقاعدة للعمل الجماعي في حالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

إن لجنة بناء السلام ستكون رابطا هاما بين مجلس الأمن المسؤول عن منع الصراعات وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المسؤول عن إعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد الصراعات. وموريشيوس ترى أن تكون عضوية لجنة بناء السلام مفتوحة لأي بلد يمكن أن يساهم فيها بفعالية.

ونحن نؤيد اقتراح إنشاء مجلس حقوق الإنسان لتعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي أن يكون مجلس حقوق الإنسان المقترح منتدى للعمل البناء بشأن حقوق الإنسان وزيادة تطوير أعلى المعايير لحقوق الإنسان عن طريق استعراض النظراء وتبادل الممارسات الحسنة.

إن هذه الدورة للجمعية توفر فرصة فريدة لإجراء إصلاح جوهري بمنظومة الأمم المتحدة بكاملها. ونحن نأمل إذ نقوم بهذه الطائفة الواسعة من الإصلاحات، أن نجد أيضا حلا لمسألة إصلاح مجلس الأمن. ويرى وفد بلدي أنه من الضروري أن تجد أفريقيا مكانها الصحيح في مجلس الأمن الموسع، بالتمثيل في العضوية الدائمة وغير الدائمة كليهما،

وأن تحصل الهند، أكبر دولة ديمقراطية في العالم وأكبر دولة نامية، على العضوية الدائمة في المجلس.

إننا نستعرض عملية الإصلاح بمنظور حتمية تعزيز فعالية وكفاءة الأمم المتحدة بغية تعزيز الشفافية والمساءلة كمبادئ للحكم الرشيد على المستويات الوطنية والدولية. ويجب أن نستوثق أيضا من أن الأمم المتحدة تطبق هذه المبادئ الجوهرية داخليا في الأمانة العامة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على التزام موريشيوس بمبادئ الأمم المتحدة التي تمثل أسمى مستوى لتعددية الأطراف، والتي يمكن فيها الاستماع إلى أصوات كل الدول كبيرها وصغيرها. لقد نشأ نظام التعددية هذا معتمدا على دعامتين: مجموعة من آخر ما وصل إليه القانون الدولي ومجموعة متكاملة من القواعد والمعايير التي تنظم العلاقات الدولية، وإطارا من القيم العامة المشتركة.

وزعماء العالم ملزمون بتحسين صورة الأمم المتحدة، وتزويدها بالوسائل اللازمة لمواجهة ألوف التحديات التي نواجهها، بروح من النزاهة والعدالة والتكافل، وبهدف مشترك ألا وهو خير البشرية. وليكن هذا هو التزامنا والتراث الذي نتركه للأجيال المقبلة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي الرايت أونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن عميق مواساتنا وتعازينا القلبية للولايات المتحدة، حكومة وشعبا، وهي تمر بمحن في أعقاب إعصار كاترينا وما نجم عنه من خسائر ضخمة في الأرواح والممتلكات.

هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى يتيح فرصة لفحص الذات بعد الالتزامات التي قطعت في المؤتمرات والقمم الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية التاريخي. ويرى وفد بلادي أن الفضيلة يجب أن تحكم مداولاتنا بل وأن تكون ركيزتها.

في مؤتمر قمة الألفية، كنا على ثقة بأن الأهداف والغايات التي حددناها قابلة للتنفيذ. ومع ذلك، وبعد خمس سنوات بالكاد، فإن آفة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التي تعهدنا بوقف انتشارها وعكس اتجاهها بحلول عام ٢٠١٥، عرفت على نطاق واسع بأنها تهديد فريد وغير مسبوق للتنمية الدولية. فهي تقوض الأمل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية قبل نهاية ٢٠١٥؛ وتواصل تقليص وتحطيم حياة الملايين وبخاصة في أفريقيا. ومن هنا، يأمل وفد بلادي مخلصا في أن يولي هذا الاجتماع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز نفس مستوى الاهتمام والقلق الذي يوليه للأمن العالمي.

وهذه الظروف ترغمنا على تكرار مناشدتنا المجتمع الدولي أن يعتمد، على سبيل الاستعجال، استجابة واسعة وشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا والسل والأمراض الأخرى. فهذه الاستجابة الشاملة من شأنها استكمال الجهود المتضافرة التي تبذلها فرادى البلدان لوقف الانتشار السريع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي ميدان التعليم، اعتمدت ليسوتو، عام ١٩٩٩، استراتيجية تتابعية استهلت بإدخال التعليم الابتدائي المجاني بدءا من الصف الأول، وفي عام ٢٠٠٥ أطلقت مشروع المدارس الإلكترونية الاستعراضي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. غير أننا نسلم، مع الأسف، بأن كفاءة تلك الاستراتيجيات تتقوض بفعل نقص المدرسين

الراجع إلى وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز، وارتفاع معدل تسرب التلاميذ، وخاصة الفتيات، ممن يضطرون إلى رعاية ذويهم الملازمين للفراش بسبب مرض الإيدز والأمراض الأخرى.

كما أن هدفنا المتعلق بخفض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥، معرض للخطر أيضا بفعل الفيروس والإيدز. والأمراض التي يمكن الوقاية منها تهدد حياة الأطفال تحت سن الخامسة. وعلى نفس المنوال، يبدو أن هدف خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة الثلاثة أرباع، يستعصي علينا هو الآخر. ولا بد من مضاعفة جهودنا ومواردنا في هذين المجالين للرعاية الصحية حتى نحقق الأهداف المحددة.

قبل خمس سنوات، وضع مؤتمر قمة الألفية مسألة القضاء على الفقر المدقع والجوع على رأس قائمة الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فمن المؤسف أن هدف القضاء على الفقر المدقع ما زال بعيد المنال بالنسبة لبلدان عديدة، وبالذات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وحكومة ليسوتو تبذل قصارى جهدها لتكون على مستوى تلك التحديات. وقد اعتمدت، ضمن جملة أمور، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، انضمت طوعا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء.

واحتمال زيادة نمو العشوائيات والمستوطنات غير الرسمية في المدن الكبرى أصبح يشكل تهديدا للبلدان النامية، الأمر الذي يستدعي وجود برنامج شامل للمعونة والخدمات التنموية، يمكن، بل ويجب، أن يساعد فقراء الحضر، من خلال توفير المنافع الأساسية للأسر المعيشية.

وفيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، استحدثت حكومة ليسوتو في ٢٠٠١، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، سياسة تتعلق بالمرأة والتنمية. وهذه السياسة تعالج مختلف قضايا التنمية التي تحول دون مشاركة المرأة على نحو تام ونشط في التنمية، بوصفها شريك ند ومستفيد أيضا.

وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تتقيد، دون شروط، بالالتزامات التي تعهدت بها في كل المؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة، وفي المؤتمرات الدولية الأخرى المعقودة لمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفضلا عن هذا، يتعين على الدول الأعضاء أن تعيد تكريس أنفسها لحماية المستضعفين وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وعلينا أن نواجه الحقيقة. فالبلدان، مثل ليسوتو، التي تواجه في عام ٢٠٠٥ مجموعة من التحديات منها تفشي فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والفاقة، وانعدام الأمن الغذائي، وعبء ثقيل من الديون، لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ما لم تقدم لها مساعدات كافية وسريعة، وبالذات في مجال الموارد.

والواقع الصارخ هو أن أقل البلدان نموا، مثل ليسوتو، تحتاج، على سبيل الاستعجال، إلى موارد لتحقيق تلك الأهداف النبيلة القيمة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو على حسن تقديره واختصار خطابه وجعل نصه متاحا للأعضاء لقراءته.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي السيد رجب طيب إردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا.

السيد إردوغان (تركيا) (تكلم بالتركية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أعتبر من دواعي عظيم السعادة لي أن أخاطب الأعضاء الحاضرين في هذه القاعة التي تمثل آمالنا في عالم أفضل. قبل خمس سنوات، في بداية القرن الجديد، أعربنا عن إرادتنا في أن نحمل المثل التي تأسست عليها الأمم المتحدة إلى القرن الجديد.

لقد بنيت الأمم المتحدة باعتبارها بيت سلام للإنسانية التي كانت ترقد محطمة بين أنقاض حرب كبرى. وفي الفترة التي انقضت منذئذ، ما فتئت الإنسانية، للأسف، تعاني الأمرين وتشهد الكثير من الدمار. والواقع أنه، مقارنة بفترات الحروب والفقر والدموع، تشكل فترات السلام جزءا ضئيلا من تاريخنا.

أنشئت الأمم المتحدة لتغيير الظروف تماما لصالح السلام والرخاء. ولهذا السبب ينبغي مواصلة العمل لتعزيز الأمم المتحدة والبحث عن حلول للمعاناة الإنسانية التي نواجهها اليوم.

وأنا أعتبر أن الفجوة المتزايدة في توزيع الدخل بين بلدان الشمال والجنوب، وكذلك سباق التسلح، أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق الرفاه والرخاء للشعوب.

إن الفقر، والمرض، والتدهور البيئي، والإرهاب، الأمور التي ظلت مصادر خطر وقلق للبشرية في كل مرحلة من مراحل تاريخها، تصبح الآن أكثر خطورة. والحقيقة الواقعة اليوم، وبصرف النظر عن مكان انتشارها ومن يتأثر بها، فإن لها جميعها آثارا على الصعيد العالمي. وهي بذلك تشكل مشاكل لكل فرد منا، والسبب الرئيسي وراء هذا هي العولمة.

إننا لا يمكننا أن نغض أبصارنا أو نسد آذاننا إزاء تلك المشاكل لمجرد أنها لا تمسنا حسيا من قريب. ولهذا، دون أن نضيع مزيدا من الوقت، ينبغي أن نبحث معا عن طرائق لإضفاء الطابع العالمي على السلام بدلا من الحرب والرخاء بدلا من الفقر، والضمير بدلا من الشره، واحترام الحقوق والحريات بدلا من القمع والعنف. وعلينا أن نعيد بناء مؤسساتنا الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة تبعا لذلك. ولا ينبغي أن يساورنا أدنى شك في أن مستقبلنا المشترك يعتمد على ذلك.

إن ثقافة الصراع، التي أصبحت آفة عالمية في حد ذاتها، هي في نظري واحد من شواغلنا ذات الأولوية. فلنتذكر مرة أخرى الأعمال الإرهابية التي شُنت على نيويورك، واسطنبول، ومدريد، ولندن، وشرم الشيخ، وبيسلان، وبغداد. وهذه التجارب المريرة علمتنا أن الإرهاب عدو للبشرية.

ينبغي لنا أن نولي اهتماما جادا لكيفية تقديم المساعدة إلى الذين يعيشون في فقر، والذين لا يجدون نصيبهم الكافي من ثمار العولمة، والذين لم يتمكنوا من الاستفادة من الديمقراطية والحرية، والذين لا يستطيعون مجاراة سرعة التغيير في عالمنا، والذين وجدوا أنفسهم، وللأسف رغما عنهم، داخل دائرة الصراعات والدمار.

ومن الواضح أنه سيكون أكثر صعوبة لنا أن نقف نحن أنفسنا على أرجلنا إذا لم نقف بجانب الذين يحتاجون إلينا. بل وسيكون من الخطأ الاستمرار في تقديم العادات والثقافات المختلفة بوصفها مصادر للصراع، على الرغم من التجارب العديدة التي مررنا بها والصراعات المدمرة التي أودت بحياة ملايين الناس.

وبالتعاون مع نظيري الاسباني رودريغيز زباتيرو، أطلقت مبادرة تحالف الحضارات استنادا على ذلك المفهوم. وأبدى الأمين العام، الذي يشاطرنا مفاهيمنا، دعمه الكبير ومشاركته في هذا الجهد.

إن مشروع الوثيقة الختامية (A/60/L.1)، الذي يتضمن نتائج تقرير الأمين العام، سيكون خطوة هامة للمجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته بموجب الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نرغب رغبة خالصة في أن تنفذ هذه الالتزامات، التي حددتها الوثيقة الختامية، والإصلاحات الهيكلية اللازمة أثناء الدورة الستين للجمعية العامة. وفي الحقيقة أن السبب الرئيسي وراء إعلان ترشيحنا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ هو أن نستطيع تقديم مساهماتنا في تحقيق السلام والرخاء العالميين.

إن الأمم المتحدة التي تجدد نفسها، والتي تتسم بالمزيد من الديمقراطية والشفافية، ولديها القدرة على تمثيل الإرادة المشتركة لجميع الدول الأعضاء، والتي تكون مصدرا لحل الصراعات الدولية، والتي نراها تضامن للسلام العالمي، والتي تجد الاحترام من جميع الدول الأعضاء، والتي هي أكثر نشاطا وحكمة، تصب في المصلحة المشتركة لجميع البشرية.

وأهنئ الأمين العام كوفي عنان بجهوده في هذا الاتجاه – وتركيا لا تزال تأمل في إيجاد عالم أفضل وتطمح إليه. وأود – بذلك أن أشكر بحرارة جميع المشاركين.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة السيد جيري باروبيك، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية.

السيد باروبيك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): بينما يؤيد بلدي تماما البيان الذي ألقاه بالأمس رئيس وزراء المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أشارك الجمعية معي في ملاحظات وتعليقات إضافية قليلة.

قبل خمس سنوات، اتفق قادة العالم هنا في نيويورك على مجموعة من الأهداف، التي إذا نفذت، تجعل العالم أفضل وأكثر عدالة. وفي العام التالي، وبعد هجمات الإرهابيين على نيويورك وعلى أهداف أخرى في الولايات المتحدة، كبر حجم جدول أعمالنا. ومكافحة الإرهاب، التي أُشير إليها هامشيا فقط في إعلان الألفية، أصبحت واحدة من أعلى أولوياتنا. وفي نفس الوقت، يتضح بجلاء أن مختلف أهداف وأولويات الأمم المتحدة متشابكة أكثر من أي وقت مضى. وليس هناك مجال للسؤال عما إذا كانت هذه القمة ستعالج مسألة التنمية أو الأمن: عليها معالجة المسألتين على حد سواء.

إن الفجوة الواسعة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة لا يمكن سدها في فترة قصيرة. ولكن ينبغي الحد من الفوارق وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وعند تقييم التقدم المحرز في تنفيذ تلك الأهداف، فإنه ليس من المفيد أن نرجع إلى الإحصاءات والجداول. والمهم هو أنه في الواقع، وحتى في هذا القرن، هناك أطفال يموتون من الجوع في أجزاء كثيرة من العالم. ومعالجة هذا الوضع المخجل واجب أخلاقي ينبغي لكل شخص، سواء كان غنيا أو فقيرا، أن يلتزم به.

وتتعهد الجمهورية التشيكية بتحمل نصيبها من المسؤولية. وقد تجاوزت الحكومة التشيكية أعباء التركة الاقتصادية الشيوعية ونجحت في وضع اقتصادها الوطني في اتجاه النمو. وانضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي أسرع بعملية النمو كما ورد في مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد. وليس مجرد مصادفة أن الجمهورية التشيكية أكبر دولة مانحة من بين الدول العشر جديدة العضوية في الاتحاد الأوروبي. فالمساعدة الإنمائية التشيكية زادت أكثر من الضعف، وسوف تستمر في الزيادة.

إن الجمهورية التشيكية ترى في الأمم المتحدة جزءا رئيسيا في منظومة التعاون المتعدد الأطراف. ولذلك، نحن مهتمون اهتماما بالغا بتحسين أداؤها وتعزيز دورها. ونحن نشارك في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسوف

نساهم في صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وإننا نشطون في ميدان حقوق الإنسان. وقد انضممنا إلى آخرين في مكافحة الإرهاب. وقبل مجرد بضع ساعات قمت بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونأمل أن يساعدنا هذا الالتزام بالحصول على مقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وغالبا ما تتهم الأمم المتحدة بأنها بطيئة وغير كفؤة، وتلام بسبب العديد من الإخفاقات. لكن، لا شيء يمكن أن يغير الحقيقة وهي أننا نحن، فرادى البلدان الأعضاء، نجعل من المنظمة ما هي عليه، بكل إيجابياتها وسلبياتها. أولا وقبل كل شيء، يمكن للدول الأعضاء أن تظهر إرادتها السياسية لإصلاح المنظمة وجعلها أكثر كفاءة في عصر العولمة هذا المليء بالتحديات.

ويبدو اجتماع القمة وهذا كأنه جاهز، بعد أسابيع من العمل التحضيري الشاق، لاتخاذ القرارات البعيدة الأثر التي تتعلق بالتعاون في مجال التنمية، وتمويل التنمية، والأمن، ومكافحة الإرهاب، واستخدام القوة، وحفظ السلام، وبناء السلام، وحقوق الإنسان، والنهوض بالديمقراطية، فضلا عن التعديلات المؤسسية. وأعتقد أننا نسير على الطريق الصحيح وان هذا سيكون معلما هاما في عملية الإصلاح. إن قرارات اجتماع القمة هذا يجب أن تنفذ بدون تأخير.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): اشكر رئيس وزراء الجمهورية التشيكية على تحديد كلمته بمدة خمس دقائق.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد انديرز فوغ راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك.

السيد راسموسين (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): لقد تعهدنا بالحد من الفقر على مستوى العالم إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥ وبتحقيق المزيد من الأهداف الأخرى الطموحة خلال العقد المقبل. إن التقدم الهائل الذي تحقق عن طريق الإصلاح الاقتصادي ذي الوجهة السوقية في آسيا وأمريكا اللاتينية خلال العقد الماضي يثبت أن استئصال الفقر ليس هدفا مستحيلا. لكن المطلوب بذل جهد استثنائي لمنح أفريقيا الفرصة للنجاح. علينا جميعا أن نبذل المزيد من الجهود وبطريقة أفضل: الحكومات الأفريقية، والبلدان الغنية، والأمم المتحدة.

أولا، تحتاج أفريقيا إلى التغلب على الأوبئة المعدية، إذ أن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كارثة هائلة تسود أفريقيا. والكفاح ضد الإيدز ينبغي أن يكون الأولوية الأولى للعالم بأسره. هذا هو المجال حيث كل دولار إضافي يقدم للمساعدة يعود بالفائدة الكبرى على المجتمع بأسره.

ثانيا، إن أفريقيا بحاجة إلى التجارة. التجارة الحرة هي أكثر السبل فعالية لتحسين النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر. وعندما تتقدم التجارة، يتراجع الفقر. ويجب علينا جميعا أن نعمل من أجل النجاح في الحصول على نتائج من الجولة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر. ويجب على الدول الغنية أن تزيد من سهولة الوصول إلى الأسواق وان توقف المعونات الزراعية المشوهة للتجارة. ويجب أن تكون الاقتصادات الناشئة مستعدة لان تضطلع بالقدر العادل من مسؤولياتها تجاه أشد البلدان فقرا. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تحرر التجارة في ما بينها.

ثالثا، أفريقيا بحاجة إلى السلام. فبدون السلام لا يمكن تحقيق أي تقدم. لا تستطيع الأمم المتحدة أن تفرض سلاما على أفريقيا. يجب على الأفارقة أنفسهم أن يتلافوا الصراعات وان يديروا الأزمات. لكننا يجب أن نساعدهم في صون السلام الهش. لهذا فانه من الأهمية بمكان أن نقوم بإنشاء لجنة معنية ببناء السلام.

رابعا، تحتاج أفريقيا إلى المزيد من المساعدة. فبدون تلك المساعدة، لا تستطيع المجتمعات الأفريقية المبتلية بالفقر أن تستفيد من التجارة الحرة والعولمة. لذلك، فإن الدانمرك هي ثاني أكبر مساهم بنصيب الفرد في أفريقيا. وإنني أحث جميع البلدان المانحة على أن تزيد مساهماتها لأفريقيا.

خامسا، أفريقيا بحاجة إلى حكم أفضل. لن تستطيع جميع مساعداتنا إحراز أي شيء إذا كان ديكتاتوريون فاسدون يحكمون بلدانها. ولا يسعنا انتشال الشعوب من الفقر إلا عندما ترتبط المساعدة والتجارة بالسياسات الحكيمة. ويجب على الحكومات الأفريقية أن تبذل المزيد من الجهود لمكافحة الفساد، وان تضمن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، وان تستثمر في صحة شعوبها وتعليمها، وان تعمل على تعزيز حقوق المرأة.

ولدى الأمم المتحدة التزام خاص بصفتها المراقب العالمي لانتهاكات حقوق الإنسان. وبصراحة، فان أداءها لم يكن جيدا بما فيه الكفاية. نحن مدينون لشعوب السودان، وزيمبابوي وجميع الشعوب الأخرى التي عانت من الظلم وسوء المعاملة بالموافقة على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان وان يتمتع المجلس بسلطات حقيقية ويتعهد أعضاؤه بالالتزام بأفضل معايير حقوق الإنسان.

إن حسن الأفعال جميعها يبدأ في المنزل ولكي تستطيع الأمم المتحدة الحفاظ على سلطتها المعنوية والاضطلاع بدور في هذه العملية، فإنها تحتاج إلى تنظيم أمور بيتها. إن التقرير الذي صدر الأسبوع الماضي عن سوء إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء أشار إلى عدة حالات من سوء التصرف والفساد الحادين. ويسعدني أن الأمين العام قد التزم بأن يمعن النظر في هذه المشاكل.

معا، نستطيع القضاء على الفقر. دعونا نقوم بذلك.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة الاونرابل المبجل برسيفال جيمس باترسون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا.

السيد باترسون (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): قبل خمس سنوات، قمنا باعتماد إعلان يظهر تصورنا تجاه صقل المجتمع الدولي في الألفية الجديدة. وتشير السجلات إلى أن النتائج كانت اقل بكثير من توقعاتنا.

لقد أخفقنا في بلوغ الأهداف التي وضعناها. فما زال الفقر منتشرا والأمراض المعدية متفشية. وما زالت التوترات بسبب الحروب والإرهاب تجهد نسيج الأمن الدولي. إن انتشار الأسلحة من جميع الأنواع يولد الخوف ويهدد السلام المحلي. لقد أصبح العالم أقل أمنا. وما زال هناك الكثير من عدم الاستقرار والصراعات والكثير من المشقة والمعاناة. لقد تم التخلي عن كثيرين في المسيرة باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن اجتماع القمة هذا يجب أن يبعث برسالة أمل إلى الملايين الذين ما زالوا يعيشون في بؤس. ولتحقيق ذلك، هناك ثلاثة أمور رئيسية.

أولا، يجب علينا أن نعزز الشراكة العالمية. لقد تم إرساء المبادئ بشكل جيد. إن المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة تشكلان القاعدة الرئيسية، ولكن يجب أن نضع هذه الشراكة قيد العمل ونظهر نتائج ملموسة.

والالتزامات التي تقطع رسميا، لا بد من تنفيذها عمليا. ووجود تدفق كاف ويمكن التنبؤ به للموارد، واستخدامها بصورة فعالة، يمثل جوهر الشراكة بين مانحي المساعدة ومتلقيها، اعتمادا على الوفاء بالالتزامات المتبادلة وعلى مبدأ المساءلة. وهذا النوع من الشراكة ينبغي إعماله

بدون مشروطيات مرهقة تتصل بالسياسة العامة، والمطلوب هو وجود ضمانات مؤسسية تكفل الحكم الرشيد.

ثانيا، ينبغي استكمال هذه العملية بإجراء يستهدف القضاء على أشكال الإجحاف في النظام العالمي، من خلال تعديلات إيجابية في السياسات الاقتصادية العالمية، مما يتيح للبلدان النامية فرصة أفضل للاستفادة من النفاذ إلى الأسواق وتدفقات رؤوس الأموال، وشروطا أكثر مؤاتاة في نقل التكنولوجيا.

ثالثا، لا يمكن بعد الآن تأجيل إصلاح إدارة الاقتصاد العالمي، ولا يجوز قصر الإصلاح على هذه المنظمة، بل ينبغي إجراؤه في جميع المؤسسات في إطار المنظومة، ولا سيما تلك التي تشترك في وضع السياسات الاقتصادية. والوصفة الأساسية التي تضمن إحراز التقدم، هي المساواة والشمول والمساءلة والمشاركة الديمقراطية. ومؤسسات بريتون وودز التي تؤثر قراراتها تأثيرا عميقا على حياتنا، يجب أن تكون في طليعة المرشحين للإصلاح. وهو إصلاح طال انتظاره.

إن وثيقة مؤتمر القمة المطروحة علينا، تشكل إطارا ما، ولكنها تقصر عما سعينا إلى بلوغه للخروج بجدول أعمال أكثر موضوعية للتنمية. ومع ذلك، ينبغي أن تكون بمثابة نقطة بداية، والمطلوب منا اتخاذ إجراء مبكر في هذا الشأن.

وما من شك في أن إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة مسألة ضرورية، ولكن المهم هو أن يصمم هذا الإصلاح بعناية لمعالجة أوجه القصور الحقيقية القائمة، وتعزيز التعددية. ولا يجوز أن تكون نتيجة الإصلاح ترسيخ هيكل القوة العالمي، وتصبح الأمم المتحدة أداته. فالمنظومة يجب أن تعمل لصالحنا جميعا.

وينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يتناول هيكله وإجراءاته، حتى يصبح أكثر اتساما بالطابع التمثيلي، ويوحي بمزيد من الثقة في قراراته. وينبغي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتفويضه في المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية العالمية، وتمكينه من توفير تنسيق فعال وتعزيز التماسك. وهذا الإصلاح يتعين أن ينهي نزعة التسييس المفرطة والنهج المعاكسة التي أفقدت عمليات لجنة حقوق الإنسان مصداقيتها.

كما ينبغي أن يظل نزع السلاح وتحديد الأسلحة أولوية من أولوياتنا.

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هذا، أبعد ما تكون عن المثالية، ولكنها تمثل أساسا يمكن العمل عليه من أجل الأمم المتحدة القوية التي ننشدها. والأمر حقا يعود إلينا، لأن أهم إصلاح ليس إصلاح هو المؤسسات والهياكل. فسياسات وإجراءات الدول الأعضاء هي التي ستقرر ما إذا كنا سننجح أو نفشل. وهذا يتطلب نبذ السياسات التمييزية المجحفة، وسياسات التعصب والهيمنة. ويتطلب التزاما بالتعاون، واحتراما متبادلا، ومزيدا من الجهود لتحقيق مصالحنا المشتركة.

وبلوغا لتلك الغاية تقف جامايكا دائما على أهبة الاستعداد للقيام بدورها.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي السيد سيلفيو بيرلوسكوني، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا.

السيد بيرلوسكوني (إيطاليا) (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): تقودنا أحزاننا المشتركة على ضحايا الإعصار الذي ضرب البلد العظيم الذي يستضيف الأمم المتحدة، إلى التمعن في المبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة.

من نكون؟ الجواب مسجل في الميثاق الذي أنشأ المنظمة قبل ٦٠ عاما: نحن ”شعوب الأمم المتحدة“. نحن الدول التي تخدم كل إنسان. وعلينا واجب تجاه كل واحد من سكان الكوكب، حيثما تنكر كرامة الإنسان، وحيثما تعاق ممارسة الحريات الأساسية، وحيثما تضرب الكوارث الطبيعية.

وواجبنا هو أن نحمي حرية جميع الرجال والنساء، وأن نكفل التحرر من العوز والتحرر من الخوف والتحرر من القهر.

والتحرر من العوز هو هدفنا الأول. ومسؤولية البلدان الأكثر نموا والأكثر ثراء أن توفر الدعم والموارد لأجل النمو الاقتصادي والاجتماعي؛ ومسؤولية البلدان النامية هي تهيئة الظروف الداخلية التي تمكن جميع المواطنين من جني فوائد تلك الموارد.

وفي سياق مناقشاتنا بشأن الفقر والتنمية، لا يمكننا أن نغفل عن مشكلة الديون. وإيطاليا تحتل مكان الصدارة في مجال تخفيف عبء الدين، حيث أنها فعلا ألغت ديون العديد من البلدان شديدة الفقر، وهي حاليا بصدد إلغاء ديون بلدان أخرى.

وهناك جبهة حاسمة أخرى، وهي زيادة تحرير التجارة الدولية والنفاذ إلى الأسواق. وإيطاليا تدعم الجهود المبذولة لضمان نجاح المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. ولا يمكننا أن نتمادى في ترك شعوب بأكملها على هوامش العولمة. وأظن أننا جميعا مقتنعون بأن هذا ما تمس الحاجة إليه.

أما التحرر من الخوف فهو الهدف الرئيسي الثاني. والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن. ونجاح المفاوضات في إطار إصلاح الأمم المتحدة سيقاس أيضا بقدرة المنظمة على مكافحة واستئصال هذه الأخطار العالمية الجديدة.

وفي ذلك الميدان أيضا تظل إيطاليا في مقدمة المروجين لوضع استراتيجية جديدة. وبالأمس، وقعنا على الاتفاقية الدولية الجديدة لقمع أعمال الإرهاب النووي. ولكن هذا لا يكفي. فعلينا أن نقاوم، بكل ما أوتينا من وسائل، لا الإرهابيين وحدهم، بل أيضا كل من يوفر لهم الدعم والحماية ويزودهم بمبررات من خلال الأفعال المحرضة على الكراهية والتعصب.

ولا بد من تمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بشجاعة للأزمات التي تولدها الصراعات. وهذا ما يجعل التزام كل بلد وكل منظمة دولية مسألة حيوية جدا. وهنا أيضا تؤدي إيطاليا دورا رائدا؛ فنحن من بين أكثر المشاركين نشاطا في البعثات التي يأذن بها مجلس الأمن. وهناك أكثر من ٤٠ ٠٠٠ جندي إيطالي تم نشرهم في عمليات لحفظ السلام وإنفاذ السلام – من البلقان إلى أفغانستان، ومن العراق إلى السودان.

ولتحقيق هذه الأهداف الحتمية والأساسية، يجب أن يكون تحت تصرف الأمم المتحدة أدوات جديد وأكثر فعالية. وهذا هو السبب في أن إيطاليا تؤيد بشدة إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وفي نفس الوقت، أعتقد أن هناك حاجة إلى أساليب جديدة في التفكير ورؤية جديدة لمسؤوليات المجتمع الدولي.

وإعادة التأكيد على مبدأ ”المسؤولية عن الحماية“، لهي أيضا إنجاز كبير يستجيب لنواقص السنوات الأخيرة.

وفي ضوء هذا، نحتاج إلى تدعيم دور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والحرية. ولهذا، نثني على إنشاء صندوق الديمقراطية الذي طمأناه على مساهمتنا المالية الكبيرة.

وأخيرا، يتعين علينا أن نتفادى فرض الحلول وخلق الانقسامات فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن. وجنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى المنتمية إلى حركة الاتحاد من أجل توافق الآراء، تقدمت إيطاليا باقتراح مرن ينص على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة فقط.

ولن يكون مجلس الأمن أكثر قوة وأكثر شفافية وأكثر اتساقا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة إلا إذا اعتمدنا إصلاحا يتمتع بأوسع توافق آراء ممكن. وهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز مناخ الثقة والتعاون، المطلوب للتوصل إلى ختام ناجح لإصلاح الأمم المتحدة ككل.

واسمحوا لي أن أختتم بياني مكررا الكلمات التي قلتها في هذه القاعة منذ عامين، والتي لا تزال اليوم على أهميتها كما كانت دائما.

”وفي إعلان الألفية قدمنا وعودا بتوفير الغذاء والمياه والصحة والتعليم لأكبر عدد ممكن من المواطنين. والآن على البلدان التي تتحلى بالديمقراطية أن تلتزم في المقام الأول بتوفير قيم معنوية تنبثق منها قيم أخرى مادية إذ أنه بدون التوفر المسبق للحرية والديمقراطية لن يكون هناك أي أمل لسلام وتنمية دائمين كما لن تكون هناك هزيمة نهائية للفقر.“ (A/58/PV.7، الصفحة ٤٦)

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت.

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (الكويت): يسرني باسم سيدي حضرة صاحب السمو الأمير وباسم حكومة وشعب دولة الكويت أن أتقدم بالتهنئة الخالصة لرئاستكم للاجتماع رفيع المستوى، آملين أن تساهم جهودكما في اعتماد الوثيقة الختامية التي تحقق طموحات وتطلعات شعوبنا جميعا.

واسمحوا لي باسم سيدي حضرة صاحب السمو الأمير وباسم حكومة وشعب الكويت أن أتقدم إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة بأخلص عبارات التضامن والمواساة لها في محنتها التي سببتها كارثة الإعصار الذي أصاب ثلاث ولايات في الجنوب وما أسفر عنها من دمار، وأن أتقدم بها إلى شعب وحكومة العراق الشقيق أيضا ولأسر ضحايا العمليات الإرهابية التي تتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار وعرقلة جهود البناء وإعادة الإعمار في العراق الشقيق.

يتزامن عقد هذا الاجتماع رفيع المستوى لمراجعة وتقييم مدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع حلول الذكرى الستين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، وهي مناسبة يسعدنا أن نغتنمها لنجدد من على هذا المنبر ثقتنا الراسخة بهذه المنظمة. ونود هنا أن نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره القيم والمقدم لهذا الاجتماع والذي تضمن توصيات وجدت غالبيتها طريقها إلى الوثيقة الختامية التي سنعتمدها في ختام هذا الاجتماع.

وأدعو اجتماعكم هذا، وهو يأتي على أعلى مستوى من المسؤولية، أن يعقد العزم على تفعيل التنسيق والتعاون الدولي لسد الثغرات والفجوات والتغلب على المشاكل التي أعاقت تحقيق الأهداف التنموية للقمة الألفية في مناطق مختلفة من العالم، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا.

إننا في الكويت نرى أن الأهداف التنمية التي ينشد العالم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ ليست مستحيلة، إنما هي ممكنة، وأبرزها القضاء على الفقر، والجوع، والتصدي للأمراض الخطيرة مثل الإيدز والملاريا والسل، والعمل على

تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية في مجتمعاتنا، وهناك دول كثيرة قطعت شوطا كبيرا لتحقيق هذه الأهداف.

إن الوصول إلى هذه الغايات الإنمائية يستدعي التزامنا جميعا بمسؤولياتنا المشتركة كدول نامية ودول متقدمة، والإيمان بأن التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والانفتاح، والمشاركة السياسية هي إحدى أهم السبل للتصدي للمشاكل والتحديات التي تواجه العالم في مجالات السلم والأمن، ومواجهة المخاطر التي تعصف باستقرار العالم مثل الصراعات المسلحة المزمنة، وعدم حل المشاكل الإقليمية، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان. من هذا المنطلق فإننا في الكويت نتطلع إلى أن يحل الأمن والاستقرار في العراق وأن يتحقق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية.

ونرحب هنا بتعهد الكثير من الدول المتقدمة بزيادة مساعداتها التنموية الرسمية للدول النامية، للوصول إلى النسبة المتفق عليها دوليا، وهي سبعة من عشرة بالمائة من إجمالي الناتج القومي، والذي يمثل إدراكا تاما منها بأهمية التنمية باعتبارها مطلبا رئيسيا لحل المشاكل التي تواجه الدول النامية. كما نود أن ندعو الدول المتقدمة للوفاء بتعهداتها في تقديم المساعدات، والنظر في إجراء تخفيضات كبيرة على الديون المستحقة له على الدول النامية، وإزالة القيود الجمركية التي تحد من تدفق سلع الدول النامية لأسواقها، وإقامة شراكة عالمية تؤدي إلى إنشاء نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتوازن، تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

لقد قامت بلادي الكويت، وبدافع من حرصها على الالتزام بالقرارات والاتفاقيات الدولية بالدفع بعملية التنمية. وعلى الرغم من أن دولة الكويت هي من الدول النامية، إلا أن كافة المؤشرات التنموية ذات الصلة تظهر أنها قطعت شوطا طويلا في إنجاز ما هو مطلوب منها في كل هدف من الأهداف الإنمائية، وقبل موعدها المتفق عليه في المنظومة الدولية.

فقد قامت دولة الكويت، ومنذ اليوم الأول لانضمامها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٣، بالالتزام بمساهماتها في كافة البرامج الدولية لخلق الشراكة العالمية من أجل التنمية، فأنشأت لهذا الغرض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وفتحت المجال واسعا لمساعدة الدول النامية والدول الأقل نموا، حيث تجاوز عدد الدول المستفيدة مائة دولة نامية، وبمبلغ تجاوز ١٢ مليار دولار، ليبلغ متوسط ما قدمته دولة الكويت على مدار السنوات الماضية ضعف النسبة المقررة دوليا تقريبا، إضافة إلى ما يقدمه الشعب الكويتي من خلال منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، من دعم مادي للشعوب المحتاجة.

وفي هذا السياق، يسعد الكويت أن تجدد التزامها بمواصلة تقديم المساعدات الإنمائية والمالية للدول النامية.

ويسعد بلادي الكويت أيضا أن تشير إلى ما تحقق لنا من إنجاز في مجال المساواة السياسية بين الجنسين، حيث تم تمكين المرأة الكويتية من ممارسة حقها في الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية. ولقد تحقق ذلك يوم ١٦ أيار/مايو من هذا العام عن طريق تعديل قانون الانتخاب. إن هذا التطور الذي نفخر به أتاح للمرأة الكويتية مساحة أوسع في تولي المناصب القيادية والمشاركة في صنع القرار، وبالتالي أصبحت الآن شريكة بدرجة أكبر في عملية التنمية الحقيقية للبلاد.

إن التقدم الذي حققناه في الكويت في تنفيذ الغايات التنموية للألفية يحفزنا على العمل لتحسين قدراتنا على مواجهة التحديات التي تواجهنا في بلوغ الغايات التنموية، إلا أننا في نفس الوقت ندرك أننا أمام تحديات فيما يخص البعد البيئي، ينبغي لنا معها أن تتضافر جهودنا جميعا لوضع

الآليات التي تحقق لنا المعالجة المطلوبة في الحد من الآثار البيئية الضارة.

يحدونا الأمل، ونحن نسعى لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية أن نستفيد ونستقي الدروس من تجارب الماضي، وأن نعمل وبشكل جماعي على معالجة تحديات الحاضر، لكي نصنع معا مستقبلا أفضل وحياة حرة وكريمة لأجيالنا القادمة، حياة يسود فيها القانون والاستقرار وتحكمها قيم ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة بين البشر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد أرييل شارون، رئيس الوزراء في دولة إسرائيل.

السيد شارون (إسرائيل) (تكلم بالعبرية؛ وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): جئت إلى هنا من القدس، عاصمة الشعب اليهودي زهاء ٣٠٠٠ سنة، والعاصمة غير المقسمة والأبدية لدولة إسرائيل.

في البداية، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر تعاطف شعب إسرائيل مع الشعب الأمريكي، كما أعرب عن خالص تعازينا للأسر التي فقدت أحباء لها. وأود أن أشد على يد صديقي، الرئيس جورج بوش، والشعب الأمريكي في جهودهما الحثيثة لمساعدة ضحايا الإعصار. ودولة إسرائيل، التي وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها في أوقات الشدة، مستعدة لتقديم أي مساعدة في متناولها في تلك المهمة الإنسانية الجسيمة.

وأقف أمام الجمعية العامة، عند بوابة الأمم، كيهودي ومواطن من دولة إسرائيل الحرة ذات السيادة، وكممثل فخور لشعب عريق قد يكون ضئيل العدد، إلا أن إسهاماته في الحضارة وفي قيم الأخلاق والعدالة والإيمان تطوق العالم وتملأ التاريخ.

إن للشعب اليهودي ذاكرة طويلة – ذاكرة جمعت منافي إسرائيل الممتدة عبر آلاف السنين؛ ذاكرة تستمد جذورها من وصايا الرب إلى جدنا إبراهيم– ”أن ارحل!“– واستمرت مع تلقي التوراة عند سفح جبل سيناء وتيه أبناء إسرائيل في الصحراء، بقيادة موسى في رحلتهم إلى الأرض الموعودة، أرض إسرائيل.

لقد ولدت في أرض إسرائيل، وأنا ابن الرواد – الذين حرثوا الأرض ولم يسعوا إلى قتال – الذين لم يكن مجيئهم إلى إسرائيل لإخراج سكانها منها. ولولا الظروف التي اقتضت ذلك، لما أصبحت جندياً، بل ربما كنت قد أصبحت مزارعاً أو مهندساً زراعياً. وكان عشقي الأول، ولا يزال، هو العمل اليدوي: بذر البذور والحصاد، والاعتناء بالمراعي ورعي القطعان والمواشي.

وكشخص قادته دروب الحياة إلى أن يكون مقاتلاً وقائداً في كل الحروب التي خاضتها إسرائيل، أمد يدي اليوم إلى جيراننا الفلسطينيين في دعوة للمصالحة والحلول التوفيقية لوضع حد للصراع الدموي والسير على طريق السلام والتفاهم بين شعبينا. إنني أعتبر هذه هي دعوتي ومهمتي الأساسية خلال السنوات القادمة.

إن أرض إسرائيل عزيزة عليّ، وأعز علينا نحن الشعب اليهودي من أي شيء آخر. والتخلي عن أي جزء من تراث أجدادنا هو مما يعتصر القلب حزناً ويشق على النفس صعوبة شق البحر الأحمر. فكل بوصة من الأرض وكل تل وواد وصخرة وجدول ماء مشبع بالتاريخ اليهودي مفعم بالذكريات.

إن استمرارية الوجود اليهودي في أرض إسرائيل لم تتوقف يوماً. وحتى من نُفِيَ منا من أرضه رغم إرادته، إلى أقصى أطراف المعمورة – ظلت أرواحهم مرتبطة بوطننا على مدى الأجيال بآلاف الخيوط غير المرئية من الحنين والحب،

التي كانوا يعبرون عنها ثلاث مرات يومياً في صلواتهم وفي أناشيد الحنين.

وأرض إسرائيل هي التوراة المفتوحة للشعب اليهودي، وعهده المكتوب، وهويته وحقه. وتحت سمائها، عبر أنبياء إسرائيل عن دعوتهم إلى العدالة الاجتماعية ورؤيتهم الأبدية للتحالفات بين الشعوب في عالم لا يعرف حروباً أخرى. وكشاهد أمين، احتفظت مدنها وقراها وأزقتها وتلالها وصحاريها وسهولها بأسمائها العبرية القديمة. وصفحة بعد صفحة، تتكشف أرضنا الفريدة وفي قلبها القدس الموحدة، مدينة المعبد المقام أعلى جبل موريا، محور حياة الشعب اليهودي عبر كل الأجيال ومركز الحنين والصلوات لثلاثة آلاف سنة. إنها المدينة التي تعهدنا لها بقسم الولاء الأبدي الذي يتردد بين جوانح كل قلب يهودي: ''إذا نسيتك يا قدس، فلتنسى يدي اليمنى براعتها!''

إنني أردد تلك الأمور لأنها تشكل جوهر وعيي اليهودي وإيماني بالحق الأبدي والثابت لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل. غير أنني أردد ذلك هنا أيضاً للتشديد على الحزن الذي يعتصر قلبي للاعتراف بأن علينا أن نقدم تنازلات من أجل السلام بيننا وبين جيراننا الفلسطينيين.

إن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل لا يعني إغفال حقوق الآخرين في الأرض. وسيبقى الفلسطينيون جيراننا دائماً. ونحن نحترمهم، وليست لدينا أي تطلعات لكي نحكمهم. ولهم هم أيضاً الحق في الحرية وفي وجود وطني ذي سيادة في دولة خاصة بهم.

وهذا الأسبوع، غادر آخر جندي إسرائيلي قطاع غزة، وأُنهي العمل بالقانون العسكري هناك. وبرهنت دولة إسرائيل على أنها مستعدة لتقديم تنازلات مؤلمة من أجل تسوية الصراع مع الفلسطينيين. وكان قرار فك الارتباط صعباً جداً بالنسبة لي، كما أنه ينطوي على ثمن فادح على الصعيد الشخصي. ومع ذلك، فإنه كان اعترافاً مطلقاً بأن ما دفعني إلى ذلك هو الطريق الصحيح لمستقبل إسرائيل. والمجتمع الإسرائيلي يمر بأزمة صعبة نتيجة لفك الارتباط وهو الآن بحاجة إلى رأب الصدع.

لقد حل الدور على الفلسطينيين الآن ليبرهنوا على رغبتهم في السلام. وانتهاء سيطرة إسرائيل على قطاع غزة ومسؤوليتها عنه يسمح للفلسطينيين ، إن رغبوا، بتنمية اقتصادهم وبناء مجتمع يسعى إلى السلام، يتصف بالتطور والتحرر والتقيد بالقانون والشفافية، ويلتزم بالمبادئ الديمقراطية. ويتمثل أهم اختبار ستواجهه القيادة الفلسطينية في الوفاء بالتزامها بوضع حد للإرهاب وتفكيك بنيته الأساسية، والقضاء على النظام الفوضوي للعصابات المسلحة والكف عن التحريض وبث الكراهية تجاه إسرائيل واليهود.

وإلى أن يفعلوا ذلك، ستعرف إسرائيل كيف تحمي نفسها من أهوال الإرهاب. ولهذا أقمنا السياج الأمني، وسنواصل بناءه حتى نستكمله، كما كان سيفعل أي بلد آخر يحمي مواطنيه.

إن السياج الأمني يمنع الإرهابيين والقتلة من الوصول إلى وسط المدن بصفة يومية واستهداف المواطنين في طريقهم إلى العمل، والأطفال في طريقهم إلى المدارس، والأسر التي تجلس معا في المطاعم. فلا غنى عن هذا السياج. إنه سياج ينقذ أرواح البشر.

إن التنفيذ الناجح لخطة فك الارتباط يفتح فرصة للتقدم نحو السلام، وفقا لتسلسل خارطة الطريق. ودولة إسرائيل ملتزمة بخارطة الطريق وبتنفيذ تفاهمات شرم الشيخ. وآمل من خلالها أن يصبح إحياء العملية السياسية ممكنا.

إنني من الذين يؤمنون بإمكانية التوصل إلى تسوية عادلة والتعايش في علاقات حسن الجوار بين اليهود والعرب. ولكني يجب أن أشدد على حقيقة واحدة هي أنه

لن يوجد تنازل بشأن حق دولة إسرائيل في الوجود بوصفها دولة يهودية، في أمن كامل وبدون تهديدات وإرهاب.

إنني أدعو القيادة الفلسطينية إلى إظهار العزيمة وروح الزعامة وإلى استئصال الإرهاب والعنف وثقافة الكراهية من علاقاتنا. وإنني واثق بأننا قادرون على منح آفاق جديدة وواعدة لشعبينا، آفاق الأمل.

وكما ذكرتُ، لدى الشعب اليهودي ذاكرة طويلة. نحن نتذكر الأحداث التي وقعت قبل آلاف السنين، ونتذكر بالتأكيد الأحداث التي وقعت في هذه القاعة خلال الستين عاما الماضية. ويتذكر الشعب اليهودي التصويت الدرامي في الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، عندما اعترف ممثلو الدول الأعضاء بحقنا في الانبعاث الوطني في وطننا التاريخي. ولكننا نتذكر أيضا عشرات السنين من القرارات القاسية والظالمة التي اتخذتها الأمم المتحدة طيلة تلك السنوات. ونعلم أن هناك حتى يومنا هذا من يجلسون هنا بصفتهم ممثلين لبلد تطالب قيادته بمحو إسرائيل من على وجه الأرض، والكل يلوذون بالصمت.

إن محاولات ذلك البلد للتزود بالأسلحة النووية يجب أن تقلق أي شخص يرغب في السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم بأسره. فالجمع بين الأصولية المظلمة ودعم المنظمات الإرهابية يشكل تهديدا خطيرا يجب على كل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تتصدى له.

وآمل للإصلاحات الشاملة التي تشهدها الأمم المتحدة في ذكراها السنوية الستين أن تشمل تغيرا وتحسنا جوهريين في نهج الأمم المتحدة ومنظماتها ومؤسساتها تجاه دولة إسرائيل.

إن السلام قيمة سامية في التراث اليهودي وهدف مبتغى لسياستنا. فبعد رحلة طويلة من التيه والحرمان للشعب اليهودي؛ وبعد المحرقة التي أبادت ثلث شعبنا؛ وبعد الكفاح الطويل والشاق من أجل الانبعاث؛ وبعد تعاقب أكثر من ٥٧ عاما من الحروب والإرهاب التي لم توقف تطور دولة إسرائيل؛ بعد كل هذا، كانت رغبتنا القلبية ولا تزال تحقيق السلام مع جيراننا. ورغبتنا في السلام رغبة قوية إلى حد كاف لضمان تحقيقنا له، ولكننا لن نحققه إلا إذا كان جيراننا شركاء حقيقيين في هذا الهدف المنشود. وإذا نجحنا في العمل معا، يمكننا تحويل أرضنا، العزيزة على كلا الشعبين، من أرض نزاع إلى أرض سلام لأطفالنا وأحفادنا.

في غضون بضعة أيام ستبدأ، في التقويم العبري، السنة الجديدة، وهي السنة ٥٧٦٦ على الخليقة. ووفقا للاعتقاد اليهودي، يحدد الخالق مصائر الناس والأمم عند السنة الجديدة – أي إن كانوا سينقذون أم سيهلكون. إننا نتضرع إلى الرب المقدس، عليه الصلوات، أن يكون قدرنا وقدر جيراننا هذا العام هو السلام والاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار.

من هذا المنبر الموقر، وباسم شعب إسرائيل، أتمنى لكل شعوب العالم عاما جديدا سعيدا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة السيد سيلو دالين ديالو، رئيس وزراء جمهورية غينيا.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): باسم فخامة اللواء لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تعاطف حكومة غينيا وشعبها مع الرئيس بوش والشعب الأمريكي إزاء الخسائر المادية الفادحة والخسائر البشرية التي أسفر عنها إعصار كاترينا في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية.

قبل خمس سنوات اعتمد زعماء العالم، هنا في هذه القاعة، إعلان الألفية الذي قطعوا بموجبه على أنفسهم التزاما حازما بالتصدي للتحدي الهائل المتمثل في الفقر. وتقيدا بهذا

الإعلان الهام، التزمت جمهورية غينيا التزاما صارما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وضمن هذا الإطار، قامت غينيا في عام ٢٠٠٢، بدعم من شركائها الإنمائيين، أي البنك الدولي، بوضع استراتيجية وطنية لخفض الفقر على أساس التعجيل بالنمو الاقتصادي والحصول المتكافئ على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين الحكم. وكانت هناك إمكانية حقيقية لنجاح هذه الاستراتيجية نظرا لأن غينيا كانت خلال التسعينات قد أرست القاعدة لتنمية مستدامة.

وفي الحقيقة، خلال ذلك العقد، ورغم السياق غير المؤاتي الذي يتسم على وجه الخصوص بندرة الموارد وتدفق مكثف للاجئين من ليبريا وسيراليون، أبلت غينيا بلاء حسنا في أدائها الاقتصادي الكلي. فلقد بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي ٤,٥ في المائة، بينما انخفض معدل التضخم واستقر عند مستوى أقل من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا الأداء ممكنا بفضل برنامج هائل للإصلاح الاقتصادي والمالي أجرته حكومة اللواء لانسانا كونتي منذ بداية الجمهورية الثانية عام ١٩٨٤.

ومن المؤسف أنه، في ظل التأثيرات المتعددة لاستمرار عدم الاستقرار الإقليمي والهجمات التي يشنها المتمردون على البلد والتخفيض القاسي للتمويل الخارجي وتفاقم عبء ديوننا الخارجية، تدهور الإطار الاقتصادي الكلي تدهورا شديدا وافتقد الزخم لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر.

وانخفض معدل النمو إلى ١,٢ في المائة، بينما بقي النمو السكاني على نسبة ٣ في المائة. وأصبح متوسط العمر المتوقع في حالة ركود وازداد الفقر. واليوم يعيش ٤٩ في المائة من سكان غينيا تحت خط الفقر، مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة قبل فترة لا تتجاوز ١٠ أعوام. ويحصل ذلك بالرغم من الاستثمارات الكبيرة التي وجهت إلى قطاعي التنمية الريفية والصحة، وخاصة إلى قطاع التعليم، حيث أنه، لحسن الطالع، ارتفع المعدل الكلي للالتحاق بالمدارس من ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٤.

وبغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ستكون جمهورية غينيا بحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم الجوهري من المجتمع الدولي، وخاصة عن طريق زيادة حجم المساعدة ونوعيتها، وعلى نحو خاص من خلال تخفيف عبء الدين الخارجي، الذي يستهلك اليوم ٥٦ في المائة من الإيرادات المالية. ومن الواضح، كما نعلم جميعا، أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيتوقف بقدر كبير على قدرات البلدان المستفيدة على استيعاب تلك المعونة وعلى إرادة هذه البلدان لتعزيز الحكم الرشيد وللمكافحة الفعالة للفساد ووقف التدهور البيئي.

وفي عصر العولمة هذا، يظل وفدي على اقتناع بأن التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين تتجاوز الحدود وانه لا بد من مجابهة هذه التهديدات في سياق متعدد الأطراف وفعال. ولذلك السبب تود غينيا أن تؤكد من جديد على اقتناعها بأنه ينبغي تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها. ونؤيد أيضا التدابير الرامية إلى تنشيط الأمانة العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وما زالت أفريقيا قارة فقيرة، وما زالت تعاني من الأزمات. ويعاني سكان أفريقيا من وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومجموعة من الأمراض الأخرى المتصلة بالفقر. ويبدد عبء الديون الآمال في إعادة إطلاق تنمية أفريقيا. ويجري نضوب الموارد البشرية للقارة، وهي لا غنى عنها لتنميتها الاقتصادية. وفي ذلك السياق، يشكل توافق الآراء الاقتصادي الدولي الجديد الناشئ في سياق اجتماعاتنا مصدرا للأمل. وكل ما يتبقى هو إعطاء تعبير ملموس من خلال اتخاذ إجراء حاسم والوفاء بالالتزام بالإرادة السياسية

الذي أظهرته بقدر كبير الدول الأعضاء ومختلف الشركاء الإنمائيين. وتلك هي رسالة الأمل التي أود أن أوجهها بالنيابة عن الفريق أول لانسانا كونتيه، رئيس جمهورية غينيا، الذي يود أن يؤكد من جديد على التزام غينيا بالعمل مع الأمم المتحدة في جو من الحرية أفسح بغية الحياة الكريمة الخالية من الإملاق والخوف.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب يلقيه دولة السيد دومينيك دي فيلبان، رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية.

السيد دي فيلبان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تمثل الأمم المتحدة أفضل ما فينا وهو: تطلعنا إلى السلام والعدالة وحرية الأشخاص والشعوب. وبالرغم من انقساماتنا وشكوكنا، فقد آن الأوان لكي نكيف منظمتنا على التغييرات التي تحصل في العالم بغية تعزيز شرعيتها وتمكينها من تحقيق إمكانيتها السياسية. وبعد مرور ستين عاما، ما زالت المهمة هائلة.

وللمرة الأولى منذ عقد مؤتمر قمة الألفية واجتماع مونتيري، نتشاطر الهدف الإنمائي نفسه. وبالتالي فلنتصد للتحدي. ولنكن أوفياء لالتزاماتنا، وخاصة لأفريقيا. ولذلك السبب اقترحت فرنسا، من خلال صوت جاك شيراك، رئيس الجمهورية، بالترافق مع البلدان الأخرى التي تشاطرنا أفكارنا، إنشاء آليات للتمويل.

ولْنع أيضا ما علمتنا إياه التجربة، سواء كانت في العراق، أو في الشرق الأوسط، أو في كوت ديفوار أو أفغانستان أو هايتي، وفي جميع الأزمات الإقليمية التي تؤدي إلى زعزعة استقرار العالم. وحيث قادنا الانقسام إلى الفشل، لا بد أن نتوصل معا إلى إيجاد سبل جديدة للمضي قدما. وحيث مكنتنا الوحدة من إحراز تقدم أولي، يجب أن نستمر. وهناك حاجة إلى مبادئ جديدة، مثل المسؤولية عن الحماية. ويلزمنا أيضا إنشاء آليات جديدة، مثل لجنة بناء السلام.

وما تطلبه منا شعوبنا أولا وقبل كل شيء هو توفير الأمن. وبغية مكافحة الإرهاب، نحن بحاجة إلى منظمة تحشد تصميم الجميع وطاقتهم. وتؤمن فرنسا إيمانا جازما بأنه لا بد من زيادة التعاون العملي، ولكن أفضل أسلحتنا هي احترام سيادة القانون والالتزام بالمثل العليا الديمقراطية في العمل. وبغية مكافحة الانتشار، لنقف متحدين ولننشئ آليات أقوى للتحقق.

وتطلب شعوبنا أيضا الاحترام – وأفضل ضمان لهذا هو احترام حقوق الإنسان، التي تشكل أمرا محوريا لهدفنا المشترك. ولكن هذه الحقوق الأساسية ما زالت مهددة في جميع القارات جراء العنف وعدم الاهتمام. ونحن بحاجة إلى إنشاء أداة جديدة، هي مجلس حقوق الإنسان. ويشكل تحقيق الأهداف المتساوية والكرامة للجميع هدف كفاحنا هنا.

وسيحدد الإعلان الذي سنعتمده هنا طريق المضي قدما بشأن كل تلك المسائل. فلنحافظ على استمرار الزخم. وما نحن بحاجة عاجلة إليه في ظل الظروف الحالية هو الإصلاح الجذري لمؤسساتنا. وإذا أريد للإصلاح أن يحظى بالشرعية، فلا بد أن يستجيب لمتطلبات عصرنا ألا وهي: وحدة المجتمع الدولي، واحترام سيادة القانون، والتأكيد على المسؤولية الجماعية. وإذا أريد للإصلاح أن يكون فعالا، لا بد من كفالة تمثيل أفضل في المجتمع الدولي.

وبالتالي لا بد أن يختتم إصلاح مجلس الأمن بنهاية هذا العام. وتتضمن الخطة التي قدمتها البرازيل وألمانيا والهند واليابان حقوق كل قارة، وخاصة أفريقيا، وهي تؤدي إلى تعزيز المجلس. ولا بد أيضا أن ننشئ منظمة للبيئة تابعة للأمم

المتحدة. وأخيرا، يجب أن ننشئ حكما اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا.

وفي سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ حملت آمال شعوب العالم بعض الدول. واليوم في نيويورك اجتمعت بلدان العالم برغبة في العمل معا، لأنه لا تحظى أي دولة بمفردها بإمكانية التصدي للمشاكل التي يواجهها الكوكب. ومهما كانت قوتنا، أو ثقافتنا، أو ديننا أو تاريخنا، فإننا نتشاطر جميعا مثلا أعلى مشتركا هو: بناء عالم قائم على العدالة والتضامن. ولدينا جميعا عدو مشترك هو: الجبن والأنانية.

وهنا، على الأرض الأمريكية، تود فرنسا أن تعرب عن حزنها حيال المحنة التي حلت بلويزيانا وألباما وميسيسبي. ونتشاطر المعاناة مع الشعب الأمريكي.

وهنا في هذا المحفل العالمي، لا يمكن لفرنسا أن تكتفي بالوقوف جانبا متفرجة على الألم الذي يعانيه الرجال والنساء والأطفال في جميع أرجاء العالم، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذين يشهدون على إنسانيتنا المشتركة، ولكنهم جميعا منبوذون في اغلب الأحيان. ولا بد أن نستجيب لندائهم. وتعلم فرنسا أيضا أن العولمة، بالرغم من أنها تنعش الآمال، يمكنها أيضا أن تجلب معها الازدراء بالقيم الإنسانية ومعاملة الأشخاص بوصفهم سلعا. وفي مواجهة تلك الحاجة الماسة والحالات العاجلة في كل مكان، دعونا نوقظ ضمائرنا. ولْنستجبْ لجميع الذين يعانون ويريدون أن يؤمنوا بنا. وفي مواجهة جميع الصور المتكررة أكثر من اللازم لعالم مقسم ومحطم، كيف يمكننا ألا نأمل في أن نبني معا عالما يحظى أخيرا بقلب وبأيد وجديرا بتحقيق توقعات البشر؟ فلنعمل معا إذن، لأن جميع أقوالنا ستكون بلا طائل إذ لم تقم على أساس التضامن والعدالة والاحترام. ولن يحكم علينا بأقوالنا بل بأفعالنا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه معالي الأونرابل بيتروس كومبتون، وزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا.

السيد كومبتون (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): في فجر الألفية الجديدة، اجتمع رؤساء دول وحكومات أممنا المتحدة في هذه القاعة ذاتها ليؤكدوا مجددا ثقتنا بالمنظمة وميثاقها كأساسين لا غنى عنهما لإقامة عالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا. وعقدوا العزم على أن يهيئوا على الصعيد الوطني والعالمي بيئة تؤدي إلى التنمية والقضاء على الفقر. ونشأت دعما لهذا الهدف العام مجموعة من الغايات والأهداف ذات الأولوية، هي الأهداف الإنمائية للألفية، التي تعهدنا جميعا بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وحين استشرفنا مقدم تلك االألفية الجديدة منذ خمس سنوات، ترجمنا التفاؤل والنية الحسنة والوعد الذي بشرنا به إلى إعلان عن الثقة في المنظمة وفي بعضنا البعض. فكان بياننا بيانا للأمل في مستقبل البشرية.

إذن فكيف كان أداؤنا منذ ذلك الحين؟ أي قدر من هذا الوعد استطعنا تحقيقه، نحن والمحرومون في هذا العالم، بصفة خاصة، الذين يتجاوز عددهم بليونا من البشر؟. نعترف بأن الكثير قد حدث منذ ذلك الحين لتغيير العالم وصرف أذهاننا عن المهمة التي وضعناها لأنفسنا. فمن الهجمات الإرهابية الفتاكة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى تدمير غرينادا الكامل بفعل الإعصار أيفان، إلى التدمير الرهيب وفقدان الأرواح من جراء أمواج التسونامي العاتية في المحيط الهندي، إلى أحدث دمار خلّفه الإعصار كاترينا في جنوب الولايات المتحدة، اضطرت البلدان كبيرها وصغيرها، ضعيفها وقويها، إلى التصدي لألوان متنوعة وجديدة من الضعف، بحيث استلزم الأمر تحويل الطاقة والموارد الهامة

الثمينة عن الأنشطة الموجهة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وليس معنى ذلك أن ننكر حدوث شيء من التقدم صوب تحقيق بعض الأهداف في بعض البلدان. بل إن شيئا من التقدم قد أحرز في بلدان منطقة الكاريبي وفي بلدان أخرى، ولكن ما بقي تحقيقه كثير للغاية. وتدرك سانت لوسيا أن الشراكة الإنمائية التي التزمت بها البلدان التقدمة النمو والبلدان النامية أبعد ما تكون عن التحقيق. بيد أننا نجد المبادرات التي تتصدرها مجموعة الثمانية بالنسبة لأفريقيا مشجعة، ونتطلع إلى تحويل هذه الالتزامات في وقت قريب إلى مزايا ملموسة لشعب تلك القارة الذي طالت معاناته.

وقد أشارت سانت لوسيا في مؤتمر قمة الألفية إلى بعض شواغل كانت تسهم في تزايد اليأس والمرارة التي تشبه السخرية بشأن مستقبل الدول الجزرية الصغيرة النامية ودور هيئات كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في تشكيل ذلك المستقبل. ونقول اليوم بمزيد الأسى إن الأسباب التي دعت إلى تلك الشواغل ما زالت قائمة. فما زلنا نشعر بالقلق لأن المجتمع العالمي للدول يستطيع في أوقات مختلفة وحسب المنتدى الذي يجتمع فيه أن يروج لفلسفات أو إجراءات شديدة التناقض فيما بينها: ولا نزال نشعر بالقلق لأن دول العالم داخل نطاق هذه القاعة يمكنها أن تشجع بكثير من الحماس إصرارنا على العمل من أجل الوصول إلى عالم خال من الجوع والفقر والمرض، وأن تتخذ في محافل أخرى في نفس الوقت مواقف تؤدي إلى زيادة تهميش الصغار والمحرومين والضعاف، وتدمير فرصهم المحدودة في البقاء. ولا نزال نشعر بالقلق لأن المواقف التي تتخذها منظمة التجارة العالمية حتى اليوم تنكر على أضعف الدول طرّا فرصة إنتاج أهم سلعنا الأساسية التصديرية والتجارة فيها، مقوضة بذلك جميع الجهود الرامية إلى تحقيق ذات الأهداف الإنمائية للألفية التي نسعى لتعزيزها.

وفي مواجهة ذلك، كيف يمكن أن يتوقع من للدول الصغيرة والضعيفة المنتجة للموز مثل سانت لوسيا وكومنولث دومينيكا، أو الدول الصغيرة المنتجة للسكر مثل سانت كيتس ونيفيس، أن تؤمن بالإعلانات التي تصدر عادة في نهاية مؤتمرات القمة التي نعقدها، أو تثق فيها أو تعقد عليها الآمال؟ فقد تكون اقتصاداتنا صغيرة وضعيفة، ولكن مواطنينا أشخاص حقيقيون لهم نفس الآمال التي لغيرهم في كل مكان في التمتع بالرخاء والأمن والسلام.

ويساور سانت لوسيا القلق لأن وعود التنمية الصادرة عن جولة مفاوضات الدوحة التجارية المتعددة الأطراف لم تنفذ بعد. وترى سانت لوسيا أن المساعدة الإنمائية الخارجية لابد أن تستمر في أداء دور هام في تنمية اقتصاداتنا. وفي هذا الصدد، نحث شركاءنا في التنمية على الوفاء بوعدهم الذي يشكل جزءا من توافق آراء مونتيري بأن يزيدوا مستويات المساعدة. ولكننا لا نزال مقتنعين بأن من الأكرم لنا تيسير قدرتنا على التبادل التجاري وتعزيز تلك القدرة وتفعيلها.

إن في مقدورنا أن نصنع عالما خاليا من الجوع والفقر والمرض. وفي مقدورنا أن نصنع عالما يمكن لجميع المواطنين العيش فيه في حرية أرحب. فالتكنولوجيا والثروة المادية اللازمتان ليتيحا لنا أن نفعل ذلك موجودتان اليوم أكثر من أي وقت آخر في تاريخ البشرية. ولكننا يجب أن نتجاوز مجرد إصدار الإعلانات والقرارات. فالحقيقة هي أننا لسنا بحاجة إلى إعلانات جديدة. وما نحتاجه حقا هو الإرادة السياسية لأن نفعل ما عقدنا عزمنا بالفعل على فعله، وأكثر منه. فلنرق إلى مستوى التحدي الفعلي ونحشد تلك الإرادة. فتلك هي المهمة التي تنتظرنا. وسانت لوسيا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في هذا الصدد.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لمعالي السيد فوك دراشكوفيتش، وزير خارجية صربيا والجبل الأسود.

السيد دراشكوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية؛ والنص الانكليزي مقدم من الوفد): بعد أن خرج الجنس البشري منهك القوى من فظائع الحرب العالمية الثانية، رحب بمولد الأمم المتحدة بكثير من الفرح والأمل منذ ستين عاما. وآمن كوكبنا بتحقيق الآمال في السلام والتضامن والأخوّة فيما بين الشعوب والدول.

واليوم توجه الاتهامات من مختلف الجهات بأن الأمل المذكور ربما قد تعرض للغدر به. فلم يعرف العالم يوما واحدا من السلام تقريبا لمدة ستة عقود. وانتزعت الحروب المحلية أرواح ملايين الناس، وتدفعنا الهوة ما بين الأغنياء والجائعين إلى الشك في الأسس الأخلاقية التي يقوم عليها عالم اليوم.

هذه الحقائق لا مراء فيها، ولكن ماذا كان يمكن أن يحدث لو لم تكن الأمم المتحدة موجودة؟ لا شك أنه كان سيوجد من الخير ما هو أقل كثيرا وكان سيوجد من الشر ما هو أكثر بكثير. بيد أنه مما لا ينكر أيضا أن المستقبل لا يمكن تشكيله بالاستمرار على الدرب القديم ولا بالتصرف وفقا للطرق القديمة. وقد دعا الأمين العام كوفي عنان إلى أن تتخذ الأمم المتحدة مسارا جديدا نحو الإصلاح السريع وتحويل الكلمات إلى أفعال، وهو محق في ذلك.

ويجب ألا تحول الخلافات على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن دون إجراء التغييرات التي هي ضرورية وممكنة الآن أو إبطائها.

لقد تم الاتفاق على أن الإرهاب يتعين إدانته بنفس الدرجة أينما كان وأيّا كان مرتكبه ومهما كانت الأغراض التي يرتكب من أجلها، وهذا أمر مشجع. وأرى أنه سيضع حدا لسياسة المعايير المزدوجة، بحيث لا يمكن التفكير في قتلة الأطفال والمدنيين في بيسلان وكوسوفو وغيرهما أو معاملتهم إلا كإرهابيين.

ومما يتعذر فهمه أن قرار الأمم المتحدة بجعل أغنى الدول تخصص ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي لمساعدة البلدان النامية الفقيرة لم ينفذ خلال الأعوام الـ٣٠ التي مضت على اتخاذه. وهذا يفسر التركيز الهائل في القوة من جانب، والافتقار إليها على الجانب الآخر. وهذه الفجوة أيضا هي السبب في كثير من الحروب الأهلية والحروب بين الدول التي تؤدي، بالإضافة إلى التعصب الأيديولوجي والديني، إلى معاناة الملايين. ويالـه من عالم يدعو للانقباض ذلك الذي تقدم فيه الأسلحة بوصفها الطريق إلى السعادة بدلا من الخبز والدواء والتنمية والأموال الاجتماعية. كما أنه عالم تتبع فيه مجموعات المعونة الإنسانية الأسلحة والموت.

إن صربيا والجبل الأسود تؤيد مفهوم الأمن الجماعي الجديد وفرض حظر على انتشار أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها والاتجار فيها واستخدامها تأييدا تاما، كما تؤيد إنشاء لجنة لبناء السلام، ومجلس لحقوق الإنسان، وصندوقين للإغاثة من الكوارث الطبيعية ولحماية البيئة. ومن دون الوفاء بتلك الالتزامات وغيرها من الالتزامات الواردة في مشروع الوثيقة النهائية لاجتماع القمة هذا وتقديم مساعدة التضامن المكثفة للفقراء والبلدان النامية، سيكون من المستحيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن صربيا والجبل الأسود، لما كانت أكبر دولة في إقليم يوغوسلافيا السابقة، فإنها تلتزم بالحفاظ على أفضل العلاقات مع جميع الذين عشنا معهم حتى عهد قريب جدا، وكذلك مع جيراننا الآخرين. إن أوروبا المتحدة التي ننتمي إليها هي هدفنا ومستقبلنا. لكن لسوء الطالع، أن التطرف السياسي في جزء من صربيا – كوسوفو وميتوهيا – الذي

غالبا ما يعمل باتساق مع الإرهاب ويطالب، على شكل إنذار نهائي، بإنشاء دولة ألبانية أخرى، يشكل عقبة خطيرة أمام الاستقرار في البلقان بأسرها.

لا يوجد اليوم شعب في أوروبا عانى من الانتهاك القاسي لحقوقه مثل الشعب الصربي في كوسوفو، المحافظة التي تتولى الأمم المتحدة إدارتها منذ عام ١٩٩٩. إننا نطالب بأن يسمح للناس من صربيا والجبل الأسود وغيرهم من غير الألبان في كوسوفو بالتمتع بحقوقهم التي يضمنها لهم ميثاق الأمم المتحدة. ونطالب الأمم المتحدة أيضا، وفقا لميثاقها والقانون الدولي، أن تحترم المبدأ القائل إن حدود الدولة لا يمكن تغييرها بالقوة ولا إعادة رسمها. إن احترام تلك المبادئ سيفتح الأبواب أمام اتفاق على مستقبل المركز الإنساني والأوروبي لكوسوفو.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٥.